



جامعة مولود معمري- تيزي وزو-

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

دراسة حالة لمؤسسة تيفرالي بتيزي وزو

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة، وإدارة الجماعات المحلية

أعضاء لجنة المناقشة:

السيدة :عطيش يمينة رئيسة.
السيد: ابركان فؤاد مشرفا .
السيدة :حاكم فضيلة مناقشة.

من إعداد:

-أوبعيز ليلة.
-موسي مريم.

السنة الجامعية: 2014 / 2015

تشكرات

نتقدم بجزيل الشكر إلى المولي عز و جل الذي وفقنا في انجاز هذا العمل

كما نتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف أبران فواد علي توجيهاته لنا

إضافة إلى تقدمنا بالشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة

كما لا ننسى أن نشكر كل الأساتذة التي تعبت علي تعليمنا و وجهت

تكويننا من الابتدائي إلى الجامعي ،فجزاهم الله خيرا.

الشكر الجزيل لكل العمال في "مؤسسة تيفرالي" بمدينة تيزي وزو مهما

كان منصبهم خاصة المدير العام لها السيد "سحاب" و الأنسة جلي

حسينة اللذان لم يبخلا عنا بالمعلومات و النصائح التي ساهمت في تدعيم

و موضوع بحثنا و إثراءه.

دون أن ننسى أن نشكر كل من قدم لنا يد العون و المساعدة من داخل

و خارج الجامعة سواء بمعلومة ،توجيه ،نصيحة و حتى بالدعاء.

الإهداءات

أهدي هذا العمل إلي مصدر الحب و الحنان أُمى أطل الله في عمرها

إلي أبى العزيز حفظه الله

إلي كل إخوتي و أخواني و إلي كل أبناءهم

إلي كل الأهل و الأقارب

إلي الشخص الذي وقف معى وقفة قوية طيلة فترة انجاز هذا العمل و قدم
لى الدعم و التوجيه السيد حميدى.

إلي الزميلة التي شاركتنى في إعداد هذا البحث موسى مريم

إلي كل أساتذة و طلبة قسم العلوم السياسية

إلي كل الصديقات اللواتى عرفتهن في الجامعة و في المدرسة الوطنية
للإدارة .

ليلة.

الموضوع: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الإشكالية: ماهو دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟.

مقدمة.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الأول: إشكالية تحديد تعاريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الثاني: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الثالث: تعاريف و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الرابع: تصنيفات و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: ظهور و تطور مفهوم التنمية.

المطلب الثاني: تعريف التنمية الاقتصادية و عناصرها.

المطلب الثالث: معايير قياس التنمية الاقتصادية و أهدافها

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

المبحث الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

المطلب الأول: في ظل الاقتصاد الموجه.

المطلب الثاني: بعد الانفتاح الاقتصادي.

المبحث الثاني: المنظومة المؤسسية لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

المطلب الأول: وزارة الصناعات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الثاني: الهيئات الحكومية.

المطلب الثالث: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المبحث الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الأول: أهمية التمويل و أشكاله.

المطلب الثاني: مصادر التمويل.

الفصل الثالث: مساهمات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الرفع من الناتج الداخلي الخام

المطلب الأول: تعريف الناتج الداخلي الخام.

المطلب الثاني: نسب مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

المبحث الثاني: مساهمتها في خلق مناصب شغل و التقليل من البطالة.

المطلب الأول: مفهوم البطالة .

المطلب الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق مناصب الشغل.

المبحث الثالث: مساهمتها في الصادرات الجزائرية.

المطلب الأول: تعريف عملية التصدير و الجهود الحكومية في رفعها.

المطلب الثاني: حصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات الجزائرية.

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لمؤسسة تيفرالي لإنتاج الحليب و مشتقاته.

المبحث الأول: تقديم المؤسسة.

المطلب الأول: تعريف المؤسسة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

المبحث الثاني: مساهمة المؤسسة في التشغيل و في القيمة المضافة.

المطلب الأول: مساهمة مؤسسة تيفرالي في التشغيل

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسة في القيمة المضافة.

الخاتمة.

مقدمة

إن الحديث عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمختلف جوانبه، يعد موضوعا من مواضيع الساعة ذلك لأن جل الدراسات بينت بأن التنمية الاقتصادية هي إحداث تغييرات جذرية قصد تحسين القدرة الذاتية و التوجه نحو التطور والاستمرار، و التمكن من تحقيق التراكم الرأس مالي و زيادة الدخل الوطني اللذان لا يمكن تحقيقهما إلا بوجود نسيج من المؤسسات قادرة علي تحقيقها، وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوسيلة المناسبة لتحقيق التنمية في المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، لذا تحضي هذه المؤسسات بالاهتمام البالغ من طرف الحكومات وأصحاب القرار والسياسيين بصفة عامة والباحثين بصفة خاصة، فأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للتنمية الاقتصادية أصبح أمرا يشهد به العالم بأسره، حيث أنها تمتلك محفزات استثمارية كبيرة وغير مكلفة ، قادرة على توسيع حركية النشاط الاقتصادي للدول خاصة بالنسبة للدولة التي اعتمدها لتحقيق قفزتها التنموية ، لذا تحضي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالأولوية ضمن مختلف البرامج والاستراتيجيات التنموية خاصة في الدول الأكثر تطورا .

فالاقتصاد الوطني في أغلب دول العالم يتكون في مجمله من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة مجتمعة وأن الانجازات الاقتصادية أينما كانت هي محصلة جهود تضافرت ونشاطات تكاملت لتحقيقها ، إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه التحديد تمثل قاعدة الهرم الاقتصادي لانطلاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكثيرا ما تكون هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمثابة طور انتقالي لديه تجربة كبيرة للمؤسسات الكبيرة.

ففي ظل التحولات الاقتصادية المستمرة و السريعة و عولمة الأسواق، هناك بعض المتعاملين الاقتصاديين يسلمون بإمكانية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من وضع

الإستراتيجيات وتكييفها وفق ما تتطلبه الأسواق المحلية و الدولية إذ تقوم بأخذ التدابير اللازمة من أجل تحدي معركة التنافس الدولي على الأسواق المحلية من جهة و البحث على أسواق جديدة من جهة أخرى ، و بالتالي يجب إسراع تكييف المؤسسات التي لا تملك كل الوسائل من أجل الخوض في ظل تحولات الاقتصاد العالمي و من ثم فإن برامج الدعم و الخدمات الحكومية يجب أن تنصب في تحديد شروط السوق الدولية كضرورة اعتماد التخطيط الإستراتيجي ، تقوية و تنويع التجارة الوطنية وإقامة علاقات تجارية دولية والنجاح في ذلك يكون بالإلحاح علي توفير كل المعلومات و بالتفاصيل في مختلف مجالات الاستثمار : ما هي وضع السلع و الخدمات في الأسواق ؟ و ما هي السلع الأكثر طلبا ؟ وما هي القطاعات التي يجب الاستثمار فيها ؟ وذلك نظرا لأهمية المعلومة ، فامتلاك المعلومة يعني امتلاك جهاز يحدد اتجاه السير، يحدد مسافة البعد أو القرب من الأهداف المسطرة كما يمكن من التغلب و السيطرة علي الآخر التفوق وعليه من أجل التمكن من التعامل مع البيئة الخارجية و الاستمرار فيها.

والدولة الجزائرية كباقي البلدان ، اهتمت بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نظرا لأهميتها في التنمية الاقتصادية ، وقد اعتمدت في ذلك على تغييرات اقتصادية هامة ، وهذا بتبنيها لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي رغبة منها في الاندماج في الاقتصاد العالمي وتجاوبا مع الأزمة الاقتصادية التي عاشتها في منتصف الثمانينات ، وحتى لا تكون بمعزل عن التغييرات التي يشهدها العالم اليوم من تطور اقتصادي وتكنولوجي ومعلوماتي، بالإضافة إلى احتدام المنافسة خصوصا وأن اتفاق الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 ،ضف إلي ذلك انضمامها المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، وما يستلزمه ذلك من تحرير للمبادلات التجارية الدولية .

لقد أعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة المتوسطة أحد القطاعات الذي أولته الجزائر اهتماما بالغاً بهدف تشجيع الشباب و صغار المستثمرين للتوجه نحو هذا القطب الاستثماري الجديد بإقامة مثل هذه المؤسسات نظرا لما يمكن أن تؤديه مستقبلا، وكانت البداية بإصدار بعض التشريعات التي تترجم التصور الجديد للسياسة الاقتصادية المتجهة نحو الانتقال من اقتصاد ممرکز إلى اقتصاد السوق، وهذا في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، ويتجسد بإنشاء وزارة خاصة بهذا القطاع سنة 1994، وهي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية وبهذا أصبح ينظر لهذا النوع من المؤسسات كتوجه جديد، وبديل ذلك بالنظر للدور الكبير الذي تلعبه في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، حيث أنها كانت سببا في نهضة العديد من الدول المتقدمة حاليا، اعتبارا لخصائصها المتعددة والمتمثلة في سهولة تكيفها ومرونتها وهذا ما يجعل منها قادرة على الجمع بين العناصر التالية: النمو و توفير مناصب الشغل، وجلب الثروة ، كما دعمت الجزائر هذا القطاع بالعديد من البرامج والتعديلات و وضعت عدة سياسات و خصصت له عدة امتيازات لتحسين من وضعية هذا القطاع و حاولت أن تجعله قويا ليحقق أهداف وجوده و اللحاق بالمستوي الذي وصل إليها هذا القطاع في الدول المتقدمة.

أهداف الدراسة:

- يسعي هذا البحث لتحقيق جملة من الأهداف يمكن تلخيصها في النقاط التالية:
- الإجابة على التساؤلات الفرعية و دراسة الفروض المقدمة لإثبات صحتها أو بطلانها.
- نشر مختلف المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا التنمية الاقتصادية.
- معرفة واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

- إبراز مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بعد التنمية الاقتصادية.

- مبررات اختيار الموضوع:

تعددت الدوافع التي أدت بنا لاختيار هذا الموضوع و البحث فيه و التي يمكن

تقسيمها إلى :

أ-المبررات الذاتية:

تتمثل الأسباب الذاتية لاختيارنا لمعالجة هذا الموضوع في:

- اندراج هذا الموضوع في صميم دراستي في السياسات العامة و الجماعات المحلية

- الرغبة في التعرف علي التجربة الجزائرية بخصوص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- اهتمامي بالمواضيع ذات الطابع الإقتصادي و التنموي.

- الرغبة في كسب المعلومات و تكوين فكرة في المجال تساعدنا علي إنشاء مؤسسة صغيرة

أومتوسطة بعد التخرج من الدراسة.

ب-المبررات الموضوعية:

لقد تم اختيار البحث في هذا الموضوع لمجموعة من الدوافع الموضوعية التي

يمكن إجمالها فيما يلي:

- الأهمية التي اكتسبتها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الآونة الأخيرة علي المستوي

العالمي في مختلف المجالات.

- الاهتمام الحكومي بهذا النوع من المؤسسات في الجزائر في هذه الفترة الأخيرة من خلال

تشجيع إنشاءها عن طريق التسهيلات و القروض المقدمة للشباب.

ولمعرفة مدى نجاح قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المساهمة في تنمية

الاقتصاد الجزائري سنطرح الإشكالية التالية:

ما هو دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟.

و من خلال هذا التساؤل الأساسي و المحوري يندرج الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟.
- ✓ ما المقصود بالتنمية الاقتصادية؟.
- ✓ ما هي مراحل تطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟.
- ✓ ما هي مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟.
- ✓ ما مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية؟.
- ✓ ماهي العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟

- حدود الدراسة:

تدور هذه الدراسة حول :

أ- الحدود المكانية:

تمحورت دراسة هذا الموضوع في بلد الجزائر، مع دراسة حالة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة "تيفرالي" بمدينة تيزي وزو

ب- الحدود الزمنية :

لقد ركزت هذه الدراسة علي تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر في الفترة الممتدة من 2000إلي2010.

الفرضيات:

للإجابة علي الأسئلة المطروحة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية تؤدي إلى التنمية الاقتصادية.
- الإستراتيجية الجزائرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أدت لتفعيل دور هذه الأخيرة في التنمية الاقتصادية.

- تعتمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مواردها الذاتية.

- تعتمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على موارد خارجية.

الدراسات السابقة:

كثرت الدراسات التي تناولت موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تتوعت المواضيع التي ارتبطت بها و من بين هذه الدراسات نجد:

- حجاوي أحمد، إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و علاقتها بالتنمية المستدامة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تمت مناقشتها بجامعة الجزائر في سنة 2011. حيث تطرق في بحثه إلى ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية المحلية المستدامة و كيف تساهم هذه الأولى في الأخيرة و قام بدراسة لواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و ذكر مختلف البرامج و مخططات التنمية المحلية المستدامة و قام بدراسة ميدانية لولاية تبسة و بحث في إمكانات الولاية الطبيعية والبشرية والسياحية والصناعية وحصيلة البرامج و توزيعها حسب القطاعات في الولاية واستخلص في بحثه أن لهذه الولاية مؤهلات تؤهلها لتكون قطب استثماري خصب إلا أن التسيير الغير المدروس و الاستغلال الغير العقلاني له

أدي تقليص وعرقلة دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المستدامة.

■ يوسف حميدي، مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل العولمة ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول علي شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تمت مناقشتها بجامعة الجزائر سنة 2008. و عالج في بحثه مفهوم العولمة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذكر التحديات التي تفرضها العولمة علي قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و توصل في بحثه في الموضوع إلي أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي العمود الفقري للاقتصاد الوطني فهي تستحوذ علي نسبة عالية في توفير مناصب الشغل وخلق القيمة المضافة كما سلم في هذه الدراسة أن حجم المؤسسة و مستوي نضجها عوامل أساسية لإمكانية تدويلها و تحديد سلوكياتها تجاه العولمة فهناك علاقة طردية بين هادين الأخيرين و عملية تحديد السلوك اتجاه العولمة فهذا الباحث توصل إلي فكرة مفادها أن المستوي التكنولوجي المستخدم و نوعية التنظيم الذي إعتمدته المؤسسة هو الذي يفصل بين المؤسسة القابلة للتدويل والأخري الغير القادرة علي ذلك كما سلم أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية لا ينصح لها باعتماد الإستراتيجية التنافسية للتصدي للمنافسة الأجنبية بل إستراتيجياتها صالحة علي المستوي المحلي بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية فقط لا للمؤسسات الأجنبية الكبيرة الحجم اقترح التحالف كأهم حل لها لضمان مستقبلها و المحافظة علي بقائها.

- كتاب نبيل جواد ، إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،الذي نشره مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع في بيروت 2007 ، إذ تناول فيه أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها دعامة التنمية الأساسية للاقتصاد الوطني في أي دولة من خلال خلق فرص العمل و قدرتها الإبتكارية و كونها تمثل العمق الاستراتيجي للمؤسسات الكبيرة و قدم مجموعة حلول ضرورية لتدعيم قدرتها علي الاستمرار كما ناقش إستراتيجية هذه المشاريع والعوامل المؤثرة عليها كما ركز علي موضوع الابتكار و أهميته في تطوير هذه المؤسسات.
- أما في هذا البحث سيتم التطرق إلي مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عامة و بعدها يتم الانتقال إلي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدولة الجزائرية،بالتطرق إلي مختلف المراحل التطورية التي عرفها القطاع سواء في الجانب التنظيمي أو مختلف المؤسسات و الهياكل التي تهتم به، و إلي مختلف الجهود التي بذلت من طرف الدولة للتحسين من وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،وتحفيز الأفراد علي إنشاء هذا النوع من المؤسسات،ثم بعد ذلك سيتم دراسة النتائج التي حققتها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الدخل الوطني الخام، في خلق مناصب شغل و التقليل من البطالة ، وتحقيق نمو وتنوع الصادرات و التخفيض من الواردات في الفترة الممتدة 2000-2010.وللتدعيم هذا البحث و اغناءة تم دراسة حالة مؤسسة و متوسطة

"مؤسسة تيفرالي" بمدينة تيزي وزو، بالتطرق إلي ناتجها السنوي، اليد العاملة التي توظفها في الفترة الممتدة بين .

- مناهج البحث:

بناءا علي طبيعة الموضوع و الإشكال المطروح و خدمة لأهداف البحث، فإن المنهج المتبع سيكون وصفا تحليليا لأهمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية ، إضافة إلي المنهج التاريخي الذي يهتم بالمتابعة الزمنية للوقائع و الأحداث التي تمر بها الظواهر المختلفة ، و يعد منهجا أساسيا لتتبع السياسات العامة في الدولة و الوقوف على الحثثيات التي أدت إلى اتخاذها و التطور الذي شاهدهته ، حيث يتم سرد مختلف المراحل التي مرت بها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، كما تم اعتماد المنهج الإحصائي الذي يعد من بين المناهج التي أضفت الصيغة العلمية على الأبحاث السياسية والاجتماعية و يدقق في العلوم الإقتصادية من خلال التطرق إلي إحصائيات حول مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية .

- تقسيم الدراسة:

من أجل تحليل الموضوع و الوصول إلي نتائج تجيب عن الإشكال المطروح قمنا بتقسيم البحث إلي أربعة فصول:

الفصل الأول: بعنوان الإطار النظري للدراسة ،الذي يتضمن مبحثين،فالمبحث الأول يخص ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سيزكر فيه إشكالية تعريف المؤسسات

الصغيرة و المتوسطة و معايير تحديد هذه التعاريف وذكر سمات و خصائص وتصنيفات وأهمية هذا النوع من المؤسسات. أما المبحث الثاني فخصصناه للتنمية الإقتصادية لتعريفها والفصل بينها وبين بعض المفاهيم المشابهة و ذكر عناصر التنمية الإقتصادية و أهدافها والتحديات التي تواجهها و المعوقات التي تعوقها.

الفصل الثاني: فقد تم تخصيصه لدراسة واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الذي تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، فالمبحث الأول يتضمن مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل الاقتصاد الموجه و بعد الانفتاح الاقتصادي. أما المبحث الثاني فالحديث فيه سيكون حول المنظومة المؤسسية لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. أما المبحث الثالث فسيتناول مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بالتطرق إلى أهمية التمويل و أشكاله ومصادر تمويله.

الفصل الثالث: الذي سنبرز فيه مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية في الجزائر من خلال ثلاثة مباحث، فالمبحث الأول سيتم فيه الحديث حول مساهمة هذا النوع من المؤسسات في رفع الناتج الداخلي الخام، أما المبحث الثاني فيتضمن مدي مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق مناصب الشغل و التقليل من نسبة البطالة ، أما المبحث الثالث فيتضمن دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في رفع و تنويع الصادرات الجزائرية.

الفصل الرابع الذي خصص لدراسة حالة مؤسسة صغيرة و متوسطة، وهي مؤسسة "تيفرالي" ربمدينة تيزي وزو في الفترة الممتدة بين. لتأتي بعد ذلك الخاتمة العامة للموضوع و التي سيتواجد فيها الإجابة علي الإشكالية المطروحة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

أصبح موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشغل حيزا كبيرا من قضية التنمية الاقتصادية في العالم ، نظرا للدور الذي أضحت تلعبه خاصة منذ نهاية القرن الماضي □ باعتبارها رائدا حقيقيا للتنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي □ دورها رياديا في إنتاج الثروة □ فهي وسيلة اقتصادية وغاية اجتماعية ينبغي الاهتمام بها أكثر فأكثر □ لذا فإن معظم دول العالم أضحت تدرك الدور الاقتصادي الخاص الذي تلعبه هذه المؤسسات في الابتكارات التكنولوجية وإعادة هيكلة و تحديث الاقتصاد والاستقرار الاجتماعي. وإذا كانت هذه المؤسسات مهمة في الدول المتقدمة □ فهي أكثر أهمية بالنسبة للدول النامية خاصة في ظل التحديات التي طرحها النظام الاقتصادي العالمي الجديد □ و طبيعة التحولات على أكثر من صعيد □ لهذا حاولنا من خلال هذا الفصل التعرف على مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال معرفة إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومعايير تحديد هذه التعاريف و ذكر سمات وخصائص و تصنيفات وأهمية هذا النوع من المؤسسات ، إضافة إلي عنصر التنمية الاقتصادية لتعريفها والفصل بينها و بين بعض المفاهيم المشابهة و ذكر عناصر التنمية الاقتصادية و أهدافها والتحديات التي تواجهها و المعوقات التي تعوقها.

المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بالرغم من انتشار مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف دول العالم إلا أنها لم تتفق على تحديد تعريف موحد لها ، ولذا سنحاول ضمن هذا المبحث التطرق إلي أسباب هذا الاختلاف و معايير تحديدها و من ثم تقديم بعض التعاريف و ذكر مميزات هذا النوع من المؤسسات التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة الحجم.

المطلب الأول: إشكالية تعدد تعاريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

يمكن إجمال أسباب تعدد تعاريف قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيما يلي :

أ-العوامل الإقتصادية

- **اختلاف مستويات النمو:** يلاحظ في التطور الغير المتكافئ بين الدول لاختلاف مستوي النمو فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية ، ألمانيا أو اليابان أو في أي دولة صناعية تعتبر مؤسسة كبيرة في بلد نامي مثل الجزائر أو سوريا أو السنغال. كما أن شروط النمو الاقتصادي و الاجتماعي فالمؤسسات الكبيرة الآن قد تصبح مؤسسة صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقة. وهذا ما يفسر اختلاف التعريف من دولة إلي أخرى وهو ما يبرر غياب تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.¹

- **تنوع الأنشطة الاقتصادية:** إن تنوع الأنشطة الاقتصادية يغير في أحجام المؤسسات ويميز فروعها فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير المؤسسات التي تعمل في التجارة ، كما أنهما يختلفان عن تلك المؤسسة التي تعمل في مجال الخدمات ، وتختلف أيضا تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قطاع إلى آخر حسب الحاجة إلى العمالة ورأس المال ، فالمؤسسات الصناعية تحتاج لرؤوس أموال ضخمة لإقامتها أو توسعها كما تحتاج إلى يد عاملة كثيرة مؤهلة ومتخصصة وهذا لا يتطلب في المؤسسات التجارية أو الخدمية على الأقل بنفس الدرجة. أما على المستوى التنظيمي فالمؤسسات

¹ - خالد مدخل، "التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير بجامعة الجزائر، 2011/2012، ص2.

الصناعية تحتاج إلى هيكل تنظيمي معقد يتم في ظله توزيع المهام وتحديد الأدوار والمستويات لاتخاذ القرارات المختلفة.

لكن في المؤسسات التجارية لا تحتاج إلى مستوى تنظيمي معقد وإنما يتسم بالبساطة والوضوح وسهولة اتخاذ القرارات وتوحد جهة إصدارها لذلك نجد أن المؤسسات العاملة في القطاع الصناعي تحتاج إلى اليد العاملة بكثافة ومؤهلة ومستوي تنظيمي معقد بينما باقي القطاعات الاقتصادية لا تحتاج ذلك بدرجة كبيرة كما هو حاصل عند القطاعات الصناعية ، وهو ما يشرح صعوبة توحيد وتحديد تعريف موحد.¹

- **تعدد فروع النشاط الاقتصادي:** تختلف كل مؤسسة حسب فروع النشاط الذي تنتمي إليه، مثال ذلك ينقسم النشاط الصناعي إلى مؤسسات صناعية استخراجية وأخرى تحويلية، وهذا الأخير يضم بدوره عددا من الفروع الصناعية² والنشاط التجاري ينقسم إلى التجارة بالتجزئة و التجارة بالجملة و أيضا علي مستوي الامتداد ينقسم إلى تجارة داخلية و خارجية، لذا تختلف المؤسسات من حيث حجم استثمارها و عدد عمالها، فالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة في مجال الصناعة التعدينية يكون نشاط استثمارها أوسع و حاجتها لليد العاملة يكون أكبر في مجال التجارة، إذن باختلاف حجم المؤسسة راجع إلى فروع النشاط المنتمية إليه و إلى متطلباتها من اليد العاملة و رأس المال المستثمر في ذلك.

ب- العامل السياسي : تتركز العوامل السياسية في مدى اهتمام الدولة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تقديم المساعدات له أي وضع سياسات و برامج لإنعاش القطاع بتقديم امتيازات ووضع تسهيلات لتشجيع الاستثمار فيه، ويخضع العامل السياسي إلى رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات للمهتمين بشؤون القطاع ، إذ كلما كانت الإستراتيجيات قابلة للتطبيق ومستجيبة لحاجيات الاستثمار الذي يتكيف مع المتطلبات كلما كانت السياسات فعالة وتكون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فاعلة في النشاط الاقتصادي ويزداد حجم عملاتها و رقم أعمالها و العكس

¹ - خالد مدخل، المرجع السابق، ص 3.
² - غدير أحمد سليمة، "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ورقة: جامعة قاصدي مرباح، 2007، ص5.

صحيح ويتحدد تعريفها بالصغيرة أو المتوسطة مقارنة إلي ما تحقق من طرف المؤسسات الكبرى في دولة محل الدراسة.

ج-العامل التقني: يتلخص في مدي الاندماج بين المؤسسات، فحينما تكون هذه المؤسسات أكثر اندماجا يؤدي إلي توحيد عملية الإنتاج و تمركزها في مصنع واحد و بالتالي يتجه حجم المؤسسة إلي الكبرى بينما عندما تكون العملية مجزأة و موزعة علي عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلي ظهور عدة مؤسسات صغيرة.

المطلب الثاني: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

يتم الاعتماد على نوعين من المعايير للتفرقة بين المنشآت الصغيرة والكبيرة، النوع الأول هو المعايير الكمية والتي تصلح للأغراض الإحصائية والتنظيمية، حيث يسهل بمقتضاها جمع البيانات عن المنشآت المختلفة ووضع الحدود الفاصلة بين المنشآت الصغيرة و المتوسطة والكبيرة مما يساعد الجهات التنظيمية المسؤولة عن مساندة وتدعيم المنشآت الصغيرة و المتوسطة في تحديد نطاق عملها على وجه دقيق، أما النوع الثاني المتمثل في المعايير النوعية التي تعتمد على الفروق الوظيفية، وهو يصلح لإجراء التحليل الاقتصادي وتقويم كفاءة المشروعات وتحديد الدور الكامن لكل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية.¹

أ-المعايير الكمية :

معيار العمالة : ويعتبر معيار عدد العمال أكثر المعايير شيوعا، وقد أخذت به معظم الدول للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة نظرا لبساطته ، سهولة المقارنة ، والثبات النسبي وتوافر البيانات. ويختلف مدلول هذا المعيار من دولة لأخرى طبقا لظروف المجتمع ودرجة تطوره ونمط الحياة ومستويات الأسعار والسياسة الاقتصادية السائدة.²

¹ - عاشور كتوش، "تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربي، الجزائر: جامعة حسبية بن بو علي بالشلف، يومي 17 و 18 أبريل 2006، ص1033.

² - محمد الصغير قريشي، "واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة الباحث، الجزائر: جامعة ورقلة، العدد 9، 2011، ص171.

إن هذا المعيار قد تعرض لمجموعة من الانتقادات أهمها أن عدد العاملين ليس الركيزة الوحيدة في العملية الإنتاجية ، إذ أن هناك متغيرات اقتصادية ذات أثر كبير علي حجم المنشأة كحجم الإنتاج ،ومن ثم فإن هذا المعيار لا يعكس الحجم الحقيقي للمؤسسة بسبب اختلاف معامل رأس المال، فهناك مؤسسات تتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة و لكنها توظف عدد قليل من العمال و لا يمكن اعتبارها من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، كما أن هناك مؤسسات تتطلب استثمارات رأسمالية قليلة و توظف عددا كبيرا من العمال و لا تدرج في صنف المؤسسات الصغيرة و الصغيرة.

معيار رأس المال المستثمر : ويتضمن هذا المعيار التفرقة بين رأس المال الثابت (الأرض ، المباني، الآلات) التي تعكس حجم الطاقة الإنتاجية للمشروع ، ورأس المال المتغير (العناصر الإنتاجية المتغيرة التي يمول بها المشروع وأصوله المتداولة كلها من خدمات وأجور وعاملين... الخ) ، فهناك من يعتمد على رأس المال المتغير ويستبعد قيمة الأصول الثابتة لاختلاف قيمتها من وقت إلى آخر، حتى لا تعطي نتائج مضللة عند تصنيف المؤسسات ، لأن إضافة رأس المال الثابت يؤدي إلى استبعاد بعض المؤسسات عن دائرة المؤسسات المصغرة والصغيرة.

معيار العمالة ورأس المال المستثمر (معيار مزدوج): يعتمد هذا المعيار في تحديد المؤسسات الصناعية و التجارية المختلفة ، وذلك بالجمع بين المعيارين السابقين، أي معيار العمالة ومعيار رأس المال في معيار واحد يعمل على وضع حد أقصى لعدد العمال بجانب مبلغ معين للاستثمارات الرأسمالية الثابتة ، ويعد من المعايير المهمة التي تستخدمه كثير من الدول عند تحديد مفهوم المؤسسات المصغرة والصغيرة و المتوسطة.

- **معيار كثيف العمالة :** إذ يرتفع فيه معدل العمالة علي رأس المال ويستخدم هذا المعيار في الدول التي تعاني من بطالة و وفرة في العمالة.

- **معيار كثيف رأس المال :** إذ يرتفع فيه معدل رأس المال مقارنة بالعمالة وتستخدمه الدول التي لديها وفرة رأس المال.

إضافة إلي المعايير سالفه الذكر هناك معايير أخرى منها: معيار التقدم التكنولوجي، معيار حجم الإنتاج و قيمته، معيار عدد الآلات، ومعيار رقم الأعمال الذي يعزز من المعايير الحديثة لمعرفة قيمة وأهمية المؤسسات و تصنيفها من حيث الحجم و يستخدم لقياس مستوي نشاط المشروع و قدراته

التنافسية و يستعمل بصورة كبيرة في الو.م.أ و أوروبا و كثيرا ما يرتبط بالمؤسسات الصناعية إلا انه يعتبر من المعايير التي يشوبها نقائص و لا يعبر بصورة صادقة عن حسن أداء المؤسسة نظرا لأنه في حالة الارتفاع المتواصل لأسعار السلع المباعة، ما سيؤدي إلي ارتفاع رقم أعمال المؤسسة و يسود الاعتقاد بأن ذلك نتيجة تطور أداء المؤسسة ، لكنه في الواقع ناتج عن ارتفاع أسعار السلع المباعة لذلك يلجأ الاقتصاديون إلى تصحيح الصورة عن طريق الرقم القياسي لتوضيح النمو الحقيقي لرقم الأعمال

إضافة إلي خضوع المبيعات في الكثير من الأحيان إلى الفترات الموسمية ¹.

ب-المعايير النوعية: إن المعايير الكمية لا تكفي و حدها لإعطاء تعريف دقيق و شامل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لذا يتم اللجوء إلي معايير نوعية أهمها:

- **الاستقلالية:** أي أن تكون المؤسسة مستقلة من أي تكتل اقتصادي ، كما يجب أن تكون الاستقلالية في الإدارة و العمل دون تدخل هيئات أخرى في عمل المؤسسة.

- **الملكية:** تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالملكية الفردية ، و لا تكون تابعة لأي فرع من فروع الشركات الكبرى.

- **معيار حصتها في السوق:** تكون حصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في السوق محدودة نظرا لصغر حجم المؤسسة و صغر حجم إنتاجها و هي محلية النشاط.

- **المعيار القانوني:** يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة في طبيعة و حجم رأس المال المستثمر فيه

و طريقة تمويلها ، فشركات الأموال غالبا ما يكون رأسمالها كبيرا مقارنة مع شركات الأفراد و في هذا الإطار تشمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مؤسسات الأفراد، المؤسسات العائلية، الشركات والمهن ².

¹ -أحمد بوسهمين،"الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر"،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، الجزائر : جامعة بشار، المجلد 26 ، العدد الأول، 2010. ص 207.

²-أحمد حجاوي،"إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و علاقتها بالتنمية المستدامة"،شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية،الجزائر:جامعة أبي بكر بلقايد يتلمسان،2010/2011،ص.8.

المطلب الثالث: تعاريف و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أ- تعاريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

يتحدد تعريف المؤسسات بالغرض الذي وضعت من أجله، فقد يكون هذا الغرض تنظيميا أو إحصائيا أو تخطيطيا، ونظرا لصعوبة وضع تعريف موحد لهذه المؤسسات علي المستوي الدولي، فقد اتجهت بعض الهيئات إلى وضع تعريف لتلك المؤسسات كل واحد علي حدي و سنحاول ذكر البعض منها :

- **تعريف الكنفدرالية الشاملة 1945**: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي تلك التي تكون فيها الإدارة مخولة لمسيريها شخصا و يزاولون المسؤولية المالية و التقنية مهما كانت صفتها القانونية¹.

- **منظمة العمل الدولية الصناعات الصغيرة**: تعرفها بأنها الصناعات التي يعمل بها 50 عاملا وتحدد مبلغا لا يزيد عن 1000 دولار لكل عامل تزداد إلى 5000 دولار في بعض الصناعات على ألا يزيد رأس مال المنشأة عن 100,000 دولار.

- **البنك الدولي للإنشاء و التعمير الصناعات الصغيرة** : يعرفها علي أنها المنشآت التي يعمل

بها أقل من 50 عاملا و رأس مالها أقل من 500.000 دولار بعد استبعاد الأراضي و المباني³.

- **تعريف الإتحاد الأوروبي**: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي كل مؤسسة تضم علي الأقل 250 عاملا و التي لا تكون في حد ذاتها ممتلكة بنسبة 25 بالمئة من قبل مؤسسة أخرى لا تنطبق عليها هذه المعايير².

¹ -مالحة لوكدبير،"دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، مذكرة ماجستير في القانون ، الجزائر: جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2012، ص10.

² -محمد بوقوم،"التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية"،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية،المجلد 24،العدد الأول،ص208.

³ -شهرزاد برجي،"إشكالية مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية و تخصص مالية دولية ، تلمسان: كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، 2012، ص26.

⁴ -ماجدة العطية ، إدارة المشروعات الصغيرة ، عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، 2009، ص15.

- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية : حسب قانون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعام 1953 الذي نظم إدارة الأعمال ، فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي تلك النوع من المؤسسات التي يتم امتلاكها و إدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه ، وقد اعتمد على معياري المبيعات و عدد العاملين لتحديد تعريف أكثر تفصيلا فقد حدد القانون هذه المؤسسات كما يلي:

مؤسسات الخدمات و التجارة بالتجزئة من 1-5 مليون دولار كمبيعات سنوية.

مؤسسات التجارة بالجملة من 5-15 مليون دولار كمبيعات سنوية.

المؤسسات الصناعية عدد العمال 250 عامل أو أقل.¹

- تعريف بلدان جنوب شرق آسيا : في الدراسة الحديثة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قامت بلدان جنوب شرق آسيا باستخدام تصنيف برونش و هيمنز □ و هي من التصنيفات الشهيرة التي تعتمد على معيار عدد العمالة □ حيث صنف المنشآت الصغيرة على أربعة نواحي:

✓ من 1 إلى 10 عامل.....مؤسسات عائلية و حرفية

✓ من 10 إلى 49 عامل.....مؤسسات صغيرة.

✓ من 49 إلى 99 عامل.....مؤسسات متوسطة،

✓ أكثر من 100 عامل مؤسسات كبيرة.

كما يعرف المشروع الصغير هو ذلك المشروع الذي يستخدم عددا قليلا من العاملين و يدار من قبل المالكين و يخدم السوق المحلية.⁴

- تعريف المشروع الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة : لقد تم الاعتماد في تعريف هذا النوع من المؤسسات في التشريع الجزائري على معياري عدد العمال والجانب المالي، حيث يقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع أو الخدمات، التي تشغل من 1 إلى 250 عامل ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 02 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح

¹ شهرزاد برجى، المرجع السابق، نفس الصفحة.

بين 100 و 500 مليون دينار. و تصنف المؤسسة بأنها متوسطة حينما تشغل بين 50-250 عامل و رقم أعمالها 200-02 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100-500 مليون دينار. في حين تصنف المؤسسة علي أنها صغيرة حينما تشغل بين 10-49 عامل، و رقم أعمالها لا يتجاوز 200 مليون و الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 100 مليون.¹

ب- خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مجموعة من الخصائص تؤهلها لتحقيق أهداف وجودها و منها نذكر :

- كثرة عددها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة : يشهد عالم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الآونة الأخيرة توسعا كبيرا و ملحوظا، فبعدها ظلت المؤسسات الكبيرة و العملاقة مسيطرة علي كافة الأنشطة الاقتصادية في مختلف دول العالم، برزت المؤسسات الصغيرة و بقوة في معظم الاقتصاديات، نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. و حسب منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية فإن هذه المؤسسات تمثل ما نسبة 95% من مجموع المؤسسات، و تساهم بما يقارب نصف قيمة الإنتاج الداخلي الخام لأغلبية الدول المتقدمة.

- تنوع أشكال الملكية : نظرا لصغر حجم رأس المال اللازم لإنشائها، فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تأخذ في الغالب طابع الملكية الفردية و العائلية أو شركات الأشخاص، فإن هذه المؤسسات لا تملك إمكانية الاستفادة من المزايا المرتبطة بالحجم الكبير.

- ارتفاع معدلات إنشائها و اختفائها : تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بسهولة إنشائها و تأسيسها من جهة ، و بارتفاع معدلات فشلها و اختفائها من جهة أخرى ، ذلك لقصر الوقت اللازم

¹ - عيسى أيت عيسى ، "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر أفاق و قيود" ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، الجزائر: جامعة تيارت، العدد السادس ، ص 275 .

لإعداد دراسات تأسيسها و سهولة إعداد المباني و تركيب خطوط الإنتاج من آلات و معدات ، سهولة تحضير مستلزمات التشغيل و الإنتاج و انخفاض التكاليف الإدارية و انخفاض إجراءات تكوينها. أما فيما يخص ارتفاع معدلات الفشل و غلق المؤسسة فيرجعه المختصون إلي سوء الإدارة من طرف الملاك و المسيرين لغياب الكفاءة للقيام بالأنشطة الرئيسية من إنتاج ، تسويقه ، تمويل و الخبرة الكافية و الوقوع في أخطاء جسيمة ، نقص الرشادة في التنبؤ و التخطيط لمستقبل مؤسساتهم.¹

- **المرونة العالية و سرعة التكيف مع المتغيرات:** للمؤسسات الصغيرة القدرة علي التكيف مع مختلف التغيرات التي تطرأ سواء داخلها أو خارجها، لها قابلية تعديل العمل فيها، فعلي المستوي الإنتاجي تظهر المرونة من خلال سرعة الإنتاج و تنويعه تبعا لرغبات المستهلكين اعتمادا علي مهارات صاحب المؤسسة و العاملين معه، أما مرونة العاملين فتظهر من خلال سهولة التغيير في تركيبتهم. وتظهر المرونة الإدارية في القدرة علي التكيف مع ظروف العمل المتغيرة.

- **القدرة علي الإبداع و التطوير:** تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مراكز تدريب لأصحابها و العاملين بها ، فهي تساعد علي خلق كادر تقني يعتبر ضمن البيانات الأساسية للتنمية ، فهي تلعب دور حاسما في طرح التكنولوجيا الجديدة بفاعلية أكبر و تكلفة أقل ، تعتبر المصدر الرئيسي للأفكار و الاختراعات ساهمت ب 60 بالمئة من الاختراعات الرئيسية في القرن العشرين مثل آلات التصوير و المحركات النقالة. كما تقدم الأفكار اللازمة لتطوير التشكيلة السلعية التي تنتجها المشروعات الأخرى مثل شركة جنرال إلكتريك استفادت من أفكار المؤسسات الصغيرة في تطوير تشكيلتها السلعية من الأفران و البرادات و المحامص الكهربائية.²

¹ - نبيل جواد ، إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 2007، ص90.

1- نبيل جواد ، نفس المرجع السابق، ص91.

2- عبد الرزاق حميدي، "دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من أزمة البطالة"، الملتقي الدولي الموسوم بإستراتيجية الحكومة في القضاء علي البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، المسيلة: جامعة محمد بوضياف .

3- سليمان ناصر، "محسن عواطف، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية"، الملتقي الدولي الأول لمعهد العلوم الإقتصادية و التجارية و التسيير، الجزائر: المركز الجامعي غرداية، أيام 23- 24 فيفري 2011، ص. ص6-7.

- سرعة الإعلام و سهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات: نظرا لبساطة هيكلها وتقارب الوظائف بين عمالها و صغر حجمها، خاصة و أن هناك من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من تعود ملكيتها للعائلات فهناك بساطة في التدرج الوظيفي كما هناك انفتاح في قناة الاتصال العمودي و الأفقي مما يؤدي إلى سرعة انتشار المعلومة بين مختلف الأفراد المتواجدة في هذه المؤسسات.²

- دورة حياة المؤسسة قصيرة: إذ أنها تتأثر بأسباب بسيطة قد تؤدي إلي نهاية نشاطها و هذا راجع لهشاشتها فمثلا استقالة موظف أساسي أو خسارة زبون مهم.³

المطلب الرابع: تصنيفات و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أ- تصنيفات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

- التصنيف في ظل العولمة :

إن السلوكات المباشرة و الغير المباشرة التي تسلكها أو تعتمدها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تجاه العولمة الاقتصادية تسمح بتصنيف سلوكاتها نحوها. إضافة إلي تلك التي تستفيد من الحدة المتنامية من التنافس عن طريق تعزيز صادراتها، وتلك التي تعتمد علي الإستيراد و مجموعة من المؤسسات الصغيرة التي تهتم بالتبادل الدولي و التجارة الخارجية عن طريق الشراكة فيما بينها أو عن طريق العمل لحساب مؤسسات كبيرة. و من الباحثين الأوائل حول هذا التصنيف نجد تحليل فوقيت (fuguet) 1986 وبيير (Pierre A.J) 1994. وقصد حصر مختلف المؤسسات حسب مستوي درجة العولمة و التي اعتمد فيها علي محورين :

المحور الأول: يبين نوعية الأسواق (محلية ، جهوية ، وطنية ، دولية) و يطلق علي هذا المحور إسم فضاء السوق.

المحور الثاني: يبين مصدر الموارد الأساسية و الضرورية لوظائفها و يمكن أن تكون مصادر محلية إلي مصادر دولية ويسمي هذا المحور الفضاء الوظيفي. وتم التمييز بين أربعة مجموعات :

المجموعة الأولى : تتعلق بالمؤسسات المحلية ، الجهوية ، الوطنية و التي تعتمد علي موارد محلية في عملياتها الإنتاجية. وتقوم ببيع و توزيع منتجاتها في إقليم ضيق (محلي، إقليمي، جهوي) . وهي مؤسسات خارج فضاء العولمة ، إذ هناك مؤسسات صغيرة تنشط في أسواق محلية، فمثلا هناك مؤسسات مصغرة تتحصل علي برامج عمل لفائدة بعض المؤسسات العمومية أو الجماعات المحلية، و هي بالتالي خارج المنافسة الدولية ، إضافة إلي المؤسسات المتواجدة في مناطق بعيدة كالمخصصة في إنتاج الأدوات الخشبية و الحديدية التقليدية وهي تعمل وفقا لطلبات مسبقة و وفقا لمقاييس معينة.

المجموعة الثانية : تتعلق بالمؤسسات التي تنشط علي المستوي المحلي، لكن تمويلها يكون جزئيا أو كليا من السوق الدولي التي أطلق عليها olivier اسم globales ، و هي مؤسسات ذات تنافسية محلية فهي لا تقوم بالتصدير، إنما تحاول تعزيز قدرتها التنافسية بهدف المقاومة أمام التنافس المتزايد و الناتج عن حرية دخول السلع جراء الانفتاح الاقتصادي علي العالم الخارجي.

المجموعة الثالثة : تتعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الدولية، وهي تعتمد علي التصدير لا علي الإستيراد، فهي مؤسسات مصدرة لمنتجاتها إلي العالم الخارجي و تنتهج التكنولوجيا المعلوماتية من أجل إنتاج يحتوي علي معظم المقاييس العالمية.

المجموعة الرابعة : تتعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تعتمد علي التصدير و الاستيراد معا و في أسواق دولية مختلفة. فهي تعتمد علي الاستيراد من أجل إنتاج منتج يتجه إلي التصدير سواء إلي دولة واحدة أو عدة دول. فهي احترافية علي المستوي الدولي، تبدأ بالاستيراد ثم التصدير من و إلي بعض الدول القريبة جغرافيا كي توسع مجال نشاطها علي مستوى دول أخرى.¹

-التصنيف حسب طبيعة النشاط :

يقسم النشاط الاقتصادي حسب طبيعة النشاط إلي ثلاث قطاعات أساسية و علي أساسه تصنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلي :

¹ - يوسف حميدي، "مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ظل العولمة"، مذكرة شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع التحليل الاقتصادي، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية ، 2008/2007، ص. ص 24-26.

مؤسسات القطاع الأولي: تشمل المؤسسات التي تستخدم أحد عوامل الطبيعة كعنصر أساسي، كالمؤسسات الزراعية كالبيوت المحمية والخضر، مؤسسات الصيد كمزارع تربية الأسماك إضافة إلى المؤسسات الاستخراجية.

مؤسسات القطاع الثانوي: تضم المؤسسات ذات الطابع الصناعي التي تعمل في ميدان إنتاج أو تحويل السلع، و هي كل مؤسسة يتمثل نشاطها الرئيسي في استلام المواد بحالة معينة و إخضاعها لعمليات إستراتيجية لاستخلاص مادة جديدة منها، أو تحويلها لمادة جديدة ذات استعمالات جديدة و توزعها بشكلها الجديد ، كمنتجات سريعة التلف كصناعة وسائل حفظ الخضر. وأخرى تعتمد علي دقة العمل اليدوي كصناعة الأواني الزجاجية.

مؤسسات القطاع الثالث: تشمل المؤسسات التي تقدم خدمات النقل ، الاتصال ، التوزيع و الصحة كالمؤسسات التجارية ، مؤسسات النقل و العيادات الطبية.

- حسب طبيعة الملكية :

تنقسم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفقا لهذا التصنيف إلى :

المؤسسات العامة: هي التي تؤول ملكيتها إلى الدولة باسم المجتمع مثل الشركات الوطنية ، الولائية. تدار هذه المؤسسات وفق قوانين و إجراءات و قوانين متميزة تحدد قواعد تسييرها.

المؤسسات المختلطة: و هي التي تمول برأس المال مشترك بين القطاع العام و القطاع الخاص، تدار بشكل مشترك مع بعض التدخل للحكومة لتحقيق بعض الأهداف الإقتصادية و الاجتماعية للبلد.

الجمعيات التعاونية: تعد الجمعيات التعاونية مؤسسات برأسمال خاص، و هي مشاريع اختيارية تقوم بين مصالح مشتركة بهدف تلبية حاجاتهم و تحسين ظروفهم المادية و المعنوية.

المؤسسات الخاصة: هي التي تعود ملكيتها لشخصين أو أكثر، و يكون هدفها تحقيق أقصى ربح ممكن، صاحب رأسمال هو المالك للاستثمار إذ يقوم باستغلال أمواله لإنتاج سلع و خدمات لإشباع حاجيات الأفراد الذين يحصلون على المنتجات مقابل إنفاق أموال في شراءها التي تعود بفعل آليات

السوق كعوائد لعوامل الإنتاج ، فالغاية الحقيقية من الاستثمار في المؤسسات ليس إشباع الحاجيات إنما تعظيم الفوائد و تراكم رأس المال.¹

ب- أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

نظرا للأهمية البالغة التي تحتلها هذه المؤسسات في اقتصاديات الدول فإن دورها بشكل جلي و واضح وأساسي علي الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي:

1. الدور الاقتصادي : يمكن تلخيص هذا الدور في النقاط التالية :

1.1 تهمين قوة العمل : من خلال استعمال تكنولوجيا قليلة رأس المال ، كثيفة العمل .

2.1 تعبئة الموارد المالية : و ذلك بجمع أموال مختلفة المصادر ، إذ بإمكان هذه المؤسسات أن تنشأ من طرف العائلات و الأسر و بالتالي تجميع تلك الأموال ، أو كأن يقوم أحد الأشخاص أو العمال الماهرة مع مجموعة من العاملين بتكوين وحدات إنتاجية بالاعتماد على مدخراتهم ، و بالتالي تشكيل طاقات إضافية ، تمكنهم من إبراز كفاءاتهم و المحافظة على استقلاليتهم المالية و وحدتهم .

3.1 رفع إنتاجية العامل : و ذلك من خلال تجسيد نظام رقابي فعال و باستمرار لضمان السير الحسن للعمل ، و كذلك السيطرة على سير العمل نظرا لصغر حجم هذه المؤسسات .

4.1 خلق الناتج الخام الداخلي : يمكن أن نلمسه من خلال مساهمة القطاع الخاص بنسبة معينة من الإيرادات في الناتج الخام الداخلي .

5.1 ترقية التجارة الخارجية : تقوم هذه المؤسسات كغيرها من المؤسسات بجميع عمليات المبادلات التجارية من تصدير و إستيراد، حيث تقوم بتحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المجالات و توجه فائض الإنتاج لتسويقه في الأسواق الدولية كما تقوم باستيراد المواد الأولية التي تحتاجها في نشاطها و غير متوفرة في الأسواق المحلية. .

¹- نوال مرزوقي ، المرجع سبق ذكره ، ص15 .

6.1 توفير متطلبات السوق من السلع و الخدمات : حيث أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تستثمر في المنتجات البسيطة التي تعتب ضرورية كمستلزمات للمؤسسات الكبرى فهي بمثابة المواد الأولية لها .

7.1 حماية الطابع الصناعي المحلي من منافسة المنتج الأجنبي :في ظل التطورات الراهنة ، و أمام انفتاح الأسواق العالمية و تحرير التجارة و رفع الرقابة الجمركية و إلغاء الرسوم الجمركية ، أصبحت هناك منافسة خارجية للمنتجات و التي تؤثر على المنتجات المحلية ، لذلك فإن هذه المؤسسات تعمل على حماية منتجاتها عن طريق مراقبة الجودة ، و التحكم في التكاليف و محاولة خلق ميزة تنافسية لمواجهة تلك المنافسة ، و بالتالي إذا استطاعت لمواجهة فإنها بذلك تستطيع حماية المنتجات المحلية¹.

2. الدور الاجتماعي :

تعمل هذه المؤسسات على تحقيق التوازن الجهوي و إحداث تطورات على المستوى الاجتماعي ويمكن حصر الدور الاجتماعي لهذه المؤسسات في النقاط التالية :

1-2 القضاء على البطالة من خلال توفير مناصب شغل .

2-2 الحد من ظاهرة النزوح الريفي : و ذلك من خلال إنشاء بعض المشاريع في المناطق الريفية

أو النائية و بالتالي تقريب مناصب الشغل من سكان تلك المناطق الريفية و في هذا الصدد يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تحقق ما يلي :

✓ القضاء على الآفات الاجتماعية .

✓ تحسين مستوى المعيشة في الريف .

¹ - لرقط فريدة و آخرون ، " دور المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات النامية و معوقات تنميتها " ، و تطورهما في العالم ، ص 120. علي الموقع الالكتروني : [http:// www.elbassair.net](http://www.elbassair.net) تم تصفحه يوم 06-12-2015 .

✓ الاستغلال الأمثل للطاقات المادية و البشرية

✓ الاستغلال الأمثل للموارد المحلية.¹

2-3 ضمان مستوى مقبول من الأجور: يعتبر عمال المؤسسة من بين المستفيدين الأوائل من نشاطها، حيث يتقاضون أجور مقابل عملهم بها، حيث أن هذه الأجور تتراوح بين الانخفاض والارتفاع حسب طبيعة المؤسسات، وطبيعة النظام الاقتصادي، ومستوى المعيشة في المجتمع، وحركة سوق العمل وغيرها من العوامل المعقدة، وغالبا ما تتدخل الدولة لتحديد مستوى من الأجر حاجات الأجير ويحافظ على بقائه بالمؤسسة، وهذا ما يسمى بالأجر الأدنى المضمون.

2-4 تحسين مستوى معيشة للعمال: نظرا للتطورات السريعة التي تشهدها المجتمعات وخاصة في المجال التكنولوجي، وللرغبات والطلبات المتزايدة للعمال والناجمة عن ذلك، يفرض على المؤسسات بمواكبة هذه التغيرات وتلبية هذه الرغبات المتزايدة والمستمرة. بالإضافة إلى توفير إمكانيات مادية ومالية أكثر فأكثر للعامل من جهة ، وللمؤسسة من جهة أخرى.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: ظهور و تطور مفهوم التنمية.

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين ، حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يُسمى بـ "عملية التنمية"، ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال في الستينيات من هذا القرن في آسيا وإفريقيا بصورة جلية. وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته ، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم. وقد برز مفهوم التنمية (Développement) بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يُستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز "آدم سميث" في الربع

¹ - لرقط فريدة و آخرون ، نفس المرجع السابق ، ص 120.

الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الإستثناء، فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كان التقدم المادي (Material Progres)، أو التقدم الاقتصادي Progress Economic. وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث (Modernization)، أو التصنيع (Industrialization).

وقد برز مفهوم التنمية Development بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغييرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراد، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيح المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية، ولاحقاً، تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية.

ولقد ساهمت هذه التطورات إلى توسع وتعدد مجالات ومستويات التنمية التي من أهمها:

• مجالات التنمية:

- **التنمية الاجتماعية** : إنها مفهوم معنوي لعملية ديناميكية موجهة أصلاً إلى الإنسان ، باعتباره الطاقة البشرية أو العنصر الإنساني الذي يساهم في عملية تنمية المجتمع . فهي الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراد على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد ممكن؛ لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي ، وبالتالي تجعل الإنسان يحس بالمجتمع كله من حوله وكأنه أسرة واحدة بل كأنه جسد واحد.

- **التنمية الثقافية:** هي التغيير الذي يحدث في الجوانب المادية وغير المادية للثقافة ، بما في ذلك العلوم والفنون والفلسفة والتكنولوجيا والأذواق الخاصة بالمأكل والمشرب واللغة ، بالإضافة إلى التغييرات التي تحدث في بنیان المجتمع ووظائفه بحيث تجعل الفرد يقرأ ويطلع ويتابع ما يجري في مجتمعه وفي غيره من المجتمعات من إنتاج فكري وحوادث وأخبار.

- **التنمية السياسية:** هي دراسة التنظيم الرسمي للحكومة والإدارة المركزية والمحلية، ودراسة مشكلات الإنسان و كيفية إقامة الحكومات لسياسة شؤون الناس، وخلق نظم لإدارة الدولة والإشراف على مرافقها، وإرساء قواعد لمحاسبة المسؤولين وتطبيق التنظيم والإجراءات؛ بغية تحقيق التكامل بين القضايا وتقويمها وتوجيهها.¹

- **التنمية البشرية :** ظهر هذا المصطلح مع إصدار أول تقرير للتنمية البشرية من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 1990م، ولقد عرفت التنمية البشرية في تقارير الأمم المتحدة بأنها عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس ، و هي بلا حدود و تتغير بمرور الوقت. وتعرف أيضا بأنها عملية تعزيز و تدعيم فعالية الفرد الحالية و المستقبلية و العمل على تغيير كل من سلوك و اتجاهات الفرد في العمل بما يساهم في تحقيق الأهداف الموجودة في عملية التنمية ، و التي تستلزم تعديل كل إدراك و مهارات.²

- **التنمية الشاملة :** تهدف إلى تحقيق التقدم الاقتصادي و الاجتماعي و الذي له علاقة بالتنمية السياسية و الثقافية ، فإن التنمية الشاملة ، هي إمكانية الدولة في تحقيق التداخل والترابط بين كل أنواع التنمية و تحقيق نجاحات معتبرة في كل نوع منها سواء في الجانب الاقتصادي ، الاجتماعي ، الثقافي و السياسي.

¹ - فاطمة محمد عبد الحافظ حسونة ، "اثر كل من الزكاة والضريبة على التنمية الاقتصادية"، أطروحة ماجستير في المنازعات الضريبية، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية نابلس، 2009، ص. ص 101-102.
² - جمال حلاوة، نفس المرجع السابق ، ص 198.
³ - مدحت القرشي ، التنمية الاقتصادية ، عمان : دار وائل للنشر، 2007 ، ص 127.
⁴ - عثمان محمد غنيم ، التنمية المستدامة: فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها ، عمان: دار الصفاء ، 2010.

- التنمية المستدامة : تعرف التنمية المستدامة بأنها عملية التنمية الاقتصادية التي تلبى أمانى و حاجات الحاضر دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر.¹

- التنمية الإقتصادية.

• مستويات التنمية:

التنمية الوطنية : والتي تعتبر عملية يتم فيها تشغيل جميع القطاعات واستغلال كل الموارد والإمكانات المتاحة، وهي عملية تقتضي وجود تخصص وتناسق بين الوحدات الإنتاجية ووجود شبكة إنتاجية واسعة تشمل كل القطاعات والأقاليم عبر الوطن وتمكينها من المساهمة بدرجة قصوى في تقدم الوطن ككل.

التنمية المحلية: وتعرف بأنها مجموعة من العمليات تتوحد فيها جهود الأهالي مع السلطات الرسمية بهدف تحسين الأحوال الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمعات المحلية.

المطلب الثاني: تعريف التنمية الاقتصادية و عناصرها.

أ- تعريف التنمية الاقتصادية :

لقد استخدم مفهوم التنمية في علم الاقتصاد للتدليل على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ تهدف إلي إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفرادِه. بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للمتطلبات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه ، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة ، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

التنمية الاقتصادية على أنها عملية بالغة الدقة، تتمثل في النهاية في الارتقاء المنظم بإنتاجية العمل من خلال تغييرات هيكلية تتناول ظروف الإنتاج الاجتماعي، واستخدام وسائل إنتاج أحدث وأكثر كفاية، مع إشباع متزايد للحاجات الفردية والاجتماعية. وهو تعريف يتضمن تعبئة الموارد الأولية وأدوات العمل اللازمة للإنتاج ، توظيف الأيدي العاملة والمنتجة المؤهلة، وتطوير شامل للعلاقات الإنتاجية ؛ بما يؤدي إلى زيادة إشباع الحاجات.

إن التنمية الاقتصادية هي عملية متعددة الأبعاد ، تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية ، والنظم السياسية والإدارية ، جنباً إلى جنب، مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي ، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني ، واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما وبذلك توصف بأنها تحقيق التطوير الشامل والمتكامل للمجتمع؛ بهدف الوصول إلى الرفاهية وفاعلية .
و تحقق مطلبين هامين هما :

- تطوير المجتمعات باتجاه تحقيق الكفاءة والفاعلية في أداء مختلف أنشطتها وفي إدارة حياتها.

- تحقيق التناسق والتكامل في العمليات التطويرية باتجاه تحقيق النمو المتوازن في مختلف القطاعات.¹

التنمية انطلاقاً من معيار الدخل : حيث توجد عدة تعاريف أهمها :

التنمية هي عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الوطني الحقيقي للدولة وكذا متوسط دخل الفرد خلال فترة زمنية معينة.

هي عمليات استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع في تحقيق زيادات مستمرة في الدخل الوطني تفوق معدلات النمو السكاني بما يؤدي إلى زيادات حقيقية في متوسط الدخل الفردي في سنة ، مع وجوب توافر تغييرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسة الإنتاجية القائمة فعلاً أو التي ينتظر إنشاؤها فيما بعد.

¹ -محي الدين حمداني، "حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل" ، دراسة حالة الجزائر ، شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية ، 2009/2008، ص 44 .

هي إجراءات وسياسات وتدابير متعمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكلا الاقتصاد الوطنى بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة فى متوسط دخل الفرد الحقيقى عبر فترة ممكنة من الزمن يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.

هى مجموعة المحاولات التى تهدف إلى تغيير الهيكل الاقتصادى للمجتمع بما يترتب عليه تحسين الوضع النسبى لرأس المال فى نفس الوقت الذى يمكن استخدامه بأقصى درجة من الكفاية.

التنمية انطلاقاً من النظرة الاقتصادية، حيث أهدافها اقتصادية فى المقام الأول ومنها:

التنمية عبارة مجموعة الإجراءات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تهدف إلى تحقيق تغيير هيكلى فى الكيان الاقتصادى لبناء آلية اقتصادية ذاتية تضمن تحقيق زيادة حقيقية فى الناتج الإجمالى ورفعاً مستمراً لدخل الفرد الحقيقى، كما تهدف إلى توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات المجتمع المختلفة التى تساهم فى تحقيقه.

هى عملية تغيير شاملة ومتكاملة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق نمو معجل ومستمر فى اقتصاديات البلدان ومحسن لظروف ومستوى حياة الإنسان فيها¹.

ب- عناصر التنمية الاقتصادية:

وفقاً للتعريف السابقة للتنمية فإنها تحتوى على عددٍ من العناصر أهمها:

1- خلق الإطار الملائم لعملية التنمية: تستوجب عملية التنمية الاستقلال السياسى والاقتصادى وامتلاك السيادة والحرية فى تسيير موارد المجتمع واستغلالها وذلك بوجود تنظيم سياسى قادر على خلق محمية قومية وتلاحم قومى، وأن يكون التنظيم ممثلاً حقيقياً للقوى صاحبة المصلحة فى التنمية وانتهاج مشاركة جماهيرية فى عملية التغيير. ويتوقف كل هذا على مدى توفر المستوى الكافى والوعى والفهم للقضايا العامة وكيفية مواجهتها عند القيادات والكوادر السياسية. كما يتوجب إقامة

¹ - كبدانى سيدي أحمد، "أثر النمو الاقتصادى على عدالة توزيع الدخل فى الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية"، أطروحة دكتوراه فى العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد، 2012-2013، ص 20.

ثورة فكرية، ثقافية، تعليمية قادرة علي مواجهة احتياجات الثورة الصناعية و التكنولوجيا وجعل نظام التعليم يتلاءم مع احتياجات النمو الاقتصادي و الاجتماعي السريع و غرس روح التجربة و الملاحظة و خلق طاقة إبداعية و التغيير في طرق التفكير وخلق عقل منهجي يؤمن بطرق البحث العلمية بتوسيع قاعدة التعليم لإعداد الأفراد و العمل علي نحو الأمية كون التعليم هو خلق لسلعة رأسمالية و استثمار في الإنسان يستوجب تطبيق معايير لازمة للتأكد من كفاءة هذه السلعة الرأسمالية، فالتمتية الاقتصادية تتطلب تغييرا في القيم و العادات السائدة و سلوك الأفراد و نظرتهم إلي النشاط الاقتصادي و العمل كقيمة اجتماعية.

2- تصحيح الاختلالات الهيكلية : يعتبر التصنيع بمعني الازدياد المستمر في الأهمية النسبية للقطاع الصناعي حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية كونه يؤدي إلي تغيير جذري في أسلوب الإنتاج السائد و يترتب القضاء علي أساليب الإنتاج المستخدمة للقضاء علي مظاهر التخلف المرتبطة بسيادة أساليب الإنتاج المتخلفة أي القضاء علي الاختلالات الهيكلية و تلك السائدة بين الموارد البشرية و المادية واستيعاب فائض القوة العاملة و تنويعه للاقتصاد القومي و تصحيحه لاختلال هيكل الصادرات و النتائج المترتبة عليه و عملية النمو الصناعي تتوقف علي حدوث نمو مماثل في القطاع الزراعي بما يؤدي إلي رفع الإنتاجية الزراعية و مواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية إضافة إلي ضرورة توفر رأس المال التحتي كشبكات المواصلات ، محطات توليد الكهرباء ، شبكات المياه ما يؤدي إلي رفع الكفاءات الإنتاجية الصناعية و الزراعية و دفع عملية الاستثمار في القطاعين و رفع معدل ربحهما.

3- رفع مستوي التراكم الرأسمالي: تحتاج عملية التنمية لنجاحها رفع معدل التراكم الرأسمالي للقضاء على العقبات الكامنة في المجتمع، ويتوجب رفع معدل التراكم الرأسمالي لتوليد قوة دافعة للنمو و مواجهة ومحطمة للقوة المضادة للنمو في المجتمع المتمثلة في الانفجار السكاني ، إذ يتوجب جعل معدل نمو الدخل القومي أعلى من معدل النمو السكاني ما يؤدي إلي ارتفاع معدل نمو دخل الفرد بدرجة تسمح بزيادة المدخلات و الاستثمارات، بالتالي الإضافة المستمرة للطاقة الإنتاجية للمجتمع و تحقيق الارتفاع المستمر في معدل نمو الدخل القومي و الفردي هذا الأخير يؤدي إلي زيادة متوسط الاستهلاك و تحسين مستوي التغذية و تخفيض من معدل الوفيات و ترفع من مستوي التغذية و ترفع من معدل نمو السكان.

4- اختيار أسلوب تحقيق التنمية: وذلك بتحديد نمط و الإطار العام للتنمية الذي يتبناه المجتمع بما يناسب ظروفه ، هل تتم عن طريق التفاعل التلقائي لقوي للسوق و باستخدام المبدأ الفردية (النظام الحر) أو عن طريق التوجيه الواعي للموارد و باستخدام أسلوب التخطيط القومي الشامل لموارد المجتمع،

أو تتم التنمية في إطار عام من المبدأ الفردية مع ازدياد دور الدولة في الحياة الاقتصادية و تأديتها لدور أكثر ديناميكية من الدور الذي تلعبه في دور الاقتصاد الحر التقليدي.¹

المطلب الثالث: معايير قياس التنمية الاقتصادية و أهدافها.

أ- معايير قياس التنمية الاقتصادية.

يتم قياس التنمية انطلاقاً من معايير ومؤشرات ، هذه المؤشرات الكبرى للتنمية تجدر انطلقاً منه معطيات حددت حسب البنك العالمي ب 500 مؤشر لعام 1998 أدمجت هذه المؤشرات تحت خمس فصول رئيسية وهناك من حصرها في ثلاثة معايير أساسية هي:

معايير الدخل ، معايير اجتماعية ، معايير هيكلية ، وسنتناول هذه المعايير تبعا كما يلي:

➤ معايير الدخل:

يعد الدخل المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية رغم الصعوبات التي تواجهنا كتحديد مفهوم الدخل الحقيقي، وكذا أسعار الصرف الخارجية هذه الأمور التي يتعين أن تؤخذ في الحسبان عند تقدير وتقييم تلك المؤشرات.

أ - الدخل القومي الكلي:

¹ - عمر و محي الدين ، التخلف و التنمية ، بيروت: دار النهضة العربية ، 1975، ص. ص 202-209.

رغم نسبة قبوله في الأوساط الاقتصادية باعتبار زيادة الدخل تعني نمو اقتصاديا في حالة زيادة عدد السكان بمعدل أكبر، كما أن نقصه لا يعني بالضرورة تخلفا اقتصاديا عند نقص عدد السكان، إضافة إلى عامل الهجرة الذي يعد عائقا أساسيا في حسابه ، على هذا الأساس يتعذر الإفادة من هذا المقياس.

ب - الدخل القومي الكلي المتوقع:

تقاس التنمية على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي ، انطلاقا من أنه للدولة موارد ومقومات وثروات كامنة يوصي بأخذها بعين الاعتبار عند احتساب الدخل وانطلاقا من نصيب الفرد من الدخل الوطني الخام، و بدلالة هذا المعيار انقسمت الدول إلى ثلاث مستويات : دول ذات دخل منخفض، دول ذات دخل متوسط ، دول ذات دخل مرتفع.

ج - معيار متوسط الدخل:

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما ودقة رغم الصعوبات التي تواجهه كنقص إحصائيات السكان وعدم دقتها، إضافة لقضية تقسيم إجمالي الدخل القومي على مجموع السكان هذه الناحية تفيد في معرفة الاستهلاك، أما قسمته على عدد العاملين فتفيد من ناحية الإنتاج ، فتمسك الاقتصاديين بنصيب متوسط الفرد من الدخل باعتباره المعيار المناسب لأن الهدف النهائي من التنمية هو رفع مستوى المعيشة .و يقاس النمو الاقتصادي مبدئيا بما يسمى بمعدل النمو البسيط عن طريق طرح الدخل الحقيقي في الفترة السابقة من الفترة الموالية ثم يقسم على الدخل الحقيقي في الفترة السابقة.

➤ معايير اجتماعية:

يقصد بالمعايير الاجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية و من أهم المؤشرات الاجتماعية نجد:

أ - معايير صحية :

تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي عدة مؤشرات منها:

- عدد الوفيات لكل ألف من السكان (عدد الوفيات لكل طفل من السكان، معدل الوفيات دون الخامسة).

- العمر المتوقع عند الولادة.

- عدد الأفراد لكل طبيب وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات.¹

ب- معايير تعليمية :

يعد التعليم من الاستثمار البشري يحقق عائد مرتفعاً سواء للأفراد أو للمجتمع ككل، ومن بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي نجد:

- نسبة الذين يعرفون القراءة و الكتابة من أفراد المجتمع.

- نسبة المسجلين في مرحلة التعليم الأساسي و الثانوي.

- نسبة الإنفاق على التعليم بمراحله إلى إجمالي الناتج المحلي وإلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

- معدل الأمية خاصة بين البالغين.

ج- معايير التغذية:

من المؤشرات التي تستخدم للتعرف على سوء التغذية أو نقصها نجد:

-متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية.

-نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط القدرات الضرورية للفرد.

د- معايير نوعية الحياة المادية :

يعد معيار الصحة، التعليم والتغذية جميعاً معايير فردية تعتمد على ناحية اجتماعية بذاتها أما معايير

نوعية الحياة المادية فهو معيار مركب أكثر شمولية و يتكون من:

¹ - عمر و محي الدين، نفس المرجع السابق، ص 209.

-توقع الحياة عند الميلاد كمؤشر صحي للكبار .

- معدل الوفيات بين الأطفال كمؤشر صحي للصغار .

- معرفة القراءة والكتابة بين البالغين كمؤشر تعليمي للكبار .¹

➤ المعايير الهيكلية:

من أهم تلك المؤشرات نجد:

- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي .

- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات .

- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.²

ب- أهداف التنمية الاقتصادية:

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع معيشة السكان توفير أسباب الحياة الكريمة لهم وسنعرض فيما يلي بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تبلور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية:

- **زيادة الدخل القومي** : تعتبر زيادة الدخل القومي أهم أهداف التنمية الاقتصادية ، ذلك لأن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية هو فقرها و انخفاض مستوى معيشة أهلها و تزايد نمو عدد سكانها و لا سبيل القضاء على كل هذه المشاكل سوى زيادة الدخل القومي . هذا الأخير الذي يقصد زيادته هنا هو الدخل القومي الحقيقي لا النقدي ، أي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها المواد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة و ليس هناك شك في أن زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان تحكمها عوامل معينة ، كمعدل الزيادة في السكان

¹ - حميدة أوكيل، "أثر لنمو السكاني علي التنمية الاقتصادية في الوطن العربي"، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص 78 - 73.

و إمكانيات البلد المادية و الفنية مثلا ، إذ كلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا كلما اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها القومي ، وكلما توفرت أموال أكثر و كفاءات أحسن كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي و بالعكس كلما كانت هذه العوامل نادرة فإن نسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة في الدخل القومي الحقيقي عادة ما تكون صغيرة نسبيا و عموما يمكن القول بأن زيادة الدخل القومي الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها إنما تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية .

-رفع مستوى المعيشة : يعتبر تحقيق مستوى المعيشة من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها ، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة المادية وتحقيق مستوى ملائم للصحة و الثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان، و بالدرجة الكافية للتحقيق مثل هذه الغايات ، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معنى لأن التنمية الاقتصادية إذا وقفت عند حد خلق زيادة في الدخل القومي ، فإن هذا قد يحدث فعلا غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة و يحدث ذلك عندما يزيد السكان بالنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل القومي أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلفا. فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل القومي تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل وبالتالي انخفاض مستوى معيشة ، و كذلك الحل لو كان نظام توزيع الدخل مختلفا و في هذه الحالة تتحول معظم الزيادة التي تحققت في الدخل القومي إلى الطبقة المسيطرة على النشاط الاقتصادي و هي عادة تكون قلة من الناس ، و بالتالي يبقى مستوى المعيشة للجزء الأكبر من السكان على حاله ، هذا إن لم ينخفض ، وبما أن قياس مستوى المعيشة بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فكلما كان هذا المتوسط مرتفع كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة و العكس صحيح كلما كان منخفضا كلما دل ذلك على انخفاض مستوى المعيشة . إذ لا بد أن تعمل التنمية الاقتصادية على زيادة متوسط دخل الفرد حتى يتسنى رفع مستوى معيشة و تحقيق هذا لا يتوقف عند خلق زيادة في الدخل القومي فحسب بل يجب أن ترتبط هذه الزيادة بتغيرات في هيكل الزيادة السكانية من جهة و طريقة توزيع الدخل القومي من جهة أخرى ، فمن ناحية يجب العمل على وقف النمو المتزايد في عدد السكان

نسبيا و ذلك بالتحكم في معجل الموالييد و الهبوط به إلى مستوى ملائم ، ومن ناحية أخرى يجب تحقيق نظام عادل لتوزيع الدخل القومي بين السكان .¹

- **تقليل التفاوت في الدخل في الثروات** : هذا الهدف للتنمية الاقتصادية في الواقع هو هدف اجتماعي إذ أنه في معظم الدول المتخلفة نجد أنه بالرغم من انخفاض الدخل القومي و هبوط متوسط نصيب الفرد في هذا الدخل فإننا نرى فروقا كبيرة في توزيع المدخول و الثروات إذ تستحوذ طائفة صغيرة من المجتمع على جزء كبير من ثروته و نصيب عالي من دخله القومي ، بينما لا تمتلك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة بسيطة من ثروته و تحصل على نصيب متواضع من دخله القومي ، وهذا التفاوت من توزيع الثروات و الدخل يؤدي إلى انقسام المجتمع إلى حالتين :حالة من الغنى المفرط و حالة من الفقر المدقع.

إضافة إلى أنه غالبا ما يؤدي إلى اضطرابات شديدة فيما ينتجه المجتمع و ما يستهلكه و كلما زاد هذا الاضطراب زاد رأس المال المعطل في المجتمع ، ذلك أن الطبقة الغنية لا تنفق في العادة كل ما تحصل عليه من أموال بسبب ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك ، إضافة إلى أن الجزء الذي تكنزه الطبقة الغنية ولا تنفقه يؤدي في الأجل الطويل إلى ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي ، و زيادة تعطل العمال ، ذلك أنه لو أعيد إنفاقه على شراء السلع و خدمات في السوق العمل يؤدي إلى زيادة نشاط الأعمال و زيادة تشغيل العمال ، لذلك فليس من المستغرب اعتبار تقليل التفاوت في الدخل و الثروات من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها.

- **تعديل التركيب النسبي** : و ذلك لعدم قدرة البلاد علي الاعتماد على قطاع واحد من النشاط كمصدر للدخل القومي ، كالاتحاد على الزراعة فقط أو البحث في إنشاء و دعم قطاع الصناعة . يكون الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد إلى خطر التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الإنتاج والأسعار وفي هذا القطاع الوحيد المستغل مما يشكل خطرا جسيما على هدوء و استقرار مجرى الحياة

¹ - فلاح خلف علي الربيعي ،مداخلة بعنوان "التنمية الاقتصادية" التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص ،

جامعة درنة، ليبيا، أبريل 2004.

الاقتصادية ، لذا يجب على القائمين بأمر التنمية في البلاد إحداث توازن في القطاعات و عدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي.¹

إن موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ظاهرة التنمية الاقتصادية تحتل مكانة قوية في الفكر الاقتصادي الدولي الحديث ، كون أكثرية الدول المتقدمة في المجال الاقتصادي و المحققين للتنمية الاقتصادية لها ارتباط وثيق بمجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نظرا لما لها من دور في المجال الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي علي الساحة المحلية و مكانة الدول ذاتها علي الساحة الدولية. و علي ضوء الإحصائيات التي شهدتها معظم الدول المهتمة و التي اعتمدت في اقتصادها علي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، يمكن التعرف علي الدور و التطورات التي أحدثتها علي مستوي الاقتصاد الوطني و القومي وكيف ساهمت في التنمية الاقتصادية في تداول الإنتاج بمبادلات السلع و الخدمات و تحركات عوامل الإنتاج عبر هذا النوع من المؤسسات و انتقالها بين مختلف ربوع الوطن عبر ممر الزمن بطريقة محكمة و رشيدة في التسيير ، التوجيه و الإنتاج يؤدي إلي تزايد و تنامي دورها في رفع مستوي التراكم الرأسمالي الذي يؤهل إلي تصحيح الاختلالات و النقائص الهيكلية المتواجدة، وخلق قاعدة اقتصادية صلبة متنوعة و متطورة تمكن من تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية تحقق الأهداف التي وجدت من أجلها.

¹ - <http://www.startimes.com/f.aspx?t=31802290>، تم تصفحه يوم 14 فيفري 2015 علي 15 سا.

الفصل الثاني:

واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
في الجزائر

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

يزداد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم اقتصاديات الدول النامية ، نظرا للدور الذي أصبحت تؤديه هذه المؤسسات وكذا المكانة الإستراتيجية التي تحتلها في ظل التحولات الإقليمية والدولية. وتعد إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، إلى جانب إشكالية النمو، من بين أهم الصعوبات التي تواجهها ، وهذا ما يستدعي إنشاء آليات و وضع استراتيجيات مما يتلاءم مع طبيعة المؤسسات . إن واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ناتج عن عدة إجراءات و أوضاع اقتصادية مرت بها الجزائر عبر مراحل من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ، عرفت من خلاله عدة تغييرات أملت الظروف الاقتصادية للبلاد ، و هذا ما سوف يتم التطرق له في المبحث الأول أما في المبحث الثاني تم التطرق إلى مختلف منظومة المؤسسات التي تهدف نمو و دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أما في المبحث الثالث تمت دراسة مصادر و آليات التمويل كحلول لمشاكل التمويل التي تعيق من فعالية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المبحث الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

- مرت مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بفترتين : فترة ما قبل الانفتاح الاقتصادي و فترة ما بعد الانفتاح الاقتصادي حيث طرأ على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة تغيرات و المتمثلة في :

المطلب الأول: قبل الانفتاح الاقتصادي.

المرحلة الأولى (1979/1962) : لقد كانت في هذه المرحلة حوالي 98% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مملوكة للمستوطنين الفرنسيين قبيل الاستقلال، و كانت تلك التي تعود للجزائريين محدودة على المستوى العددي و على المستوى الاقتصادي من حيث مساهمتها في العمالة و القيمة المضافة

و بعد الاستقلال مباشرة و نتيجة للهجرة الجماعية للفرنسيين أصبحت معظم تلك المؤسسات متوقفة عن الحركة الاقتصادية الأمر الذي جعل الدولة تصدر قانون التسيير الذاتي ثم التسيير الاشتراكي للمؤسسات منذ الأمر رقم 20/62 الصادر بتاريخ 1992/08/21 المتعلق بلجان التسيير و حماية الأملاك الشاغرة ، و المرسوم رقم 02/ 62 الصادر بتاريخ 1962/10/22 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة¹ ، كشكل من أشكال إعادة تشغيلها و تسييرها و أصبحت تابعة للدولة و

¹ صالح صالح ،"أساليب تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، السنة 2004 ، ص26.

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

في ظل تبني الخيار الاشتراكي و إعطاء القطاع العام الدور الأساسي على حساب القطاع الخاص ، و اعتماد سياسة الصناعات المصنعة و يربطها بمؤسسات كبرى مرافقة للقطاعات ، فقد شهدت هذه المرحلة ضعفا كبيرا لمنظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع العام ، و محدودية المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص ، و أصبحت ثغرات عدم تطورها واضحة خلال هذه الفترة التي شهدت محاولات تطبيق السياسات الاشتراكية في الجزائر.

المرحلة الثانية (1979/1989) :

منذ بداية الثمانينات بدأت سياسة اقتصادية جديدة تحاول إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية ، و قد كان المخططان الخماسيان الأول (1980/1984) والثاني (1985/1989) يجسدان مرحلة الإصلاحات في ظل استمرار الخيار الاشتراكي ، و إعادة الاعتبار نسبيا للقطاع الخاص، و التراجع عن سياسات الصناعات المصنعة لحساب الصناعات الخفيفة و المتوسطة العامة سواء المتعلقة بالاستثمار (القانون المؤرخ 1982/08/21) و القوانين المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات الاقتصادية (المرسوم 24/80 المؤرخ في 04 أكتوبر 1988) ونتيجة لحاجة الجزائر للمساعدات الإنمائية من المؤسسات النقدية و المالية الدولية و تطور (1988) علاقتها معها اعتبارا من سنة 1989.

المطلب الثاني : بعد الانفتاح الاقتصادي.

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

لقد تأثر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كغيره من القطاعات اثر توجه الجزائر نحو

اقتصاد السوق و إصدار قوانين و التي تتلاءم مع المرحلة الجديدة.

المرحلة الأولى (1993/1989) :

تميزت هذه المرحلة بتطبيق بعض الإصلاحات ، وصدرت العديد من القوانين التي تعد بداية

لهذا التوجه نحو اقتصاد أكثر انفتاحا و تجلى ذلك في القوانين التي تهيئ الإطار العام لخصوصية المؤسسات العامة و تحفيز القطاع الخاص و التقليل من التسيير الإداري للاقتصاد الوطن .

و قد شهدت هذه الفترة تطور منظومة المؤسسات الصغيرة و الخاصة في العديد من الأنشطة المرتبطة باقتصاديات الانفتاح و تأثرت نسبة هامة سلبا ، و خاصة تلك التي تمارس أنشطة إنتاجية بعد صدور قانون النقد و القرض سنة 1990 و تحرير التجارة الخارجية ، استقلالية المصاريف التجارية و تحرير الأسعار و خاصة أسعار الصرف و ما رافقها لقيمة العملة الوطنية ، تزايدت خسائر الصرف بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الإنتاجية الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة ثم صدر قانون الاستثمار وإتاحة المزيد من الحرية و المساواة بين المتعاملين الوطنيين الخواص و الأجانب و التقليل من آجال دراسة الملفات و إجراءات العقود و تشريع التأويلات و تعزيز الضمانات و استمرت الإجراءات المماثلة بعد سنة 1993، و قد كانت لهذه التحولات تأثيرات هامة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

المرحلة الثانية : بعد 1993 .

إن التحول الذي عرفته السياسة في الجزائر بداية من العشرية الأخيرة من القرن الماضي

خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني ، وعلى ضوء التجارب الغير الناجعة في مجال تنظيم و تسيير

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المؤسسات، أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم و نمو ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الذي تزامن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي ، الذي جرى الاتفاق بشأنه مع الصندوق النقد الدولي 1994 و الوقوف على تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة انطلاقا من سنة 1994، إذ كان عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تزايد مستمر بحيث بلغ 26212 مؤسسة ، ليتضاعف بعدها العدد حتى يصل في حدود عام 2004 إلى 312959 مؤسسة ، بمعنى أن عدد المؤسسات قد زاد خلال عقد من الزمن ب 286747 مؤسسة ، ليبلغ عدد المؤسسات في 2005 حوالي 342788 مؤسسة ، و يرجع ذلك في اعتقادنا إلى انتهاج بنك الجزائر لسياسة ائتمانية توسعية موجهة نحو تخفيض معدلات الفائدة على القروض المقدمة لهذا القطاع ابتداء سنة 2001 ، حيث و صلت إلى حدود 5 و لقد كان لاعتماد هذه السياسة المصرفية الصدى الايجابي لدى المتعاملين الاقتصاديين نظرا للأهمية التي حظي بها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المصغرة ،من حيث توفير مصادر التمويل اللازمة و تيسير شروط تقديمه ، فضلا عن إتباع إستراتيجية عمل توجيه و هذا القطاع الحيوي على المدين المتوسط و البعيد مدعمة بآليات وميكانيزمات فعالة وواقعية قابلة للتنفيذ ومكيفة مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة ، الغاية منها تجاوز العراقيل التي تحول دون تنمية هذا القطاع و تطويره ، فقد تم استحداث كل من صندوق ضمان القروض بقيمة 30 مليار دينار جزائري ، صندوق رأس المال المخاطر بقيمة 3,5 مليار دينار جزائري، إضافة إلى جانب إنشاء المرصد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و الجدير بالذكر أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر توجد في 7 قطاعات أساسية ، حيث أوضحت إحصائيات سنتي 2003 و 2004 أهم قطاعات وجود هذه المؤسسات

تمركزها وفق ما هو موضح في الجدول¹ :

¹ عبد الرحمان بن عنتر، "واقع الإبداع في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

جدول رقم(2-2): يمثل تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاعات ما بين 2003 الى 2004

معدل التغيير	سنة 2004		سنة 2003		قطاع النشاطات
	%	عدد المؤسسات	%	عدد المؤسسات	
10,74	32,32	7286	31,64	65799	البناء و الأشغال العمومية
9,43	16,83	37954	16,68	34681	التجارة
8 ,11	9	2029	9,03	18771	النقل
6,31	7,51	1693	7,07	15927	الخدمات
6,60	6,26	1410	6,36	1323	الفندقة و الطعام
4 ,71	6,06	1367	6,28	1305	الأغذية
6 ,75	22,35	2235	22,35	46483	قطاعات أخرى
8 ,41	%100	225449	%100	207949	المجموع

المصدر: المرجع السابق.

انطلاقا من الجدول أعلاه يتضح لنا عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قد تضاعف

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

بنسبة 8,45 اغلبها في قطاع البناء و الأشغال العمومية ، حيث قدر معدل الزيادة في هذا القطاع ب 10 و يرجع ذلك لسياسة الدولة الرامية إلى تدارك التاجر في المشاريع الخاصة بهذا القطاع و لا سيما في مجال بناء السكن ، مما شجع على قيام مقاولات خاصة في هذا الشأن نظر لضخامة حجم المشاريع المسجلة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي ، و إذا رجعنا إلى إحصائيات سنة 2004 و ركزنا عليها نسجل أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المصرح بها من الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية بلغ 31959 مؤسسة تشغل قرابة 838504 أجير ، إذ يندرج ضمن هذه المؤسسات تلك التابعة للقطاع الخاص و البالغ عددها 225449 مؤسسة أي ما يعادل نسبة 72,04 من إجمالي عدد المؤسسات

و تشغل قرابة 592758 عامل ، و يدخل ضمن هذه المؤسسات الصغيرة (اقل من 10 عمال) المؤسسات الصغيرة التي تشغل 10 عمال فأكثر ، أما فيما يخص المؤسسات التابعة للقطاع العام فقد قدر عددها ب 778 مؤسسة ، أي ما نسبته 0,25 بالمئة من مجموع العمال ، في حين قدر عدد الحرفيين المصرح بهم لدى غرف الصناعة التقليدية و الحرف ب 173920 حرفي موزعين على 86732 ورشة حرفية ، بحيث قدر عدد العاملين ضمن تعاونيات الصناعة التقليدية ب 1574 حرفي و في مؤسسات الصناعة التقليدية و الحرف ب 173920 ، و في مؤسسات الصناعة التقليدية ب 570 حرفيا أما الباقي فقدر عددهم ب 171,776 حرفي مستقل (لأي تعاونية أو مؤسسة)¹.

جدول (3-2) : يبين تطور اليد العاملة المشغلة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2002-2005

2005	2004	2003	2002	

¹ محمد بوقوم ، "التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات ص م و دورها في التنمية" ، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية القانونية ، العدد الأول ، 2008 ، ص. ص. 131- 132.

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

245842	225449	207949	189552	القطاع الخاص
774	788	788	788	القطاع العام
9672	86732	79850	71523	الحرف التقليدية
342788	312959	288587	261863	المجموع

المصدر: المرجع السابق.

تتوزع هذه المؤسسات بين القطاع الخاص و القطاع العام و الحرف التقليدية ، أين يظهر الدور الذي يقدمه الخواص في الاقتصاد الوطني حسب الجدول ، إذ تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة 70 بالمئة من مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مما يدل على مساهمتها في تشغيل أكبر عدد من العمال و أكبر عدد من العمال و أكبر قيمة من الإنتاج الداخلي الخام.

أما فيما يتعلق بتوزيع اليد العاملة فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة تشغل أكبر عدد من العمال و أكبر قيمة من الإنتاج الداخلي الخام .

وبخصوص بتوزيع اليد العاملة فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة تشغل أكثر من 70 بالمئة سنة 2004 و أكثر من 75 بالمئة سنة 2005 من اليد العاملة مقارنة بالمؤسسات العمومية والحرف التقليدية.

هذه المقارنة النسبية لعدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعدد العمال التي تشغلها عدد المؤسسات يتبين أنه لكل مؤسسة صغيرة و متوسطة عمومية معدل 3,61 عامل /مؤسسة في حين لكل مؤسسة

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

عمومية معدل 55,98 عامل ، ومن ثم تتركز المؤسسات الصغيرة و العمومية في مؤسسات متوسطة بنسبة عالية ، أكثر من 100 عامل في أغلبيتها الساحقة.

أما من حيث التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، فإن ما يقارب نصف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة متمركزة في عشر ولايات رئيسية التي تشكل أقطاب حضرية و صناعية ، هذه الولايات هي الجزائر، وهران ، تيزي وزو ، سطيف ، بجاية ، بومرداس، البليدة ، قسنطينة ، الشلف.

جدول رقم(4-2): ترتيب الولايات العشرة حسب عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنة 2004

رقم ترتيبي	الولايات	عدد المؤسسات	عدد المؤسسات الجديدة	نسبة الزيادة
01	الجزائر	27640	2309	9,11
02	وهران	15223	749	5,17
03	تيزي وزو	12003	1053	9,61
04	بجاية	8979	1032	12,98
05	سطيف	8914	794	10,59
06	بومرداس	7449	710	10,49
07	البليدة	7243	694	10,59
08	تيزازة	7143	882	14,08
09	قسنطينة	6859	498	7,83
10	الشلف	6432	152	2,42

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

8,96	8873	107915		المجموع
------	------	--------	--	---------

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالولايات العشرة بلغ 10915 مؤسسة أي يعادل نسبة 47,87% من نسيج المؤسسات على المستوى الوطني بينما بلغ سنة 2003 حوالي 104865 مؤسسة، و هو ما يمثل نسبة 50,43 من إجمالي المؤسسات.

بلغ عدد المؤسسات الجديدة تطورا ملحوظا في الولايات العشرة الأولى ، حيث بلغ عددها 8873 مؤسسة أي نسبة زيادة 8,95%، بينما بلغ عدد المؤسسات الجديدة لسنة 2003 حوالي 9012 مؤسسة ، أي ما يمثل 10,01 على مستوى كل من ولايات بجاية ، بومرداس ، تيبازة ، البليدة ، عرفت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قفزة نوعية خلال سنة 2004 ، حيث بلغ عدد تزايد المؤسسات الجديدة بها 3318، أي ما يمثل 37,38 من إجمالي المؤسسات الجديدة .

و يعود أسباب هذا التمركز في المناطق الشمالية إلى توفر الهياكل القاعدية و الخدمات و سهولة الحصول على المواد الأولية مقارنة مع المناطق الأخرى، و هو ما ساهم في خلق نوع من التوزيع غير عادل لخريطة وجود هذه المؤسسات على مختلف مناطق الوطن.

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المبحث الثاني: المنظومة المؤسسية لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وضعت الجزائر مجموعة من المؤسسات و الهياكل التي تهدف بالنهوض بهذا القطاع ومن بين هذه المؤسسات نجد :

المطلب الأول: وزارة الصناعات الصغيرة و المتوسطة.

لقد أنشأت الجزائر اعتبارا من سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة انطلاقا من 1993، ذلك م لترقية المشروعات الصغيرة و المتوسطة و هي مكلفة ب:

- تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة و ترقيتها .
- تقديم الحوافز و الدعم اللازم لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- إعداد النشرات الإحصائية اللازمة و تقديم المعلومات للمستثمرين في هذا القطاع.
- تبني سياسة ترقية القطاع و تجسيد برنامج التأهيل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

فهي بهذه المهام تساهم بفعالية في توجيه ، تأطير ، مراقبة و تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع المذكور و منها المشاتل و حاضنات الأعمال ، مراكز التسهيل إضافة إلي المجلس الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

1- المشاتل و حاضنات الأعمال.

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي مكلفة بمساعدة المشروعات الصغيرة و المتوسطة و دعمها و هي تأخذ ثلاثة أشكال تتمثل في:

(أ) - المحضنة : و هي تتكفل بأصحاب المشروعات الصغيرة و المتوسطة في قطاع الخدمات .

(ب) - الورشة : و هي هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشروعات في قطاع الصناعة الصغيرة و المهن الحرفية.

(ج) - نزل المؤسسات : و يتكفل بأصحاب المشاريع المنتميين إلى ميدان البحث .

2- أهداف المحاضن : تسعى هذه الأنواع من الحاضنات إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تطوير أشكال التعاون مع المحيط المؤسسات .
- المشاركة في الحركية الاقتصادية في مكان تواجدها .
- تشجيع نمو المشاريع المبتكرة.
- تقديم الدعم لمنشئ المؤسسات الجدد.
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة .
- تشجيع المؤسسات على التنظيم الأفضل .
- التحول في المدى المتوسط إلى عامل استراتيجي في التطور الاقتصادي¹
- وظائف المحاضن : و تتكلف هذه المحاضن بما يلي :
- استقبال و احتضان و مرافقة المؤسسات حديثة النشأة لمدة معينة و كذا أصحاب المشاريع .
- تسير و إيجار المحلات .

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي ، رقم 03 - 78 ، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات ، الجريدة الرسمية ، العدد 13 ، سنة 2003 ، ص 23 .

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

- تقديم الخدمات المتعلقة بالتوطين التجاري و الإداري .
- تقديم الإرشادات الخاصة المتعلقة بمبادئ و تقنيات التسيير خلال مرحلة إنضاج المشروع . و تتكون المشتلة من مجلس إدارة و مدير لجنة و اعتماد المشاريع .

2- مراكز التسهيل :

وهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي

تسعى لتحقيق العديد من الأهداف و هي :

- وضع شبك يتكيف مع احتياجات أصحاب المؤسسات و المقاولين و تقليص آجال إنشاء المشاريع.
- تيسير الملفات التي تحظى بدعم الصناديق المنشأة لدى الوزارة المعنية.
- تطوير التكنولوجيات الجديدة و تثمين البحث و الكفاءات.
- تطوير التكنولوجيات الجديدة و تثمين البحث و الكفاءات.
- تطوير النسيج الاقتصادي و المحلي و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الاندماج الاقتصادي الوطني الدولي.

وظائف و مهام مراكز التسهيل : تتكلف هذه المراكز بمهام عديدة أهمها :

- دراسة الملفات و الإشراف على متابعتها و تجسيد اهتمام أصحاب المشاريع و تجاوز العراقيل أثناء مرحلة العراقيل أثناء مرحلة التأسيس.
- مرافقة أصحاب المشاريع في ميدان التكوين و التسيير و نشر المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار
- دعم تطوير القدرات التنافسية و نشر التكنولوجيا الجديدة و تقديم الاستثمارات في مجال تسيير الموارد البشرية و التسويق و التكنولوجيا و الابتكار و توجيه و مراقبة و يسيره مدير¹ .

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، نفس المرجع،ص17.

3- المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- هو جهاز استشاري يسعى لترقية الحوار و التشاور بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و جمعياتهم المهنية من جهة و الهيئات و السلطات العمومية من جهة أخرى و هو يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي¹ و من مهام :
- ضمان الحوار الدائم و التشاور بين السلطات و الشركاء الاجتماعيين بما يسمح بإعداد سياسات و استراتيجيات لتطوير القطاع .
 - تشجيع و ترقية إنشاء الجمعيات المهنية و جمع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل و الجمعيات المهنية.
 - و يتشكل المجلس من الهيئات التالية: الجمعية العامة، الرئيس، المكتب، اللجان الدائمة.
 - الجمعية العامة: تضم على الاكثر 100 عضو يمثلون الجمعية المهنية و المنظمات النقابية، إضافة إلى خبراء يختارهم الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
 - المكتب: يضم عشرة أعضاء منتخبين من طرف الجمعية العامة .
 - الرئيس: ينتخب المكتب رئيس المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
 - اللجان الدائمة: يضم المجلس اللجان الدائمة التالية:
 - اللجنة المالية الاقتصادية.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم التنفيذي رقم 03 / 80 المتضمن إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ، الجريدة الرسمية ، العدد 13 ، السنة 2003 ، ص 34.

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

- لجنة الاتصال و تحسين المنظومة الإعلامية الاقتصادية.

- لجنة الشراكة و ترقية الصادرات¹.

المطلب الثاني: الهيئات الحكومية و المؤسسات الداعمة لترقية المشروعات الصغيرة و المتوسطة .

بالإضافة إلى الأنشطة التي تقوم بها الوزارة المختصة في القطاع و الهيئات التابعة لها هناك

هيئات حكومية و مؤسسات متخصصة تقوم بدور فعال في تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة

و منها:

1)الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

و هي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي تسعى

لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج

السلع و الخدمات ، و قد أنشأت سنة 1996 ، لها فروع جهوية وهي تحت سلطة رئيس الحكومة

ويتابع وزير التشغيل الأنشطة العملية للوكالة. تقوم الوكالة الوطنية بالمهام التالية :

- تشجيع كل الأشكال و التدابير المساعدة على ترقية الشباب من خلال برامج التكوين و التشغيل

و التوظيف الأول.

- تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب و منها الإعانات ، التخفيضات

في نسبة الفوائد.

- تتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبنوك دفتر

الشروط.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، نفس المرجع ، ص2.

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

- إتاحة المعلومات الاقتصادية و التقنية و التشريعية و التنظيمية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم.

- تقديم الاستثمارات لأصحاب المشاريع و المتعلقة ب التسيير المالي و تعبئة القروض .

- إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لتمويل المشاريع و انجازها و استغلالها.

- تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى و قوائم نموذجية للتجهيزات ، و تنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم و تجديد معارفهم في مجال التسيير و التنظيم . يسير الوكالة مجلس توجيه و يديرها مدير و مجلس مراقبة.¹

1-2 أشكال الدعم المالي و الإعانات التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :

تقدم الوكالة الوطنية مساعدات هامة للمؤسسات المصغرة سواء في مجال التمويل أو في ميدان الإعانات المستمرة خلال فترة إنشاء المشروع و في مرحلة الاستغلال .

(ا) الإعانات المالية للمؤسسات المصغرة :

يستفيد أصحاب المؤسسات المصغرة من قروض بدون فوائد تمنحها الوكالة الثنائي (صاحب المشروع و قروض الوكالة)، و في حالة التمويل الثلاثي تقدم قروض بدون فوائد حسب طبيعة النشاط ومكانته (التمويل الثلاثي يساوي المساهمة المالية لأصاحب المشروع و قرض بدون فوائد من صندوق الوكالة وقرض مصرفي تتحمل الوكالة نسبة من فوائده) ، تمنح قروض الوكالة بواسطة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب التابع للوكالة .

(ب) الإعانات الجبائية و الشبه جبائية :

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم التنفيذي رقم 96 - 296 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الجريدة الرسمية ، العدد 41 ، السنة 1996، ص28.

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

تستفيد المؤسسات المصغرة التي يشكل فيها الحد الأقصى للاستثمار فيها 4 مليون دج من تسهيلات جبائية و شبه جبائية هامة خلال فترة تنفيذ و انجاز المشروع و منها الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة و رسوم نقل الملكية و الإعفاء من حقوق عقود التسجيل و من الرسم العقاري على البيانات ، الاستفادة من المعدل المخفض ب5 بالمئة المتعلق بالرسوم الجمر و كية على التجهيزات ووسائل الإنتاج المستوردة ، كما تستفيد هذه المؤسسات المصغرة خلال فترة التشغيل و الإنتاج من الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات و من الضريبة على الدخل و من الدفع الجزافي ، و من الرسم على النشاط المهني¹. يقدر جمالي التحفيزات الجبائية المباشرة و غير المباشرة بالنسبة للفترة 1993 الى 2000 حوالي مئة و خمسون مليار دج.

ج) دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تطوير المشروعات الصغيرة:

منذ انطلاق نشاطات الدعم و التوجيه للوكالة حوالي 146 ألف مشروع مصغر يتوقع أن يستقطب 146 ألف وظيفة ، و قد سلمت خلال نفس الفترة 130 ألف شهادة تأهيل لأصحاب المشاريع المصغرة ، و وافقت البنوك على تمويل حوالي 44 ألف مشروع بغلاف مالي قدره 52 مليار دج ضمن تقديرات لمخصصات استثمارية تصل إلى 81 مليار بمناصب شغل تفوق 109 ألف منصب عمل وبلغت الجهود الفعلية للاستثمارات المنجزة حوالي 63 مليار دج خلال فترة 1997 إلى 2001 و عدد المشاريع الممولة يقدر ب 38 ألف مشروع مصغر و مناصب شغل فعلية بلغت 107 ألف منصب شغل.²

2- وكالة ترقية و دعم الاستثمارات و الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار:

2- 1 وكالة ترقية و دعم الاستثمارات :

¹ صالح صالحي ، نفس المرجع ، ص33.

² http:// www :ansej. org ، تم تصفحه يوم 2015/02/12 ، علي الساعة 23.14 .

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

أنشأت كهيئة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة بموجب قانون الاستثمار الصادر في 1993 و هي مكلفة بمساعدة أصحاب المشاريع لإكمال المنظمة الإجرائية المتعلقة بإقامة استثماراتهم من خلال إنشاء شبك موحد و حيد يضم الإدارات و المصالح المعنية بالاستثمارات و إقامة المشروعات و ذلك بغية تقليص أجال الإجراءات الإدارية و القانونية لإقامة المشروعات بحيث لا يتجاوز 60 يوما.

(ا) مهام وكالة ترقية و دعم الاستثمارات

تتكلف وكالة ترقية و دعم الاستثمارات بالمهام التالية :

- متابعة ، ترقية ، و تقييم الاستثمارات و تقديم القرارات المتعلقة بفتح أو رفض الامتيازات.
- التكفل بكل أو بعض النفقات المتعلقة بانجاز الاستثمارات .
- منح الامتيازات المتعلقة بترقية الاستثمارات .
- تقديم تسهيلات الجمركية الخاصة بوسائل الإنتاج و المواد الأول.

(ب) دور وكالة ترقية و دعم الاستثمارات في تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة:

لقد ساهمت الوكالة منذ نشأتها في تنمية الاستثمارات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و رغم الحوصلة النهائية المتعلقة بانجاز المشاريع المصرح مازالت دقيقة فان الأرقام تبرز أهمية الذي قامت به. ¹ لقد بلغت تعهدات الاستثمار لدى الوكالة حوالي 3344 مليار دج بعدد مشاريع يفوق 43200 مشروع يتوقع من نوايا الاستثمار ، منها 81% تساهم في إنشاء 1,6 مليون منصب شغل ، و أغلبية المشاريع الجديدة تمثل تلك المتعلقة بالتجديد و التوسيع تقدر 18 بالمئة من الإجمالي و تحتل المشاريع الصناعية المرتبة الأولى 37 بالمئة من مجموع المشاريع ، و 45 بالمئة من التكلفة

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي 01-03 المتعلق بتنمية الاستثمار ، الجريدة الرسمية ، العدد 47، 2001، ص. ص 7، 8 .

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

الاستثمارية الكلية و 40 بالمئة من حجم العمالة المتوقعة يليها قطاع النقل المرتبة الثانية من حيث المشاريع بنسبة 22 بالمئة ، بينما من حيث تكاليف الاستثمار و حجم التشغيل العمومي و البناء في المرتبة الثانية¹ .

و تطورت كذلك مشاريع الشراكة المصرح بها حيث قدرت ب 397 مشروع خلال الفترة المذكورة بقيمة إجمالية تصل إلي 164 مليار دج و يتوقع إنشاء 47000 منصب شغل بعد انجازها.

2-2 الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار و الهيئات المكملة لها :

نظرا لبعض الصعوبات التي تعترض أصحاب المشاريع الاستثمارية و من اجل تجاوزها و محاولة استقطاب و توطين الاستثمارات الوطنية و الأجنبية فقد أنشأت الدولة الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات سنة 2001 بموجب المرسوم رقم 03-01 المتعلق بتنمية الاستثمار، و هي مؤسسة عمومية تهدف لتقليص آجال منح التراخيص اللازمة إلى 30 يوما بدلا من 60 يوما في الوكالة السابقة التي حلت محلها.

(أ) مهام الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار: لقد أوكلت العديد من المهام لهذه الوكالة منها :

- ضمان ترقية و تنمية و متابعة الاستثمارات
- استقبال و إعلام و مساعدة المستثمرين الوطنيين و الأجانب.
- تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خلال خدمات الشباك الموحد الذي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار .

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار .

- تسيير صندوق دعم الاستثمارات .

- ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار .

(ب) الهيئات المكملة للوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار :

ترافق إنشاء الوكالة مع إيجاد مجموعة من الهيئات المكملة لأنشطتها و المسهلة لتأدية مهامها و هي :

. المجلس الوطني للاستثمار : يرأسه رئيس الحكومة بما يلي :

- اقتراح إستراتيجية و أولويات الاستثمار .

- تحديد الامتيازات و أشكال دعم الاستثمار .

- تشجيع إنشاء و تنمية المؤسسات و الأدوات المالية المتعلقة بتمويل الاستثمارات .

. الشباك الموحد :

و هو تابع للوكالة و يضم الأدوات ، التنظيمات التي لها علاقة بالاستثمار و يقوم بتقديم

الخدمات الإدارية الضرورية بالتنسيق مع الجهات و الهيئات التي لها علاقة بإقامة المشروعات ، و

منها المركز الوطني للسجل التجاري و مديرية الضرائب ، مديرية السكن و التعمير ، مديرية التشغيل

،مديرية الخزينة ، البلديات المعنية و التي تكون ممثلة في هذا الشباك الموحد من اجل تخفيف و تسهيل

الإجراءات التأسيسية للشركات و انجاز المشاريع بشكل لا مركزي على مستوى الولايات المعنية.

. صندوق دعم الاستثمار :

و هو مكلف بتمويل المساعدات التي تقسمها الدولة للمستثمرين في شكل امتيازات لتغطية

تكاليف أعمال القاعدة الهيكلية اللازمة لانجاز الاستثمارات¹ .

المطلب الثالث:صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

¹ - صالح صالحي، المرجع السابق ،ص.ص 33-34 .

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

أنشأ الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11/11/2002

يهدف ضمان القروض الصغيرة للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تتجزها كما هو محدد في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يتولى الصندوق مايلي¹ :

استثمارات في المجالات التالية:

- إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات، توسيع المؤسسات.
- تسيير الموارد الموضوعة، تصرفه للتشريع و التنظيم المعمول بهما .
- إقرار أهلية المشاريع و الضمانات المطلوبة.
- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها .
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق ،
- ضمان الاستشارة و المساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق كما كلف الصندوق بالمهام التالية :
- ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها.
- ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن ضمان الصندوق ، و تسليم الشهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل .

- التقييم المستمر لأنظمة الضمان الموضوعية من قبل الصندوق .

- إعداد اتفاقيات مع البنوك و المؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

2 - مألحة لوكاير ، "دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون ، جامعة مولود معمري ، كلية الحقوق ، 2012 ، ص 47.

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

- القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تدعيمها في إطار ضمان الاستشارات ، حيث يحل الصندوق محل البنوك ، و المؤسسات المالية فيما يخص آجال تسديد المستحقات ، و في حدود تغطية المخاطر طبقا للتشريع المعمول به.¹

1- المؤسسات المؤهلة للاستفادة من الصندوق: يمكن لجميع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الاستفادة من ضمانات الصندوق ، باستثناء بعض المؤسسات التي سوف نذكرها فيما بعد ، حيث أن الأولوية موجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تستمر في مشاريع تستجيب لمجموعة من المعايير نذكر منها :

- إنتاج سلع و خدمات لا يتم إنتاجها في الجزائر

- تحقيق قيمة مضافة معتبرة.

- تساهم في تقليص الواردات أو في تنمية و زيادة الصادرات .

- تحتاج إلى حجم تمويل يتناسب مع عدد مناصب الشغل المستحدثة.

- تساهم في عملية الابتكار و التطوير.

2- المؤسسات الغير المؤهلة للاستفادة من الصندوق:

لا يمكن لبعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للاستفادة من ضمانات الصندوق و التي

نذكرها فيما يلي:

- المؤسسات التي استفادت سابقا من التسهيلات البنكية و التي عجزت لأسباب تسييرية عن

الوفاء بالتزاماتها .

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المتضمن إنشاء صندوق القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الجريدة الرسمية ، العدد 74، 2002، ص22.

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

- المؤسسات التي لاستجيب الشروط المنصوص عليها في القانون 01-18 المؤرخ في

2001 /12/12 المتعلق بتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و شروط تأسيسها.¹

- البنوك و المؤسسات المالية .

- شركات التأمين .

- المؤسسات التي يتم تداولها أسهمها في سوق القيم المنقولة .

- شركة التصدير و الاستيراد .

إن كيفية تغطية القروض الممنوحة إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف البنوك

والمؤسسات المالية تكون تبعا لما يلي :

- حسب كل ملف يودع لدى الصندوق و يتم فيه طلب ضمان قرض عن طريق شهادة ضمان يصدرها

الصندوق توجه إلى البنك المقرض .

- حدد المبلغ الأدنى للضمان لكل مؤسسة ب 4 مليون دج ، و حدد المبلغ الأقصى للضمان ب 25

مليون و مدة ضمان القروض محدد ب 7 سنوات على أكثر تقدير .

- يتم قبول الضمان في حالة ضرورة قبول القروض المطلوبة من طرف المؤسسات الصغيرة و

المتوسطة و الموجهة لانجاز المشاريع التي أنشأت من اجلها تلك المؤسسات.

¹ محمد زيدان، "الهيكل و الآليات الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، بدون سنة، ص.ص، 127-128.

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المبحث الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

يعتبر التمويل عنصر أساسي من عناصر إقامة و تسيير و استمرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، و لهذا التمويل عدة مصادر و التي سيتم معالجتها في هذا المبحث.

المطلب الأول: أهمية التمويل و أشكاله .

مفهوم التمويل: إن وظيفة التمويل تعتبر من أهم وظائف المؤسسات المالية حيث أنها تقدم لذوي العجز المالي قروضا تفك ضيقاتها ، و بذلك تزيد في حركة النشاط الاقتصادي و كما أن المؤسسة القائمة بالمشروع لابد لها من القيام بدراسة مالية للمشروع و تقدير مبلغ لاحتياج و كيفية الحصول عليه

و قد تعددت تعاريف التمويل و التي نذكر منها :

يعرف التمويل على "أنه البحث عن الطريق المناسب للحصول على الأموال و اختيار تقسيم

تلك

الطرائق المناسبة للحصول على الأموال و تقسيم تلك الطرائق و الحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية و نوعية احتياجات المؤسسة"¹ .

كذلك يعرف على انه توفير الأموال "السيولة النقدية" من اجل إنفاقها على الاستثمارات و

تكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج و الاستهلاك.²

كما يعرف التمويل على انه "مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة

لتمويل استثمارات المؤسسة و تحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المقترضة الأموال

المملوكة من اجل تغطية استثمارات المؤسسة"¹.

¹ - محمد العربي شاكر ، "محاضرات في تمويلات اقتصادية" ، بسكرة ، جامعة محمد خض، 2006 ، ص14.

² - ميثم عجم ، التمويل الدولي ، الأردن : دار زهران للنشر و التوزيع ، 2006 ، ص23.

الفصل الثاني :واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

1- أهمية التمويل:

إن كل من المؤسسات ،الدولة ، المنظمات لها استخدام دائم لجميع مواردها المالية ، فهي تلجأ عند الحاجة إلى مصادر خارجية لسد حاجاتها سواء من عجز في الصندوق أو لتسديد الالتزامات.

من هذا المنطلق يمكن القول بأن للتمويل أهمية كبيرة تتمثل في :

- تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها .
- يساعد على إنجاز مشاريع معطلة و أخرى جديدة و التي بها يزيد الدخل الوطني .
- يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة لأجل اقتناء أو استبدال المعدات.
- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي .
- يساهم في ربط الهيئات و المؤسسات المالية و التمويل الدولي .
- المحافظة على سيولة المؤسسة و حمايتها من خطر الإفلاس و التصفية (أو يقصد بالسيولة توفير الأموال السائلة الكافية لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها عند استحقاقها، أو هي القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر كبيرة).
- و نظرا لأهمية التمويل فقراره يعتبر من القرارات الأساسية التي يجب أن تعتني به المؤسسة ذلك أنها المحدد لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة و الموافقة لطبيعة المشروع الاستثماري المستهدف و اختيار أحسنها ، و استخدامها الأمثل لما يتناسب و تحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة و بدون مخاطر مما يساعد على بلوغ الأهداف المسطرة ، و أن قرار اختيار طرق

إبراهيم الجزراوي ، حمزة الشخير، الإدارة المالية الحديثة ، ط1 ، الأردن : دار صفاء للنشر و التوزيع، 1999، ص20¹.

الفصل الثاني :واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

التمويل يعتبر أساس السياسة المالية حيث يرتبط بهيكل رأس و تكلفته اذ يختار البديل الذي يكلف المؤسسة اقل ما يمكن.

3 - أشكال التمويل: يمكن النظر إلى أشكال التمويل من عدة جوانب :

- المدة التي يستغرقها

- مصدر الحصول عليه .

- الغرض الذي يستخدم من أجله.

3-1 أشكال التمويل من حيث المدة: و بموجب معيار المدة تنقسم أشكال التمويل إلى:

(أ) تمويل قصير الأجل : يقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال و شراء المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية و التي يتم تسديدها من إيرادات نفس الدورة الإنتاجية.

(ب) تمويل متوسط الأجل : يستخدم التمويل المتوسط الأجل لتمويل حاجة دائمة للمشروع كتغطية أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ و التي تستغرق عددا من السنين، و تكون مدته ما بين سنة

و خمسة سنة.

(خ) تمويل طويل الأجل :و ينشأ من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات المرودية على المدى الطويل و التوجه أيضا إلى مشاريع إنتاجية تفوق مدتها خمس سنوات.

3 -2 أشكال التمويل من حيث مصدر الحصول عليه: و ينقسم التمويل تبعاً لمصادره إلى:

الفصل الثاني : واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

(ا) تمويل ذاتي : و يقصد به مجموع الوسائل التمويلية التي أنشأتها المؤسسة بفعل نشاطها المادي الاستغلالي و التي تبقى تحت تصرفها بصورة دائمة أو لمدة طويلة ، و عليه فالتمويل الذاتي هو نمط من التمويل يستخدم تراكم المدخرات المتأتية من الأرباح التي حققها المشروع للوفاء بالتزاماته المالية ،
وتختلف قدرة المشروعات في بالإعتماد على هذا المصدر حسب احتياجاتها و يرجع ذلك إلى أن توسيع إمكانيات التمويل الذاتي يرتبط أساسا بقدرة المشروع على ضغط تكاليف الإنتاج من جهة و رفع أسعار منتجاته الأمر الذي يسمح بزيادة الأرباح من جهة أخرى.¹

(ب) تمويل خارجي : ويتمثل في لجوء المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية (قروض ، سندات ، أسهم) لمواجهة احتياجاته التمويلية وذلك في حالة عدم كفاية التمويل الذاتي المتوفرة لدى المؤسسة ، و يمكن التمييز هنا بين التمويل الخاص الذي يأتي من مدخرات القطاع الخاص (أفراد أو مؤسسات و الذي يكون في شكل أسهم وسندات) و بين التمويل العام الذي يكون مصدره موارد الدولة و مؤسساتها (قروض بنكية و سندات خزينة)، و تختلف الأهمية النسبية لكل من هذين النوعين من بلد إلى بلد آخر حسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد في هذا البلد.

3-3 أشكال التمويل من حيث الغرض الذي يستخدم من أجله: و ينتج عن هذا التصنيف ما يلي :

(ا) تمويل الاستغلال : و يتمثل في ذلك القدر من الموارد المالية الذي يتم التضحية به في فترة معينة من أجل الحصول على عائد في نفس فترة الاستغلال ، و بهذا المعنى ينصرف تمويل الاستغلال إلى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد

¹ مدني بن شهرة ، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل ، الأردن : دار الحامد ، 2008، ص89.

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

الاستفادة منها كنفقات شراء المواد الخام و دفع أجور العمال و ما إلى ذلك من المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية و التي تشكل في مجموعها أوجه الإنفاق الجاري .

(ب) تمويل الاستثمار: يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع ، كإقتناء الآلات و التجهيزات و ما إليها من العمليات التي يترتب على القيام بها من زيادة التكوين الرأس مالي للمشروع و نظر المخطط الجزائري الاستثمار على أنه حسيلة ثلاث نشاطات هي :

- اقتناء أو خلق سلعة معمرة بهدف زيادة طاقة الإنتاج أو إنشاء مجموعات إنتاجية كاملة.
- تجديد التجهيز الموجود المتعلق باستبداله بسلعة أخرى معمرة للمحافظة على طاقات الإنتاج .
- نفقات الصيانة و الإصلاحات الكبيرة للعتاد المخصصة لإطالة الحياة الاقتصادية للتجهيزات الموجودة ، المدة العادية للاستغلال¹.

4- مشاكل التمويل : يواجه صغار المستثمرين صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل اللازم بالحجم المناسب و بشروط ميسرة عند توسيع مشروعاتهم ، و حتى عند توفر مصادر التمويل فإن الفوائد التي يتحملها المستثمر تكون عالية ، إضافة إلى صرامة الضمانات المطلوبة و تعقد إجراءاتها ، و قد أدت مثل هذه العقبات إلى بروز مصاعب حقيقية أمام تكامل الكثير من الصناعات و التي تعثر جهودها في إدخال التقنيات الحديثة.

على الرغم من أن الموجودات الثابتة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتمد أساسا على الإمكانيات الفردية لصاحب المؤسسة ، فإن هذه المشروعات أخذت تلجأ و بشكل متزايد مؤخرا ، و بفعل ضغوط الأزمة الاقتصادية ، أو بفعل الحاجة إلى التطور و التحديث أو غير ذلك إلى مصادر تمويلية

¹ ميثم عجام ، المرجع السابق ، ص42.

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

خارجية، و قد أدى ذلك إلى ارتفاع حاد في ديون المؤسسات وهي مسألة ضاعفت من الأخطار و التهديدات عليها

و بالتالي يمكن اختصار المشكلات التمويلية بثلاث نقاط هي:

- المشاكل المتعلقة بالحصول على التكلفة الاستثمارية للمشروع .
- تمويل التوسعات الاستثمارية في مرحلة النمو السريع للمشروع
- مشاكل تتعلق بالضمانات الكبيرة التي تطلبها الجهات المانحة للائتمان ، فضلا عن عبئ الفوائد¹
- و كذلك المبالغة في المطالبة بالضمانات ، و القياس فإن غالبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تملك ضمانات رسمية ، و مستندات قانونية ، تكفي لتلبية قيمة التمويل المصرفي الممنوح ، فإن ضآلة الحصول على التمويل اللازم لها.
- صعوبة الحصول على القروض من خلال عزوف البنوك عن إقراض المؤسسات الصغيرة لارتفاع معاملاتها ، مع ما تكلفه هذه المعاملات من أعباء إدارية¹ .
- محدودية حجم التمويل ، حيث غالبا ما تكون حجم القروض المتاحة من البنوك التجارية محدودة و غير كافية لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مع نقص شديد في تمويل طويل الأجل .
- طول مدة الإجراءات حيث تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في البلدان النامية من البطء الشديد في معالجة ملفات طلبات التمويل بعد إيداعها على مستوى البنوك².

المطلب الثاني: مصادر التمويل

تلجأ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعدة مصادر لتمويل نشاطاتها نذكر منها :

¹ حكيم بوجرب ، "دور السوق المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، تخصص نقود مالية و بنوك ، جامعة سعد دحلب ، 2008 ، ص 46.

² أشرف محمد دوابة ، "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في البلدان العربية" ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي ، 17-18 أبريل 2006 ، ص 137.

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

1-مشروعات الأعمال الكبيرة:

حيث يمكن أن تستثمر مؤسسات الأعمال الكبرى أموالها و خبراتها الإدارية في مساعدة أصحاب المواهب و المبتكرين في تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و على الأخص في حالة كانت منتجات المشروع الصغير ، تعتبر كأحد مدخلات الإنتاج في المؤسسة الكبرى . و يتم ذلك التمويل إما بالمساهمة في تأسيس و تكوين المشروع الصغير ، أو تمويل التوسعات ، سواء في صورة استثمار مباشر أو في صورة دفعات متقدمة عند شراء منتجات المشروع الصغير ، أو فيما يعرف باستثمارات الإنعاش و التي يتم فيه إنقاذ المشروع في حالة تعثره.

2- بورصات المناولة و الشراكة.

2-1-تعريف السوق المالي : ينقسم السوق المالي إلي :

السوق الأولية : يتم فيها بيع الأسهم و السندات الجديدة و البائع هي الشركة المصدرة لهذه الأوراق .

السوق الثانوية: (البورصات)

هي تلك السوق التي يتم فيها التعامل بالأسهم و السندات التي سبق إصدارها و تم

تداولها بين المستثمرين¹.

2-1-بورصة الجزائر:

وهي عبارة عن جمعيات لها طابع المنفعة العامة ،أنشئت سنة 1991 بمساعدة برنامج

الأمم المتحدة ، و هي تستمد طابعها القانوني من قانون 90 - 31 المؤرخ في 04 -12-1990 و

الخاص بالجمعيات، وتهدف بورصات المناولة التالية إلي :

¹ محمد الصرفي ، البورصات ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية : دار النشر الفكر الجامعي ، السنة 2006 ، ص 10 .

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

- الاستغلال الأمثل للقدرات الإنتاجية التي تمتاز بها الصناعات الموجودة .
- إعلام و توجيه المؤسسات و تزويدها بالوثائق السابقة.
- تقديم المساعدات الإستشارية و المعلومات اللازمة للمؤسسات .
- إعداد المؤسسات الجزائرية في المعارض و التظاهرات الإقتصادية.
- بناء الربط و التكامل بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الكبيرة .
- تحقيق تكثيف النسيج المؤسساتي و تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة في مجال المقولة من الباطن .

ومن أجل النهوض ببورصات المناولة و الشراكة و دعمها تم إنشاء مجلس و طني مكلف بترقية المناولة و تتمثل مهمته الرئيسية حسب ما نصت عليه المادة 21 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤرخ في 2001 في النقاط التالية:

- اقتراح كل التدابير التي من شأنها تحقيق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني.
 - تشجيع كل أشكال الشراكة من كبار أرباب العمل الوطنيين و الأجانب .
 - تشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالتيار العالمي للمناولة .
 - تنسيق نشاطات بورصات المناولة و الشراكة الجزائرية فيما بينها.
 - تشجيع قدرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ميدان المناولة .¹
- و توجد حاليا أربعة بورصات للمناولة و الشراكة على مستوى القطر الجزائري: وهران ، قسنطينة ، غرداية الجزائر العاصمة.

3- دور البنوك العمومية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

¹ عبد الحكيم عمران ، "إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية ، تخصص علوم تجارية ، جامعة محمد بوضياف، قسم العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، 2006 ، ص49.

الفصل الثاني :واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

إن اهتمام الدولة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حديث العهد نسبيا في بلادنا، وقد نشأت معظمها من قبل الخواص و في حدود الأنشطة المسموح بها في إطار النهج الاقتصادي المتبع آنذاك ، إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية الجزائرية في بداية التسعينات من القرن العشرين ، قد أعطى مجالا أوسع و دعما أكبر لنمو وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يظهر ذلك من خلال إعطاءها حيزا هاما في السياسة الاقتصادية بظهور عدد من الهياكل و الآليات أعدت خصيصا لدعم هذه المؤسسات إلى جانب البنوك .

(أ)-تطور التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

يلعب البنك دور الوسيط بين الأشخاص الذين لديهم حاجة إلى رؤوس الأموال و الأشخاص الذين لهم رؤوس الأموال ، و لقد ساهمت البنوك العمومية بشكل واضح في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الرغم من المشاكل و الصعوبات التي واجهت هذه الأخيرة في الوفاء بديونها في الآجال المحددة ، وعلى الرغم من ذلك فإن القروض البنكية على اختلاف أنواعها و الموجهة إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بداية الألفية الثالثة قد بلغت حجما معتبرا كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول(2-5):حجم القروض المقدمة من طرف البنوك العمومية نحو المؤسسات الصغيرة و

المتوسطة.

الوحدة : مليار دج

السنوات	حجم القروض	النسبة المئوية
2000/2001	42	40
2002/2001	68	47

الفصل الثاني :واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

42	117	2003/2002
38	182	2004/2003
	409	المجموع

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إحصائيات 2005.

تترجم التسهيلات المالية الممنوحة من طرف البنوك العمومية إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في حجم القروض الممولة للعديد من المشاريع التي قامت بها هذه المؤسسات و التي تعمل على استحداث مناصب شغل جديدة ،و زيادة القيمة المضافة ،و بالتالي المساهمة في رفع معدل النمو الاقتصادي .

جدول رقم(2-6): حجم التمويل المقدم من البنوك العمومية نحو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 2004 .

البنوك العمومية	حجم التمويل (دينار)	عدد المؤسسات الممولة	عدد مناصب العمل المستخدمة
CPA	80,4	1577	33384
BNA	22,1	963	15343
BUA	28,5	299	8350
BDL	8,9	460	4730
BADR	149,7	50961	218985
المجموع	289,6	54260	280792

المصدر : وزارة المالية إحصائيات 2004.

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

- أما خلال سنة 2004 فقد مولت البنوك العمومية 2650 مؤسسة عمومية و متوسطة بمبلغ قدر ب 160 مليار دينار جزائري.

إن الحجم الهائل من الأموال يبين مدى مساهمة و دعم البنوك العمومية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير الأموال لهذه المؤسسات ، باعتبار أن العائق الرئيسي الذي يواجهها هو مشكل التمويل¹.

(4) - الإجراءات الجديدة المساهمة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: بالنظر للضعف المسجل على مستوى الأموال الخاصة (ضالة رأس المال التأسيسي) لمعظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تم إنشاءها، فإن القطاع المصرفي قد بدأ في استحداث أدوات تمويل جديدة تستجيب لاحتياجات المؤسسة ، نذكر أهمها :

1- التمويل التأجير:

قبل إعطاء تعريف للتمويل التأجيري لابد إن نشير إن له عدة تسميات : التمويل بالاستئجار، و التمويل الإستجاري ، التمويل بالتأجير ، و تأجير الأصول ، التمويل الجاري و قرض الاستئجار.

(أ) تعريفه : يعرف على أنه "اتفاق بين طرفين يخول أحدهما حق الانتفاع بأصل مملوك للطرف الآخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محدد الأجر ، وهو الطرف الذي يحصل على الدفعات الدورية مقابل سداده لأقساط التأجير للمؤجر"².

محمد زيدان ،"الهياكل و الآليات الداعمة في تمويل المؤسسات "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، بدون تاريخ ، ص122.

¹رقية حساني، رايح خوني ، "واقع و أفاق التمويل التأجيري في الجزائر و أهميته كبديل تمويلي لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف ، 17-18 افريل 2006 .

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

و يعرف أيضا على أنه " عملية مصرفية ، يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير ، مؤهلة قانونا لذلك ، بوضع الآلات أو المعدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار ، مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها ، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار.¹

(ب) دور التمويل التأجيري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : يمكن للتمويل التأجيري أن يكتسي أهمية قصوى للاقتصاد ككل و المؤسسات الاقتصادية بصفة خاصة، إذ يعتبر أداة فاعلة و ذات مردودية بالنسبة لتمويل مختلف الإستثمارات ، و يمكن أن نلخص أهميته للمؤسسات الصغيرة المتوسطة في النقاط التالية :

- يمكن إن يساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الحصول على المعدات ، الآلات و التجهيزات الحديثة بالنظر إلى إمكانياتها المالية المحدودة و عدم الاقتراض من البنوك.
- يساعد على التوسع و فتح وحدات أو خطوط إنتاج جديدة لهذه المؤسسات و زيادة حجم أنشطتها و منه زيادة العمالة.
- يساعد التمويل التأجيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القضاء على العجز في التمويل الذاتي و عدم اللجوء إلى التمويل الخارجي و خاصة البنوك التي تفرض شروط قاسية و منها مشاكل الضمانات.

و بصفة عامة يمكن القول أن المزايا التي يقدمها التمويل التأجيري كأسلوب التمويل يساعد بشكل كبير المؤسسات المصغرة على تمويل احتياجاتها الاستثمارية و الحصول على تجهيزات ، الآلات الجديدة

¹ ميثم عجاب ، مرجع سابق،ص43 .

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

و أصول ثابتة التي لا تستطيع تمويلها بقروض مصرفية نظرا لضعف قدرتها على الاقتراض و هذا راجع لعدم توفرها، على شروط القروض التي تفرضها البنوك إضافة إلى ضعف مواردها الذاتية.

(ج) شروط عقد الإيجار: إن أهم الشروط الخاصة بعقد الإيجار تتمثل في النقاط التالية:

- فترة الإيجار الأصلية، و في الغالب لا يحق للمستأجر إلغاء العقد في وقت مبكر.
- إمكانية تمديد فترة الإيجار، أو إمكانية شراء الأصل الثابت ، بعد انتهاء الفترة الأصلية المتفق عليها.
- تحديد قيمة بدل الإيجار، و كيفية التسديد.
- تحديد الطرف الذي يتحمل مسؤولية صيانة الأصول الثابتة موضع العقد.
- تحديد الطرف الذي يتحمل المخاطر المتوقعة و الغير المتوقعة .¹

و نظرا لخصائصه الإيجابية التي توفرها صيغة الاعتماد الإيجاري بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فقد تم إدخال هذه الآلية ضمن نظام التمويل الوطني ، حيث تم اعتمادها رسميا و تم تقنينها بموجب الأمر رقم 09-96 الصادر في 10 جانفي 1996 و المتعلق بالاعتماد الإيجاري ، و يتضمن هذا الأمر التعاريف و المفاهيم الأساسية ، بالإضافة إلى الآليات الضرورية التي تحكم سيرورة عملية الاعتماد التجاري. .

بدأ العمل بهذه الوسيلة في بداية عام 2000 حيث تم إنشاء شركتين ،شركة الاعتماد الإيجاري " سلام" مهمتها التمويل التأجيري للمنقولات في إطار النشاط الفلاحي ، و هي فرع "لا سينما" إلى جانب مساهمة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط و بنك...في إنشاء الشركة العربية للتمويل التأجيري و مهمتها القيام بالتمويل التأجيري في مجال العقارات. إضافة إلى مساهمة البنوك العمومية عن طريق مختلف فروعها في تعميم استخدام القروض الإيجارية و خاصة بالنسبة للمؤسسات التي ليس لها حجم كافي من الأموال لتغطية صولها الثابتة .

¹ ميثم عجام ، نفس المرجع ، ص.ص، 44 - 45

الفصل الثاني :واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

2 - التمويل عن طريق رأسمال المخاطر

تعتبر مؤسسات رأس مال المخاطر في الاقتصاديات المعاصرة من أهم وسائل الدعم المالي و الفني المشروعات الجديدة لما تتميز به هذه المؤسسات من قدرة على التعامل مع المخاطر بأسلوب سليم يرجع إلى خبرتها و إمكانياتها الواسعة.

تتسبب النشأة الحديثة لمؤسسات رأس المال إلى الجزائر دوريو الذي انشأ في أمريكا عام 1946 أول مؤسسة متخصصة في رأس المال المخاطر في العالم ، و التي تخصصت في تمويل المؤسسات الالكترونية الناشئة ، أما في أوروبا فقد تأسست في بروكسل عام 1983 الجمعية الأوروبية لرأس المال المخاطر ثم انتشرت هذه الفكرة في كل دول العالم و أصبحت وسيلة تمويلية مهمة جدا تلعب دورا هاما في دعم و تمويل المؤسسات و تحقيق النمو الاقتصادي.

إن التقنية التي تقدمها مؤسسات رأس المال المخاطر لا تقوم على تقديم النقد فحسب كما هو الحال في التمويل المصرفي ، بل تقوم أساس المشاركة حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ، فهو يخاطر بأمواله، لذا فهي تساعد أكثر المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة و الجديدة أو التي هي في مرحلة التوسيع التي تواجه صعوبات في مجال التمويل ، حيث أن النظام المصرفي يرفض منحها قروض نظرا لعدم توفر الضمانات الكافية ، كما أن في هذه التقنية يتحمل المخاطر (المستثمر) كليا أو جزئيا الخسارة في حالة فشل المشروع الممول .

يقصد برأس المال الممول المخاطر في مفهومه الواسع علي أنه كل رأس مال موظف في استثمارات مخاطرة سواء كانت خاصة بعمليات الإنشاء أو بعمليات التحويل و إعادة النهوض أما من المفهوم الضيق و المحدد يقصد برأس مال المخاطر، رأسمال الموجه لتمويل المشروعات عمليات الإنشاء و عمليات ما قبل الإنشاء و عمليات الإطلاق.

(ب) مزايا و عيوب التمويل عن مؤسسات رأسمال المخاطر :

الفصل الثاني :واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

أ- المزايا: تتمثل مزايا التمويل عن مؤسسات رأسمال المخاطر في :

- المشاركة : حيث أن شركة رأسمال المخاطر تكون شريكة لأصحاب المؤسسة الأصليين و تأخذ

نسبة الأرباح من 15 بالمئة الى 30 بالمئة بالإضافة إلى 2,5 مقابل المصاريف الإدارية سنويا .

كما تتحمل جزءا من الخسارة في حالة حصولها ، كما أن الدعم المالي العملي الذي يقدمه

الممول مفيد للمؤسسة و يساعد على نجاحها و هي تفتح المجال للمشاركة طويلة الأجل حيث لإتباع

الحصة بعد أن تستوي الشركة و تصبح قادرة على الإنتاج و النمو و هذا لا يتوفر في الديون قصيرة

الأجل .

- المرحلية :من خصائص رأسمال المخاطر أن التمويل يتم في مراحل و ليس على دفعة واحدة ،

فبعد انتهاء أي مرحلة يلجأ المستفيد من جديد إلى الممول ، و في هذا ضمان لصدق المستثمر في

عرض نتائج الأعمال و يعطي الفرصة في حالة فشل المشروع قبل تضاعف الخسارة أو تعديل خطط

المشروع ، و إصلاح مساره .

- التنمية و التطوير :إن هذا النوع قادر على تمويل مشاريع مرتفعة المخاطر و التي يتجرأ على

خوضها إلا الرواد القادرين ، ويعوض هذا الخطر بالمكاسب و العائد المرتفع ، و قد ثبت هذا في

تمويل مؤسسات منتدبة مثل ميكروسوفت و جنيك و غيرها و كانت التقنيات القائمة عليها مجهولة و لم

تتحمس لها مصادر التمويل التقليدية .

الفصل الثاني :واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

- **التنوع** : يمكن هذا العمل الممول أن يوزع تمويله على عدة مشاريع متباينة المخاطر، بحيث ما تخسره شركة تعوضه الأخرى ، ثم أن المشاركة في الخسائر تقلل منها بالإضافة إلي أن المراقبة والمتابعة من الشريك تجنب المشروع الدخول في مغامرات.¹

- **الانتقاء** : حيث أن للممول فرصة لاختيار المشروع الواعد ، فكثير من المشاريع الجديدة تكون عالية المخاطر و كذلك ذات أرباح متوقعة عالية و قادرة على رفع قيمة أصولها بناء في حالة القرض تبحث البنوك عن مؤسسات مليئة أي القدرة على السداد و بالتالي فهي تمنح القروض للمؤسسات الكبيرة التي لم تعد تملك طاقات ابتكار .

إضافة إلى دورها الكبير في تمويل المؤسسات المصغرة و الصغيرة ، حيث في مرحلة الإنشاء لا تملك هذه المؤسسات القدر الكافي من الأموال اللازمة ، لاحتياجاتها ، كما أن البنوك تمتنع عن تقديم قروض لها دون ضمانات ، لكن مؤسسات رأس مال المخاطر تقدم ما يلزم لهذه المؤسسات رغم ارتفاع المخاطر خلال مرحلة الإنشاء.²

ب- عيوبها: على عكس المزايا السابقة قد يمثل المخاطر بين المؤسسين عبئا معينا يرجع إلى :

- الحقوق المتولدة للمخاطرين عن المشاركة في القرارات و التدخل في توجيه مسار المشروع .
- طلب مؤسسة رأسمال المخاطر لمبالغ مرتفعة في حالة نجاح المشروع و هذا بهدف استرداد حصص المخاطرين .

¹ سعيدة بوسعدة ، ليلي قطاف ، "الائتمان التجاري كطريقة حديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع دراسة تطبيقية بسطيف" ، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و تطويرها في الاقتصاديات المغاربية"، جامعة سطيف ، 25- 28 ماي ، 2003.

² -رويدة عبد السميع ،حجازي إسماعيل ،"تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق شركات رأس المخاطر" ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ،جامعة شلف 17-18- أبريل 2006

الفصل الثاني : واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

لكن لا ينبغي أن ننسى بطبيعة الحال أن ذلك ما يقيم ميزان العدالة ، حيث تعتبر هذه المبالغ مقابل المجازفة التي قبلها المخاطرين وقت الإنشاء و التي كان من الممكن أن تعرضهم و فقد كافة أموالهم التي شاركوا بها في المشروع ¹.

(5) الإجراءات المتخذة في الجزائر لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لقد أصبح الاعتقاد بأهمية الاعتناء بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة راسخا لدى السلطات العمومية في الجزائر ، وقد تكرر ذلك فعلا إصدار قانون توجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتاريخ 12/12/ 2002 و الذي يعتر منرجا حاسما في تاريخ هذا القطاع حيث حدد الإطار القانوني و التنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا برامج و آليات لتدعيم تنافسها ، كما يعد إلحاق قطاع الصناعة التقليدية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2002 اعتراف من السلطات العمومية بالدور الاقتصادي المنتظر منه.

5-1 على الصعيد المحلي :

لقد استفاد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ب 4 ملايين دج من المخصصات الإجمالية لبرنامج دعم النمو الاقتصادي في فترة 2004 / 2005 و المقدر بما يعادل 55 مليار دولار ، و يضطلع القطاع في إطار هذه المخصصات بالقيام بالمهام التالية :

- إنشاء و تجهيز الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة 2004/03/08 ، و الذي يعد بحد ذاته مؤشرا قويا للاهتمام الذي توليه السلطات العليا للبلاد لترقية القطاع و تسهر هذه الوكالة الوطنية على وضع حيز التنفيذ السياسة القطاعية عبر العمليات الأساسية :

² قطاف ليلي ، بوسعدة سعيدة ، "الانتماء التجاري كطريقة حديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغاربية ، جامعة سطيف 25-26 ماي 2003

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

- تجسيد و متابعة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المقدر ب 1مليار دج سنويا يمتد إلى غاية 2013، و قد قدم الاتحاد الأوروبي 57مليون دج لإعادة تأهيل قطاع المؤسسات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و تم بالفعل تأهيل أكثر من 350 مؤسسة.

- تقديم فعالية و نجاعة تطبيق البرامج القطاعية و متابعة ديموغرافية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- ترقية و إدماج تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و على ذلك تم إنشاء لجنة وزارية مشتركة تجتمع دوريا بهدف إعداد برنامج وطني بهذا الخصوص كما تم الانطلاق في إعداد دراسة تشخيصية حول واقع التطوير التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- جمع و استغلال و نشر المعلومة الخاصة بمجالات نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث قامت الوزارة بتخصيص 100مليون دج لأجراء دراسات و تخفيضات اقتصادية منها ما تم انجازه ، كذلك التي أجريت حول الصناعات الغذائية ، مواد البناء و الكيمياء و الصيدلة.

- إنشاء 14 مركز للتسهيل الذي يضطلع بمهمة تسهيل إجراءات التأسيس و الإعلام و التوجيه و دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق مرافقة أصحاب المشاريع .

كما تم إنشاء 48 مديرية و لائية ستلعب دور المنشط و المتابع لنشاطات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية على المستوى المحلي ، إنشاء 11غرفة صناعة تقليدية و حرف إضافية لتقريب هيئات التأطير من الحرفيين ، و قد بلغ عدد الحرفيين المسجلين لدى غرف الصناعة التقليدية

حوالي 79850 حرفي.

الفصل الثاني :واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

و في إطار تحسين استغلال العقار الصناعي قامت الحكومة بإعادة تنظيمه في شكل شركات لمساهمات الدولة للتكفل تدريجيا بتهيئة المناطق الصناعية و مناطق النشاط و النخرين عبر كافة أنحاء الوطن .

5-2 على الصعيد الدولي :

(ا) **التعاون مع البنك العالمي:** و بالخصوص مع الشركة المالية الدولية ، تم إعداد برنامج تعاون تقني مع برنامج شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات لوضع حيز التنفيذ لبارومتر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قصد متابعة التغييرات التي تطرأ على وضعيتها ، و سيدخل هذا البرنامج أيضا في إعداد دراسات اقتصادية لفروع النشاط .

(ب) **التعاون الثنائي :** فيما يتعلق بمجال التعاون الثنائي ، خصوصا في مجال التكوين و الاستشارة (وهو نوع من القروض الحكومية الرسمية بحيث تقوم الحكومات الأجنبية و ما يتبعها من إدارات و مصالح بتوقيع اتفاقيات رسمية : اتفاقيات ثنائية ، يتم على أساسها تقديم القروض أو الهبات أو الاستثمارات المباشرة و غير المباشرة). و من أمثلة التعاون الثنائي بين الجزائر و دول أجنبية

- **التعاون الجزائري الألماني:** تضمن هذا المشروع مايلي :

- مشروع إرشاد و تكلفة إجمالية تقدر ب 3ملايين اورو، و سيستفيد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتكوين 50متخصص و 250 عونا مرشدا .

- مشروع دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بغلاف مالي يقدر ب 2,3مليون اورو هدفه ترقية الحركة الجمعوية بالمؤسسات .

- **التعاون الجزائري الكندي :** إذ تم الاتفاق على تعاون كندي جزائري يتمثل في تنمية القطاع الخاص في الجزائر لتحسين شروط تنافسية القطاع الإنتاجي ، كما تم توقيع هذا القطاع الإنتاجي ممثل

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

الخارجية الجزائري و الوكالة الكندية للتنمية الدولية عن طريق السفير الكندي بتكلفة إجمالية تقدر بتكلفة إجمالية تقدر ب7،4 مليار دولار لمدة سنين.¹

(ج) برنامج "ميدا" لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :
يندرج هذا البرنامج في إطار التعاون الأورو - متوسطي ، و يهدف إلى تحسين القدرة التنافسية لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال التأهيل ، و قد تم التحقيق إلى غاية جوان 2004 ، حوالي 400 عملية تأهيل و تشخيص ، تكوين في إطار الدعم المباشر و كذا انجاز جهاز لتغطية الضمانات المالية 20 مليون أورو يحسن من إقراض المؤسسات.²

(د) التعاون مع البنك الإسلامي :

تم الاتفاق على فتح خط تمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا تقديم مساعدة فنية متكاملة لدعم استحداث نظم معلوماتية و لدراسة سبل تأهيل الصناعات الوطنية لمواكبة متطلبات العولمة و المنافسة و إحداث مشاتل نموذجية لرعاية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطوير التعاون مع الدول الأعضاء ذات التجارب الناجحة كماليزيا ، اندونيسيا و تركيا .

بناء على ما تقدم من تحليل و معطيات فضاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فإن مسألة التمويل تعتبر دائما جوهر إشكالية نمو و تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية. و الواقع أنه بإمكان الدولة، في إطار حركية الموارد المالية، إعطاء الأولوية (تفضيل) في التطوير لشركات الاستثمار الجهوية المختلطة أو الخاصة، وذلك بإعطائها قانون خاص (Statut particulier) يسمح

¹ عبد المجيد قدي ، عبد الوهاب دان ،"الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات" ، دراسة حالة الجزائر و الدول النامية ، بسكرة ، بدون تاريخ ، ص—ص، 8-9 .

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

لها بتحريك الادخار المحلي واستثماره في ذات المكان دون تحويله إلى قنوات أخرى. إن مسألة تمويل القطاع الخاص، والذي يتمثل عادة في نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتطلب تدخلا من الدولة لإحداث نوع من التوازن والمقاصة ولو جزئيا بين مخاطر التمويل المصرفي للمؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وعلى هذا الأساس فإنه يمكن تقديم التوصيات الآتية

- ضرورة تكييف سياسات التمويل حسب متطلبات واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها أحد المحاور الكبرى المعنية بتحقيق التنمية المستدامة؛
- ضرورة إعادة النظر في طبيعة الضمانات التي تتطلبها البنوك الوطنية عند منح الائتمان المصرفي لهذه المؤسسات؛
- استفادة من تجارب الدول النامية، بإمكان السلطات العمومية - بالتعاون والتنسيق مع المؤسسات والهيئات المالية - تحديد إستراتيجية واضحة تتعلق بمستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛
- تكييف النظام المصرفي الجزائري مع الاحتياجات الحالية وتطوير أساليب وأدوات التمويل و انتهاج سياسة ديناميكية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضرورة تعدد شركات التمويل لرأس مال المخاطر ومنحها امتيازات وتحفيزات جبائية.
- اعتماد أسلوب اللامركزية في قرارات منح القروض المصرفية مع احترام الأسقف المحددة بالإجماع.
- ضرورة التفكير في تطوير السوق المالي وتكريس ثقافة الاستثمار المالي، أين تصبح حركية موارد التمويل مرتفعة.

الفصل الثالث:

مساهمة المؤسسات الصغيرة
والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في
الجزائر 2000-2010 م

الفصل الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

إن أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية الاقتصادية نابع من دورها في رفع الناتج الداخلي الخام و خلق مناصب شغل و في رفع وتنويع الصادرات ، و لقد تدعمت مكانة و دور هذا القطاع في الاقتصاد الوطني الجزائري بصفة واضحة من خلال السياسات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر في السنوات الأخيرة حيث أولت أهمية بالغة لترقية و دعم هذا القطاع و تشجيعه لأخذ مكانته في عملية الإنعاش الاقتصادي و إعادة الدينامكية للإنتاج الصناعي باعتبارها من أهم القطاعات القادرة علي خلق الاستثمارات و مساهمتها في تحقيق الفعالية في إعادة تنشيط المحيط الاقتصادي و تحقيق التنمية في مختلف القطاعات و علي كامل التراب الوطني.

وفي هذا الفصل سيتم تحليل وضع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من خلال مساهمتها في التنمية الاقتصادية من جانب مساهمتها في الدخل الوطني الخام و في خلقها لمناصب الشغل و امتصاص نسبة من البطالة إضافة إلي التطرق إلي حصتها في الصادرات الجزائرية.

الفصل الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

المبحث الأول : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في رفع الناتج الداخلي الخام.

المطلب الأول: تعريف الناتج الداخلي الخام.

يعرف الناتج الداخلي الخام على أنه عبارة عن مجموعة قيمة السلع و الخدمات النهائية بأسعار السوق و المنتجة في اقتصاد معين (أي داخل الرقعة الجغرافية) خلال مدة محددة بغض النظر عن جنسية المالك لعناصر الإنتاج .

كما يعرف بأنه قيمة ما أنتج من سلع و خدمات نهائية داخل الرقعة الجغرافية بعناصر إنتاج متواجدة داخل هذه الحدود.

ويعتبر عامل الناتج الداخلي الخام كمؤشر لقياس النشاط الاقتصادي لدولة معينة ، فهو يعبر عن مستوى نمو و رفاهية المجتمع (مقارنة بيانات عدة سنوات) كما يستعان به لمقارنة اقتصاديات بين عدة دول.

إن الناتج الداخلي الخام يولد من مساهمة أربع قطاعات اقتصادية في البلاد : وهي قطاع المؤسسات المالية ، المؤسسات الاقتصادية ، مؤسسات الجماعات المحلية ، مساهمة قطاع العائلات ، ويمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضمن مساهمة قطاع العائلات بنسبة كبيرة ، حيث تساهم هذه المؤسسات بأكبر نسبة في الناتج الداخلي الخام .¹

¹ - محمد عبد المومن ، "تحليل الاقتصاد الكلي" ، مجلة المدرسة الوطنية للإدارة ، العدد الثاني ، 2012 ، ص15.

الفصل الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

المطلب الثاني: نسب مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الرفع من الناتج الداخلي الخام في الجزائر.

يتضح دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي من خلال رفع مستوى التوظيف لعنصر العمل الذي هو أبرز عناصر الإنتاج وبالتالي الرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال على السلع الاستهلاكية والاستثمارية ، فكلما زاد التوظيف أدى ذلك إلى زيادة الدخل لأفراد المجتمع ، فجزء من هذا الدخل يوجه للاستهلاك مباشرة من الأسواق ، أما الجزء المتبقي فيوجه للاستثمار في مشاريع صغيرة أو يدخر في المؤسسات المالية التي توجهه بدوره إلى الاستثمار . كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساعد على رفع معدلات الإنتاجية لمختلف عوامل الإنتاج التي تستخدمها ، كما تعمل على زيادة دورة المبيعات مما يقلل من تكاليف التخزين والتسويق بما يساعد على وصول المنتجات للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة ، وتؤدي هذه العوامل التي سبق ذكرها إلى زيادة حجم الناتج الوطني وتنوعه لشمولية هذه المؤسسات العديد من القطاعات الاقتصادية¹ ، ومن خلال الجدول التالي سنبين مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الرفع من الناتج الداخلي الخام .

¹ - بغداد بنين ، مداخلة حول " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر" ، الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ، 5-8 ماي 2013 ، ص9.

الفصل الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

جدل 3-1: يمثل مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدخل الوطني الجزائري في الفترة

الممتدة 2010-2000 .

الإجمالي PIB		القطاع الخاص		القطاع العام		السنة
النسبة %	القيمة م/د	النسبة %	القيمة م/د	النسبة %	القيمة م/د	
100	1714,6	74,8	1356,8	22,5	4538	2000
100	2041,7	76,4	1560,2	23,6	481,5	2001
100	21841	76,9	1679,1	23,1	505	2002
100	2434,8	77,40	1884,2	22,9	550,6	2003
100	2745,4	78,2	2146,75	21,8	598,65	2004
100	3015,5	78,41	2364,5	21,59	651	2005
100	3444,11	79,56	2740,06	20,44	704,05	2006
100	3903,63	79,80	3153,7	19,20	749.86	2007

الفصل الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

100	4334,99	82,45	3574,07	19,2	760,92	2008
100	4978,82	83,59	4162,02	16,41	816,80	2009
100	550,21	84,98	4681,68	15,02	827,53	2010

الوحدة: مليار دج.

المصدر: من إعداد الطالبتين من خلال معلومات تم جمعها من مصادر مختلفة.¹

إن القراءة الأولية لمعطيات الجدول تشير إلى تراجع نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام للقطاع العام في حين كانت نسبة مساهمة القطاع الخاص بمؤسساته الصغيرة و المتوسطة في تزايد مستمر، فقد سجلت نسبة 23,6% للقطاع العام مقابل 76,4% سنة 2001، وفي سنة 2002 انخفضت النسبة إلى 23,1% بالنسبة للقطاع العام وارتفعت إلى 76,9% في القطاع الخاص، و تناقصت أكثر سنة 2003 بالنسبة للقطاع العام وصلت إلى 22,9% في وقت تزايدت أكثر في القطاع الخاص إلى 78,41%، أما سنة 2004 فسجلت نسبة مساهمة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام هي 21,8% و 87,2% للقطاع الخاص، و في سنة 2005 فالنسبة المسجلة 21,59% بالنسبة للقطاع العام و 78,41% بالنسبة للقطاع الخاص، بينما سجلت سنة 2006 نسبة تقدر

¹ - (2000-2003) : منى مسغوني، "نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 12، 2012، ص 134.

- (2004-2007): عقبة عبداللوي، "دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية"، الوادي: المركز الجامعي، ص 8.

الفصل الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

ب 20,44% للقطاع العام ونسبة 79,56% للقطاع الخاص و انخفضت النسبة في 2007 إلى 19,20% في القطاع العام ثم ارتفعت إلى 79,80% للقطاع الخاص و 19,2% سنة 2008 للقطاع العام و 82,45% للقطاع الخاص، في 2009 تراجعت النسبة إلى 16,41% للقطاع العام و تزايدت إلى 83,59% للقطاع الخاص ثم سجلت 2010 مساهمة تقدر ب 15,02% للقطاع الخاص و 84,98% للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة لتكون بذلك نسبة المساهمة الإجمالية للقطاع الخاص في المجموع الكلي لمساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية المقدر في هذه الفترة ب 550,21 مليار دينار هي 84,91% أي 4681,68 م/د مقابل 827,53 م/د أي 15,02% للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع العام .

ومن مظاهر مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدخل الوطني نجد مثلا مساهمتها في القيمة المضافة ، فلو تم البحث عن عوائد القيمة المضافة التي حققتها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2006 فهي كما يوضحها الجدول:

جدول (2-3): يمثل مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة في الجزائر في

الفترة الممتدة بين 2002 - 2006. الوحدة: مليار دينار

جزائري

القطاع	2002		2003		2004		2005		2006	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
الخاص	407	80	464	84	528	87	588	88	646	90
العام	102	20	88	16	79	13	80	12	72	10
المجموع	509	100	552	100	607	100	668	100	718	100

الفصل الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

المصدر: شبوطي حكيم¹ الوحدة: مليار دينار جزائري.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ارتفاع مستمر و حصة الأسد في المساهمة تعود للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام، ففي سنة 2002 سجل هذه المصدر : شبوطي حكيم ، الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة¹.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة في ارتفاع مستمر، و حصة الأسد في المساهمة تعود للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة مقارنة بالقطاع العام ، ففي سنة 2002 سجلت هذه المؤسسات 509 م/دج من القيمة المضافة الإجمالية وتعود 80% منه أي ما يعادل 407 م/دج للقطاع الخاص أما 20% أي 102 م/دج فهي تعود للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع العام. في سنة 2003 سجل القطاع الخاص 464 م/دج ما يعادل 84% من المبلغ الإجمالي لهذه السنة و المقدر ب 552 م/دج أما المبلغ المتبقي أي 88 م/دج أي 16% فهي محققة من طرف القطاع العام. في سنة 2004 فقد انخفضت مساهمة هذا الأخير إلي 13% أي 79 م/دج في حين ارتفعت مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع العام إلي 528 م/دج ما يعادل 87% من المبلغ الإجمالي القدر 607 م/دج في حين حققت سنة 2005 مبلغ إجمالي ب 668 م/دج وساهم القطاع الخاص ب 588 م/دج أي 88% أما 12% أي 80 م/دج فهي محققة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة، و بالنسبة لسنة 2006 فبلغ المبلغ الإجمالي 718 م/دج و 558 م/دج أي 88% منها تعود للقطاع الخاص ، أما 72 م/دج أي 12% تعود للقطاع الخاص. لتستحوذ بذلك المؤسسات

1- حكيم شبوطي، "الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد 03، 2008، ص 16.

الفصل الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع الخاص بنسبة 90% من المبلغ الإجمالي للقيمة المضافة مقابل 10% للمؤسسات التابعة للقطاع العام.

فمن خلال هذه المعطيات يظهر بوضوح تراجع مساهمة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام للقطاع العام و ذلك بسبب عدم قدرته على مسايرة متطلبات وشروط اقتصاد السوق، وتحت وقع تحرير التجارة الخارجية وعولمة الاقتصاد . بالمقارنة نجد هناك تزايدا في مساهمة القطاع الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدخل الوطني، ذلك نتيجة الجهود المبذولة لتطوير و تأهيل هذا القطاع سواء من طرف الدولة أو الأشخاص العاديين. إذ تعتبر المرحلة الحاسمة التي تعتبر بداية لتحسين وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر التي مهدت لتحسين نسبة مساهمة هذه المؤسسات في الدخل الوطني، فانطلاقا من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، الذي سطرته الدولة للقيام بعدة أنشطة اقتصادية التي اعتبرت كتهيئة للأرضية و بيئة لتنشيط حركة النشاط الاقتصادي عامة و نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة كبناء القاعدة الهيكلية وإقامة الطرقات لتسهيل نقل البضائع خاصة و أن المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مؤشرا على وضعيتها، إضافة إلى صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتاريخ 2001/12/12 والذي يعتبر نقطة انعطاف حاسمة في مسار هذا القطاع، حيث حدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا آليات وأدوات ترقيتها ودعمها. جاء هذا القانون التوجيهي ليجد حولا للعديد من الإشكالات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يهدف إلى تحسين محيط الاستثمار الداخلي

الفصل الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

والأجنبي المباشر والمساهمة في تحرير المبادرات الخاصة.¹ إضافة إلي انتهاج بنك الجزائر للسياسة ائتمانية توسعية موجهة نحو تخفيض معدلات الفائدة نحو القروض المقدمة في هذا القطاع في نفس السنة حيث وصلت إلي حدود 5%.

و قد كان لاعتماد هذه السياسة المصرفية الصدى الايجابي لدي المتعاملين الاقتصاديين نظرا للأهمية التي حظي بها هذا القطاع من حيث توفير مصادر التمويل اللازمة و تيسير شروط تقديمه فضلا عن إتباع إستراتيجية عمل و توجيه هذا القطاع الحيوي علي المدى البعيد و المتوسط ، مدعمة بآليات وميكانيزمات فعالة وواقعية قابلة للتنفيذ و مكيفة مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة.² و قد تم إنشاء مؤسستين ماليتين ستساهمان بلا شك في تسهيل الحصول على القروض البنكية و هي صندوق ضمان القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة برأسمال قدره 30 مليار دج ، و صندوق رأسمال المخاطر برأسمال قدره 3,5 مليار دج .إضافة إلى هذا و تطبيقا للأحكام المنصوص عليها في القانون التوجيهي تم إنشاء صندوق لضمان القروض البنكية الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (الجريدة الرسمية رقم 74 - م.ت رقم 02 - 373 المؤرخ في 2002/11/11) الذي انطلق فعليا منذ مارس 2004 و الذي سيساهم بدوره في التخفيف من حدة مشكل التمويل . فمعدل النمو المرتفع نسبيا لمختلف القطاعات الرئيسية، لاسيما قطاع البناء والأشغال العمومية الذي سجل أعلى نسبة نمو له خلال الفترة

¹ - عبد المجيد قدي، مداخلة بعنوان " محاولة تقييم برامج و سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية"، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2001.

² - محمد بوقموم ، المرجع السابق ، ص4.

الفصل الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

المعنية¹. و ذلك أدى إلي زيادة عددها و تنويع أنشطتها و بالتالي ارتفاع رقم أعمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع الخاص مقارنة بالتابعة للقطاع العام . هذا ما يظهر الثقل الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، و هو كعائد للدعم الذي حظيت بها هذا القطاع من طرف الدولة²، بإدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن ديناميكية التحول والتكيف التكنولوجي بتشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها وترقيتها و توزيع المعلومة التجارية، الاقتصادية، المهنية والتكنولوجية ، بتأسيس بنك للمعطيات خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتماشى والتكنولوجيات المعلوماتية العصرية، و وضع برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تطوير تنافسيتها بغرض ترقية المنتج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية. و تؤسس بموجب هذا القانون قواعد مرنة للتشاور والحوار مع الشركاء الاقتصاديين في إطار قانوني منظم ضمن هيئة استشارية تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة تتكون من تنظيمات وجمعيات مهنية من ذوي الاختصاص والخبرة . كما تم إبرام بروتوكول اتفاق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بغرض ربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنتائج البحث العلمي المنجز في مخابر البحث لدى مختلف الجامعات والاستفادة من تجارب مختلف الدول، بذات تكون قد هيأت العوامل الكفيلة بدعم وتطوير وترقية المؤسسات والصناعات الصغير والمتوسطة باعتبارها قاطرة النمو الاقتصادي كما تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي تهدف إلي تدعيم و تقديم الاستشارة وترافق الشباب

¹ -محمد مسعي، "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر ، مجلة الباحث عدد 10 - 2011.

² -عقبة عبداللوي، نور الدين جوادي، "دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية" ، المركز الجامعي بالوادي الجزائر، 2004، ص9.

الفصل الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية و متابعتها كما تقوم تضع تحت تصرفه كل المعلومات الاقتصادية، التشريعية، التنظيمية، التقنية المتعلقة بمشاريعها. إضافة إلي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM التي تدعم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم وتمنح قروض بدون فائدة وكذا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و استقبال وإعلام المستثمرين المقيمين وغير المقيمين في إطار إنجاز مشاريعهم وتزويدهم بكل الوثائق الإدارية الضرورية وقرارات قبول أو رفض منح المزايا كما قامت بتسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع بواسطة خدمات الشبائيك الوحيدة اللامركزية.¹

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قاعدة و خلية أساسية في النشاط الاقتصادي فهي تتميز بسهولة التأسيس، سرعة حركة نشاط ، قابلة للتكيف مع المتغيرات نظرا لمرونتها متعددة مجالات الاستثمار فيها متنوعة ، فهي مركز التدفقات الاقتصادية وكآلية للتداول النقدي و السلعي و بالتالي مصدر للرفع من مستوى الدخل الوطني فالاهتمام بها سيكون اهتمام بالدخل الوطني كونها الخلية الصغرى و القاعدة الأساسية له لكن يمكن أن تكون أكثر فعالية و نجاعة من المؤسسات الأخرى و بالتالي يجب الحرص علي تطويرها و تكيف إنتاجها مع الطلب و تحفيزه للتمكن من تحقيق التراكم الرأسمالي المساهمة في الدخل الوطني للدولة و تحقيق الاكتفاء الذاتي بواسطتها في بعض المجالات الاقتصادية و الاجتماعية.

¹ - سليمان ناصر، مداخلة بعنوان: "قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات والحلول" الملتقى الدولي الأول حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، يومي 28 و 29 أكتوبر 2014، ص 15.17.

الفصل الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: مساهمة المؤسسات الصغير والمتوسطة في خلق مناصب شغل و التقليل من البطالة.

إن انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأقاليم يمكن من امتصاص البطالة الكامنة في المدن الداخلية ووقف حركة الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن ذلك بتوفيرها لمناصب شغل التي تمكن الأشخاص من العمل وتسليم عائدته و بالتالي التمكّن من إشباع رغباتهم و الاستمرار و الاستقرار في مناطقهم عن طريق الخروج من البطالة.

المطلب الأول: مفهوم البطالة.

يعتبر موضوع البطالة من المواضيع التي أخذت حيزا كبيرا في ميادين البحث والتحليل خاصة من جانب الباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين، وبتشجيع من السياسيين كونها موضوعاً يفرض نفسه بشكل ملح ودائم، نتيجة لانعكاساته التي يمكن أن تشكل تهديدا واضحا على تماسك المجتمع، الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلاد، لذا لا يكاد حديث العام والخاص المتعلم وغير المتعلم السياسي وغير السياسي إلا ويتعرض لموضوع البطالة، كما لا تكاد تصدر دورية علمية متخصصة ذات علاقة بعلم الاقتصاد أو الاجتماع إلا وتتعرض للبطالة بالتحليل والنقاش سواء كان ذلك بأسلوب مباشر أو غير مباشر.

يمكن تعريف البطالة وفق المفهوم الرسمي علي أنها الفرق بين حجم العمل المعروف وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة وعند مستويات الأجور السائدة، أما حسب المفهوم العلمي فهي الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل استخداما أمثل.

الفصل الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

تعرف البطالة علي أنها "عدم امتهان أي مهنة".¹

عرف البنك الدولي البطالة بأنها "جزء من اليد العاملة التي ليس لها عمل لكنها متواجدة للبحث عنه". كما عرفت أيضا بأنها "عدم توافر فرص العمل المنتج للفرد القادر عليه والباحث عنه. واعتبر الجهاز الإحصائي الجزائري الشخص العاطل عن عمل بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية :

1- يكون في سن يسمح له بالعمل (من 18 إلى 60 سنة).

2- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، بمعنى أنه لا يزاول أي نشاط ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة التحقيق.

3- يكون على استعداد تام للعمل وقادر عليه.²

وتختلف أنواع البطالة وأشكالها طبقاً لجوانب اهتمام الباحثين، وبناءً على معايير التصنيف المتبعة، والمدة التي تعانيها الفئات المتعطلة عن العمل. ويمكن التعرف على بعض أشكال البطالة من خلال أنواعها الأكثر إنتشاراً:

البطالة الاحتكاكية: تحدث البطالة الاحتكاكية بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة نتيجة للتغيرات في الاقتصاد الوطني.

البطالة الهيكلية: تنشأ عادة من الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة وهيكل الطلب

عليها، ويقترن ظهورها عادة بإحلال الآلة مكان الإنسان، مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من اليد

¹ - David begg, **macroéconomie** , 2 eme edition , dunod , Paris , 1999 , p 214 .

² - بركان دليلا، مداخلة بعنوان "إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة"، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011 ، ص2.

الفصل الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

العاملية، كما تحدث نتيجة التغيرات في قوة العمل كدخول الشباب مثلا إلى سوق العمل بأعداد كبيرة. وقد عرفت البلدان المتقدمة نوعا جديدا من البطالة الهيكلية بسبب إفرزات النظام العالمي الجديد والذي تسارعت وتيرته عبر نشاط الشركات المتعددة الجنسيات، التي حولت صناعات كثيرة إلى الدول النامية بسبب ارتفاع معدل الربح في هذه الأخيرة، هذا الانتقال أفقد الكثير من العمال الذين كانوا يشتغلون في هذه الدول عملهم وأحالهم إلى بطالة هيكلية طويلة المدى.

أما العمال الذين يشتغلون في بعض القطاعات مثل الزراعة، السياحة، البناء وغيرها، وعند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها، مما يستدعي إحالة العاملين إلى ما يسمى بالبطالة الموسمية. وقد تنشأ نتيجة ركود قطاع الأعمال وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل أو نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية. البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية: البطالة الاختيارية هي الحالة التي ينسحب فيها شخص ما من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة. أما البطالة الإجبارية فهي توافق تلك الحالة التي يجبر فيها العامل على ترك عمله دون إرادته رغم أنه قادر وراغب فيه.

البطالة المقنعة والبطالة السافرة: تنشأ البطالة المقنعة في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشتغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيئا تقريبا¹. أما البطالة السافرة فتعني وجود عدد من الأشخاص القادرين والراغبين في العمل عند مستوى أجر معين لكن دون أن يجدوه ، فهم عاطلون تماما عن العمل.²

¹ - محمد نبيل، جامع، البطالة : قنبلة موقوتة،، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 2008 ، ص07.

² - محمد حسين عبد القوي، البطالة:المشكلة و العلاج، البحرين: مركز الإعلام الأمني ، ص4.

الفصل الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

يظهر مشكل البطالة في كثير من البلدان النامية التي تتصف بالنمو السريع للسكان والقوى العاملة، حيث أصبح توظيف الأعداد الكبيرة من العمالة غير المؤهلة في أعمال منتجة يمثل مشكلة حقيقية لهذه البلدان . وقد أشارت إحدى دراسات البنك الدولي إلى قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استيعاب العمالة ، إذ يمكنها توفير وظائف لنصف العاملين في الصناعات التحويلية في الدول النامية والمتقدمة لكونها تتميز بكثافة عنصر العمل ، وأكثر من 75 % من عدد العاملين في باقي الدول النامية . حيث نجد أن تكلفة فرصة العمل بها منخفضة ثلاث مرات مقابل تكلفة فرصة عمل واحدة بالمؤسسات الكبيرة ، فتعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية فعالة للتخفيض من نسبة البطالة و محاربتها و ذلك عن طريق خلقها لمناصب الشغل و استغلال قدرات المعروضة في سوق العمل. تستخدم هذه المشروعات فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميز بارتفاع كثافة العمل، نظراً لما تتميز به هذه المشروعات بالانتشار الجغرافي مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية ، وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة، وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تغرى المنشآت الكبيرة بالتوطن بالقرب منها أو بالتعامل معها ، توفر هذه المشروعات سلعاً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبياً تتفق مع قدراتها الشرائية (وإن كان الأمر يتطلب التنازل بعض الشيء عن اعتبارات الجودة). توفر هذه المشروعات فرصاً عديدة للعمل لبعض الفئات ، وبصفة خاصة الإناث والشباب والنازحين من المناطق الريفية غير المؤهلين بعد للانضمام إلى المشروعات الكبيرة و القطاع المنظم بصفة عامة.

المطلب الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق مناصب الشغل.

تعد سياسات التشغيل الدعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة ، ذلك أن البعد المادي يستلزم تحقيقه وجود العنصر البشري ، من خلال توفير ميكانزمات قادرة

الفصل الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

على إحداث التوازن بين العرض والطلب في مجال التشغيل ، إذ تقتضي سياسة التشغيل في الأساس الأخذ ببعدين أساسيين: البعد الاقتصادي مؤداه إحداث التنمية الاقتصادية من خلال استثمار القدرات البشرية وتوظيفها في شتى مجالات الحياة الاقتصادية ، والعمل على تنمية هذه القدرات بالشكل الذي يؤدي إلى تطوير المنتج المحلي وخلق الثروة الاقتصادية. تحتل سياسات التشغيل أولويات الأجندة الحكومية في أي بلد ، اعتباراً من أن استقرار الأنظمة السياسية لا سيما في البلدان النامية بات مرتبطاً بمدى تحقيقها لفعالية الأداء الذي يظهر أساسه من خلال تحقيق التشغيل التام ، والنقل من حدة البطالة.

وفي الجزائر فقد قامت الجزائر بوضع سياسات للتقليل من البطالة و تحقيق الإدماج المهني والنهوض بالاقتصاد الوطني و من هذه الآليات نجد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي اهتمت به الحكومة خاصة منذ سنة 2000 حيث تمكن من المساهمة في توفير عدد من مناصب الشغل كما يبينها الجدول التالي:

جدول 3-3: يمثل عدد مناصب الشغل الموفرة من قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد المناصب	612818	823831	1041395	1252647	129853	1540209	1756964

المصدر : مني مسغوني.¹

¹ - مني مسغوني، " نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة الباحث ، عدد 10، 2012 ، ص 10.

الفصل الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في تزايد مستمر حيث بلغت 612818 سنة 2003 و ارتفعت في 2004 إلى 823831 كما تزايدت في 2005 إلى 1041395 و وصلت في 2006 إلى 1252647 و في 2007 فقد كان عدد المناصب الموفرة 129853 لكن العدد ارتفع في 2008 وسجلت 1540209 أما في سنة 2009 فقد بلغت عدد مناصب الشغل التي وفرها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى 1756964. و يرجع سبب ارتفاع مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل بصفة مستمرة إلى تزايد عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب ما يوضحه الجدول التالي:

جدول 3-4: يمثل تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من 2001 إلى 2009 .

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
العدد	245348	261853	288577	312959	342788	376767	410959	519526	625069

المصدر: عناني ساسية.¹

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في هذه الفترة في تزايد مستمر حيث كان في 2001 بعدد 245348 و في 2002 بلغ 261853 مؤسسة، و سنة 2003 أصبح مجموعها 288577 و أرتفع العدد في 2004 إلى 312959 بينما وصل في 2005 إلى 342788، و سنة 2006 سجلت 376767 هذا العدد الذي ارتفع في سنة 2007 إلى 410959 ثم إلى 519526 مؤسسة في حين سجلت 2009 ما يعادل 625069.

¹ - عناني ساسية، "دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية"، مجلة الباحث، العدد 16 ، ديسمبر 2014، ص8.

الفصل الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

فهذا الارتفاع المتزايد هو نتيجة التسهيلات المقدمة التي قدمها الدولة للنهوض بهذا القطاع نظرا لما له من أهمية إذ حرصت الحكومة على تصحيح الآثار السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي على سوق العمل وإدماج الشباب جعلها تركز اهتمامها ودعمها الكامل لأجهزة الشغل التي أنشئت خصيصا لتحسين وتنظيم سوق العمل وامتصاص البطالة التي تفاقمت في التسعينيات، وذلك من خلال برنامج إنعاش الاستثمار التي توجه أساسا إلى دعم إنشاء مناصب عمل للشباب، بما في ذلك مساعدة الشباب على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة بهم.

فأسست الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لدعم الشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات ذات طابع إنتاجي أو خدمي مع إعطاء امتيازات استثنائية كالإعفاءات الجبائية وشبه الجبائية¹، لمتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب المشاريع و توفر المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم . إضافة إلي إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لتمويل المشاريع وانجازها إضافة إلي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) 2004 كهيئة ذات طابع خاص مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص ، ويتضمن دور الوكالة في تقديم الدعم والاستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المجددة ، والقرض المصغر عبارة عن قروض صغيرة قد تصل 500000 دج موجه لفئة البطالين والمحتاجين الذين بلغوا سن 18 سنة فما فوق ويمتلكون تأهيلا أو معارف في نشاط معين ، بذلك فإن

¹ - بلمقدم ، مصطفى، مداخلة بعنوان "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كإستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر" الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة:الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011، ص15.

الفصل الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

القروض موجه إلى فئات اجتماعية واسعة خصوصا أصحاب الدخل المحدود ليتمكنهم من الاستفادة من تمويل لمبادراتهم، ومن بين الفئات الاجتماعية التي يقصدها البرنامج نجد المرأة الماكثة بالبيت وذلك بمساعدتها على تطوير نشاط بيتها بما يعود عليها وعلى عائلتها بالمنفعة.¹

كما قد ساهمت البنوك العمومية بشكل واضح في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حجم القروض الممولة للعديد من المشاريع التي قامت بها هذه المؤسسات، والتي تعمل على استحداث مناصب شغل جديدة .

فكل هذه التسهيلات و الامتيازات الممنوحة لمن يقترض من أجل الاستثمار في مختلف المجالات والذي سيكون في شكل مؤسسات صغيرة و متوسطة حفز الكثير من الأفراد و علي كامل التراب الوطني للمبادرة و القيام بالمشاريع ما أدى إلي خلق مناصب جديدة خاصة و أن أغلبية نشاطات العمل لا تتطلب كفاءات علمية عالية و بالتالي توفير المنصب لمختلف كفاءات عارضين العمل و في مختلف المجالات . كما أعدت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة برنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يقدر بواحد مليار دينار سنويا ابتداء من سنة 2005 إلي غاية 2013 تحت إشراف الوكالة الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يهدف هذا البرنامج إلي :

تحليل فروع النشاط و ضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات كفيلة للتعرف عن قرب خصوصيات كل ولاية و سبل دعم المؤسسات بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة و قدرتها حسب الفروع و تأهيل المحيط المجاور بإنجاز عمليات للتنسيق بين مكونات المحيط و

¹ -حميداتو صالح ، زكرياء مسعودي ، مداخلة بعنوان " دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر " ، ملتقى و طني إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، ورقة : جامعة قاصدي مرباح ، يومي 18 و 19 أفريل ، 2012 .

الفصل الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا تحسين القدرات التقنية و وسائل الإنتاج. إضافة إلي البرنامج التعاون الأورو متوسطي لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهدف تأهيل تحسين القطاع الخاص بما يسمح له بتكييف المؤسسات مع متطلبات اقتصاد السوق.¹ فانتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين مختلف المدن مكن من جعل النشاط الاقتصادي قريبا من الأعداد الهائلة من الأفراد و التخفيف من حدة الفقر بتوفير مناصب عمل في المناطق النائية و الريفية، و تقليل الفروق القائمة بين المناطق الحضرية و المناطق الداخلية و قللت من ضغط الطلب علي العمل في المدن الكبيرة كونه تتوفر في مختلف المدن.

تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة ، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها و الإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليه ، ولهذا الدور صدى واسع في الدولة الجزائرية ، فمع اضطراد الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة ، وفي الجزائر نجد أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تشغل ثلث اليد العاملة الجزائرية ، وخاصة بعد ما أصبح القطاع الخاص مهيمنا على النشاط الاقتصادي بسبب تخلي الدولة عن الاحتكار ، فقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية بلغ نسبة 99.75% من إجمالي المؤسسات سنة 2006 ، في السنوات الأخيرة كان وزن المؤسسات (ص و م) في النسيج الاقتصادي قد تزايد حتى تضاعفت كثافتها إلى أكثر من أربع مرات² مما أدى إلي انخفاض البطالة في الجزائر بعدما كانت نسبة البطالة في سنة 2001 تقدر ب 27,30% انخفضت في 2003 إلي 23,7%

¹ - العياشي زرار ، المرجع السابق ، ص 2012.

² - عبد القادر عوينات ، مداخلة بعنوان "دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من أزمة البطالة"، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2006 .

الفصل الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

وفي 2004 تراجعت 17,7 % وفي 2005 أصبحت 15,3 % ، ووصلت في 2007 إلي 18,8 % وسنة 2008 سجلت نسبة البطالة بـ 11,3 % وفي سنة 2009 سجلت نسبة البطالة بـ 10,2 % ثم 10 % سنة 2010.¹ ومن اجل ضمان استمرار اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و لتفادي انتقالها وتوجهها إلي المؤسسات الكبرى لابد من وضع حوافز وظيفية كالاستقرار الوظيفي والتأمين الصحي والمخصصات التقاعدية التي لا يجب أن تحدد إلي بمعرفة اهتمامات الموظفين و حاجياتهم باعتماد سياسة الحوار اعتماد ثقافة الاستماع مع الحفاظ علي بعض الانفصال حتى لا يشعر الموظف أنه له الحق في اتخاذ القرارات و بالتالي يتحطم هرم الوظائف في المؤسسة للتمكن المؤسسة من اكتساب موظفين ذو خبرة ما يساعد علي تحسين النوعية و الفعالية.

المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات الجزائرية.

يعتبر التصدير منذ زمن طويل من القضايا الأساسية التي أولتها الدول أهمية كبيرة وذلك بالنظر إلى الدور الذي كان يلعبه في جلب الثروة حيث برزت أهم أفكار التجار في هذا المجال ثم تلتها مدارس متعددة أعطت له أهمية كبيرة على غرار المدرسة الكلاسيكية التي هي الأخرى قدمت عدة إسهامات للسعي وراء تطوير نشاط التصدير في العالم باتخاذ عدة سياسات واستراتيجيات تناسب واقع وإمكانيات الدول.²

المطلب الأول: عملية التصدير و الجهود الحكومية في رفعها.

¹ - الديوان الوطني للإحصاء ، البطالة و التشغيل ، نشرية حوصلة إحصائية 1962- 2010 ، ص20.

² - حمشة عبد الحميد ، "دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي، قسم الاقتصاد، بسكرة : جامعة محمد خيضر، 2012-2013، ص50.

الفصل الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

يمكن تعريف عملية التصدير علي أنها تلك العملية التي يتم بموجبها توجيه كميات من السلع التي أنتجت في دولة معينة إلي دولة أو دول أخرى أجنبية لتسويقها بناء علي طلب مسبق من الدول التي تصدر إليها هذه السلع إلي الدول المنتجة لتلك السلعة ، و يعتبر التصدير وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو المرجوة. كما اعتبرت طريقة ناجعة لجمع اكبر قدر ممكن من العملة الصعبة و الرفع من الناتج الداخلي الخام ، فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أداة حقيقية للرفع و التنويع من الصادرات حينما تستجيب منتجاتها لخصائص و حاجيات السوق الدولي كما ونوعا ومعيارا أي تكون قادرة علي حرز مكانة لها في هذا السوق و تكون قادرة علي منافسة السلع المنافسة المعروضة في السوق الدولي ، كما أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قادرة علي تخفيف العجز في ميزان المدفوعات ، إضافة إلي اعتمادها علي مواد أولية محلية بشكل كبير وهذا يعني محدودية وارداتها ، فقد أثبتت فعاليتها في التصدير و مواجهة المؤسسات الكبرى المحلية و كذا المنتجات الأجنبية في الكثير من الدول الصناعية وذلك لميلها الدائم لتغيير استراتيجياتها و ذلك بالاختراع و تحسين المنتج دون الحاجة إلي تخصيص رأسمال ضخم.

و باعتبار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فاعل أساسي للتنمية الاقتصادية للدولة و عامل إنتاج تساهم و تؤثر علي الدخل الوطني الخام ، نجد الدولة الجزائرية علي غرار الدول الأخرى اهتمت بهذا القطاع ما أدى إلي ارتفاع عدد وحداته في السنوات الأخيرة بشكل سريع. إلا أن النتائج التي حصلتها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اختلفت من قطاع إلي آخر.

الفصل الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلي مدي مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في الصادرات خارج المحروقات بعد الإجراءات المختلفة التي وضعتها الدولة لترقية هذا القطاع والمبادرات الفردية التي أقدمت علي إنشاء هذا النوع من المؤسسات.

قبل التطرق إلي حصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات الجزائرية سيتم الحديث أولاً إلي بعض السياسات التي وضعتها الدولة لترقية الصادرات :

أ- سياسة سعر الصرف : قامت السلطات الاقتصادية العمومية بتخفيض سعر صرف العملة الوطنية في أبريل 1994 مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع والخدمات القابلة للتصدير بافتراض وجود مرونة طلب سعرية.¹

ب- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX: وضعت السلطات العمومية في الجزائر تطوير الصادرات خارج المحروقات من أولوياتها وسخرت كل الوسائل لبلوغ الهدف منذ أكثر من عشرية. ووضعت السلطات العمومية عدد من التدابير والإجراءات والتأطير موجه لترقية الإنتاج الوطني في الأسواق الخارجية. وتندرج هذه التدابير في إطار سياسة توسيع المبادلات التجارية والاندماج العالمي، وهو الغرض الذي أسست من أجله الوكالة الوطنية لترقية الصادرات الخارجية "ألكاس"، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04 - 174 المؤرخ في 12 جوان 2004 ، الذي سخر ووفر آليات للصادرات خارج المحروقات، ووضعت تحت وصاية وزارة التجارة. تتكفل هذه الوكالة بالمشاركة في تحديد استراتيجية ترقية التجارة الخارجية وتنفيذها ميدانياً، بعد الموافقة عليها من طرف السلطات المعنية. وكذا تسيير آليات ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدر تحليل ودراسة الأسواق

¹ -وصاف سعيدي، "تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر"، مجلة الباحث ، العدد الأول، 2002، ص12.

الفصل الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

العالمية وإعداد دراسات استشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية كما تصدر تقرير سنوي لتقييم برامج الصادرات.¹

ج- إنشاء مستودع للتصدير على مستوى الجمارك :حيث تقوم المؤسسات المصدرة على تخزين المنتجات المعدة للتصدير قبل شحنها اتجاه البلد المصدرة إليه. كما تم إنشاء ممثلين تجاريين على مستوى بعض سفاراتنا بالخارج لتعريف بالمنتوج الوطني وفرص الاستثمار الموجودة بالجزائر إضافة إلي تنظيم تجارة المقايضة على مستوى الحدود الجنوبية مع الدول المجاورة في بعض السلع . عصرنة إدارة الجمارك على مستوى آليات العمل بما يتناسب مع التحولات الاقتصادية الدولية ، وتسهيل لإجراءات الجمركية للمؤسسات العاملة في قطاع التصدير.²

د- الإعفاء الدائم من الضريبة على الأرباح للمؤسسات و إلغاء شرط إعادة استثمار أرباحهم وعائدتهم: ذلك بالنسبة لعمليات البيع والخدمات الموجهة للتصدير حسب المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة والضرائب المماثلة المعدل بالمادة 06 من قانون المالية لسنة 2006. وإلغاء الدفع الجزافي حسب المادة 209 -3 من قانون الضرائب المباشرة المعدل بالمادة 13 من قانون المالية لسنة 2006.³

المطلب الثاني: حصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات الجزائرية.

إن التسهيلات التي وضعتها الحكومة الجزائرية أمام المستثمرين للتفتح علي الخارج و تسويق المنتجات تعتبر حوافز ممتازة للتشجع للانخراط في الأسواق الدولية ، ولكن هل تمكنت المؤسسات

¹ - WWW.ALGEX.DZ

² - وصاف سعدي ،المرجع السابق ، ص 12 .

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،الأمر 04-06 ، المتضمن لقانون المالية ، الجريدة الرسمية ، العدد 44 ، السنة 2006.

الفصل الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

الاقتصادية من استغلالها و تحقيق معدلات نمو مرتفعة في مجال الصادرات و من أجل معرفة ذلك سنقوم دراسة حصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات من خلال هذا الجدول .

جدول 3-5: يمثل نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات خارج المحروقات

الوحدة: مليون دولار.

في الفترة الممتدة بين 2007 - 2010

السنة	2007	2008	2009	2010	المعدل
إجمالي الصادرات	60163	79298	45194	57053	60427
حصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	1332	1937	1066	1526	1465
النسبة المئوية %	2,21	2,44	2,35	2,67	2,41

الفصل الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

المصدر: ¹BEZTOUH Djaber

من خلال الجدول نلاحظ أن مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات الجزائرية في هذه الفترة منخفضة حيث إذ كانت إجمالي الصادرات في سنة 2007 بلغت 60160 مليون دولار و كانت نسبة 2,21 % منها أي ما يعادل 1332 مليون دولار حصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيها، في 2008 حققت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 1937 مليون دولار أي ما يعادل 2,44 % من إجمالي الصادرات التي بلغت 79298 مليون دولار، و انخفضت النسبة إلي 2,35 % بمبلغ 1066 مليون دولار من إجمالي الصادرات خارج المحروقات ، أما سنة 2009 فقد كانت حصيدا إجمالي الصادرات خارج المحروقات تقدر ب 45194 مليون دولار و 1066 مليون دولار أي 2,35 % . و سجلت 2010 مبلغ عائد الصادرات 57053 مليون دولار و 1526 منها أي 2,67 % ليكون المعدل الإجمالي لمساهمتها خلال هذه الفترة حدد ب 2,41 % أي 1465 مليون دولار من المبلغ الإجمالي للصادرات التي قدرت ب 57053 مليون دولار .

فعلى الرغم من المجهودات التي تبذلها الحكومة الجزائرية التي كانت تهدف لتقليص التبعية لقطاع المحروقات ، إلا أنها باءت بالفشل الذريع ولم تكلل بالنجاح المنشود ولم تحقق النتائج المرجوة إذ لا يزال قطاع المحروقات يستحوذ و يسيطر على أكثر من 97% من إجمالي الصادرات وهو ما يعني أنه المساهم الرئيسي في النمو الذي عرفته الصادرات . و كانت المواد الموجهة للتصدير خارج قطاع المحروقات محدودة ما يبين ضيق المساحة التي يمكن أن يشغلها المنتج الجزائري في الأسواق الدولية خارج هذا

¹-BEZTOUH Djaber, *Les exportations hors hydrocarbures en Algérie : quelles contraintes et quelles stratégies pour leur développement* , journées d'études organisées par le département des science commerciales en collaboration avec la chambre de commerce et d'industrie de la Soummam de Bejaia , faculté des science économiques , commerciale et des sciences de gestions , le 24-25 juin 2013.p8.

الفصل الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

قطاع ، ذلك كون أغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تستثمر في مجالات موجهة للعيش في الأسواق المحلية و لا يمكن توجيهها إلي الخارج إذ نجد أن أغلب القطاعات التي تستثمر فيها هذا النوع من المؤسسات تتمثل في البناء و الأشغال العمومية، الصناعات الغذائية ،التجارة و التوزيع ،النقل و المواصلات، الفنادق و الإطعام.

إن المنتج الوطني لا يتطابق مع المعايير الدولية خاصة في مجال الجودة والنوعية وهذا راجع لكونها عملت لسنوات طويلة في غياب المنافسة مما جعلها تبقي سلعتها ضمن مقاييس وطنية بحتة موجهة لسوق واحد، حيث تعاني المنتجات الجزائرية من الجودة المنخفضة والنوعية الرديئة مقارنة مع نوعية نفس المنتجات في السوق الخارجية ، وبالنسبة للقطاع العام فالمؤسسات تقوم بعرض منتجاتها دون إجراء دراسات وأبحاث تسويقية لاحتياجات ورغبات الزبون ، إلى جانب غياب الرقابة في مرحلة الإنتاج وقلة الضوابط والشعور بالمسؤولية المهنية ، أما القطاع الخاص فرداءة منتجاته تعود في غالب الأحيان إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية من خلال زيادة المخرجات باستعمال نفس المدخلات (كما ونوعاً).¹ إضافة إلى نظام المعلومات إذ نجد غياب نظام المعلومات وسوء التحكم في تقنيات وآليات التسيير يجعل هذا النوع من المؤسسات هشة وغير قادرة على المنافسة، خاصة في بداياتها الأولى فمن المؤكد أن تواجد هذه المؤسسات في محيط معلوماتي ضعيف ضعف استخدام التكنولوجيا بين الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مسألة الحصول على التكنولوجيا، ويرجع ذلك إلى قلة ضعف مواردها

¹ - جمال خنشور، "تحو إرساء إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، العدد الثاني، 2014، ص.ص 50-51.

الفصل الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

المالية من جهة، وضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخرى ، وهو ما يجعل حصولها على التكنولوجيا أمر صعب المنال.

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تهتم بتطوير منتجاتها بما يتناسب مع أذواق المستهلكين، حيث يظل المنتج ينتج بنفس المواصفات لفترة طويلة دون إجراء أي تعديل أو تطوير رغم أن حاجيات الأفراد متنوعة و غير محدودة وهي متجددة فهي بلا حدود ولا قيود ، إضافة إلي عدم القدرة على القيام بعمليات الدعاية والإعلان الكافية لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الخارج نتيجة ارتفاع تكاليف تلك العمليات إضافة إلي مشكل العمالة ، إذ تعتبر مشكلة العمالة الفنية والمدربة من المشكلات الأساسية التي لا يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجاوزها بسهولة فنقص العمالة المدربة يعتبر من أهم العقبات التي تواجه تلك المؤسسات ، وذلك لعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية إذ تفضيل العمالة المدربة للعمل في المؤسسات الكبيرة لقدرتها على دفع أجور أعلى ، فزيادة الطلب على المؤسسات الجديدة قد أدى إلى انتقال العمالة من المجالات التي يعمل بها إلى المجالات التي تعرض لها أجور أعلى، مما أدى إلى حرمان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من العمالة التي لديها المهارة والقدرة ، إضافة إلي عدم توفر المساعدات الفنية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات تكسب المهارة ومقومات العمل الخاص سواء لأصحابها أو للعاملين بها¹.

¹ - الأخضر بن عمر، علي بالموشي، مداخلة بعنوان "معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويره" الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي، 5-6 ماي 2013، ص13.

الفصل الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

يجب علي قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية من تحسين وضعيتها و فرض مكانتها في السوق الدولي و بالتالي تقوية مساهمتها في الصادرات و الدفاع علي أسواقه المحلية وذلك بتحسين منتوجها كما و كيفا و السعي الدائم للتجديد و الابتكار و التخلي عن الروتينية ، فكل مؤسسة إنتاجية يجب أن تسعى للاستحواذ علي السوق و تحقيق أكبر قدر من الدخل بأقل التكاليف و بأفضل نوعية و الأخذ بالمنفعة الحدية للإنتاج ذلك يكون آلية لتحسين النوعية و ضرورة لضمان البقاء و الاستمرارية في ظل البيئة التي تغمرها أعوان اقتصادية أخرى ، لكن ذلك لا يتحقق إلا في حالة اعتماد سياسة فعالة في المؤسسة أي من حيث الإنتاج و ذلك من خلال اختيار صنف المنتج و تحديد معاييرها و ذلك تستبقه دراسة للأسواق و معرفة البيئة المحيطة كمعرفة نوعية الطلب أي السلع المرغوبة فيها و معرفة من هم المنافسون وكيف يمكن أن تنتج المؤسسة الأفضل إضافة إلي اليد العاملة التي يتم اختيارها علي أساس الكفاءة و توفير التحفيزات و الضمانات لهم من أجل ضمان استمراره في المؤسسة و اعتماد التكنولوجيا الحديثة و تسهيل إجراءات التعامل مع المتعاملين الآخرين في المؤسسات للتمكن من إنتاج سلع تستجيب لمقاييس إنتاج عالمية من حيث المضمون و الشكل إضافة إلي ضرورة إقامة إعلانات للمنتوج للتعريف به للغير و التأثير علي الأفراد و بالتالي يتم استقطابه ليصبح المنتج مطلوبا من الأسواق الداخلية و الخارجية حجز مكان له في الأسواق المحلية و القدرة علي منافسة السلع الأجنبية و بالتالي الرفع من عائدات الصادرات و إحلال نفقات الإيرادات ما يؤدي إلي رفع الناتج الوطني مما يمنح فرص أكبر للقيام باستثمارات أكثر و إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة تقوم علي تحقيق متوجات أوفر وخلق فرص عمل مما يؤدي إلي تشغيل أوسع و التقليل من البطالة و إشباع حاجيات محلية و تقليل من الواردات الأجنبية و الرفع من الصادرات الوطنية.

الفصل الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

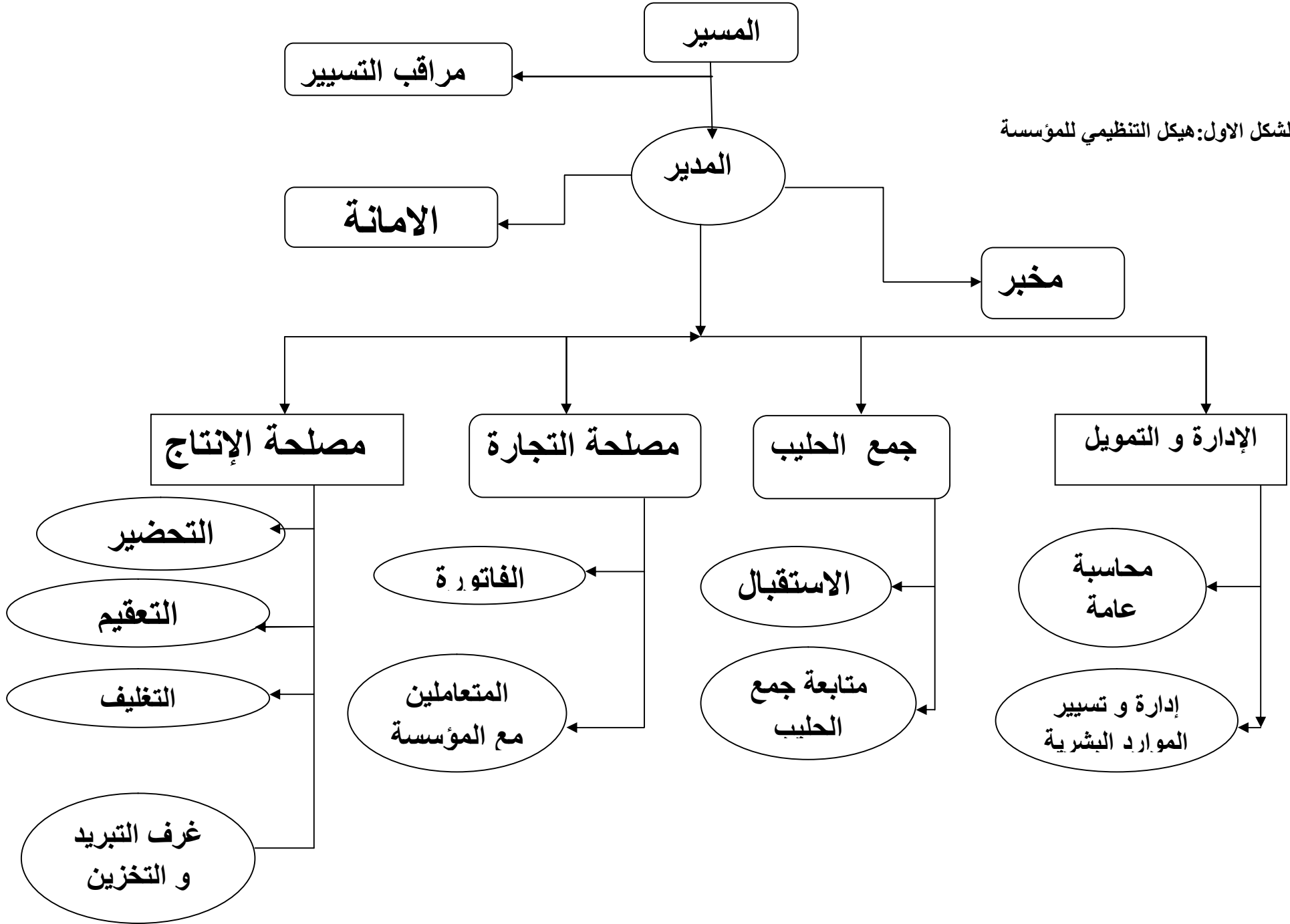
الفصل الرابع:

دراسة تطبيقية حول مؤسسة
ملبنة تيفرالي

الفصل الثاني:

واقع المؤسسات الصغيرة
و المتوسطة في الجزائر

الشكل الاول: هيكل التنظيمي للمؤسسة



الفصل الرابع: دراسة تطبيقية حول مؤسسة ملبنة تيفرالي.

بهدف إثراء بحثنا قمنا بإجراء دراسة تطبيقية لمؤسسة صغيرة و متوسطة مؤسسة

" تيفرالي " لإنتاج الحليب و مشتقاته بتيزي وزو ، حيث تمحورت دراستنا حول العناصر تم معالجتها في هذه الدراسة ، أي بالتركيز علي مساهمتها في التشغيل ، و القيمة المضافة.

وقد تم معالجة هذا الفصل بتقسيمه إلي مبحثين، المبحث الأول يتضمن تقديم المؤسسة بتعريفها وذكر الهيكل التنظيمي لها ، ومن ثم التعرف علي طاقتها الإنتاجية ، و القدرة الإنتاجية للمؤسسة ، أما المبحث الثاني فسوف نتناول فيه مساهمة المؤسسة في خلق مناصب شغل واستقطاب اليد العاملة ، إضافة إلي مساهمتها في القيمة المضافة من خلال المعلومات التي تحصلنا عليها ، وبعدها سيتم تقديم خلاصة كنتيجة و وجهة نظر لما تم تحليله.

الفصل الرابع :دراسة تطبيقية حول مؤسسة ملبنة تيفرالي.

المبحث الأول : تقديم المؤسسة

المطلب الأول :التعريف بالمؤسسة

إن المؤسسة الإقتصادية "ملبنة تيفرالي" هي عبارة عن مؤسسة لإنتاج الحليب و مشتقاته أنشأت في عام 2005 من طرف الإخوة "شعبان" و بعد ذلك تم بيعها للأخوة "مشقات" في 2007 ، وهي عبارة شركة ذات مسؤولية محدودة و ذات سمعة دولية نظرا لجودة منتجاتها ، توجت بميداليتين شرفيتين أهديت من طرف الموضبة الأوروبية لسنة 2000 و 2006 ، قامت شركة تيفرالي بوضع كل الإمكانيات المناسبة للحصول على النسخ الجديدة للاعتماد الصحي و ذلك اعتمادا على مكتب دراسات متخصص في هذا الميدان.

تقع الملبنة في الجهة الشرقية لمدينة تيزي وزو على طريق "شعبان أحسن" للجهة المقابلة لمقر للحماية المدنية ، ولها فروع في كل من تيزي وزو متخصص في إنتاج الحليب المبستر، اللبن و الرايب، و مؤسسة أخرى في سيدي بلعباس متخصص في إنتاج الحليب المبستر .

مصالح خدمات المؤسسة : تتكون ملبنة تيفرالي من أربعة مصالح :

1- مصلحة التجارة التي تهتم بإجراءات التجارة.

2- مصلحة المحاسبة :التي تهتم بتسجيل و متابعة مختلف التدفقات.

3- مصلحة الإنتاج : تهتم بالعملية الإنتاجية.

4- مخبر الفزيوكمياء و ميكرو بيولوجيا.

عتاد المؤسسة : لتقوم المؤسسة بنشاطها تعتمد علي مجموعة من العتاد و المتمثل في :

الفصل الرابع :دراسة تطبيقية حول مؤسسة ملبنة تيفرالي.

- 13 خزانا لغرض تخزين الحليب ذات قدرة 194000 ل.

- جهازين لغرض التعقيم ذات قدرة 10000 ل .

- غرف التبريد : المؤسسة 3 و غرفتين حاريتين.

1- منتوجات المؤسسة: إن المؤسسة لها وزن كبير على المستوى السوق المحلي ، حيث تقوم بتزويده.

-حليب معقم داخل أغلفة "بوليثيلين " ذو سعة 1 ل و حليب البقر داخل علب ذات سعة واحد ل.

-لبن في سعة 1ل داخل أغلفة 1ل و الرايب في أغلفة 1ل.

2- الطاقة الإنتاجية للمؤسسة : تحوز مؤسسة "تيفرالي" على أجهزة وإمكانيات تسمح لها بإنتاج الحليب و مشتقاته ، إذ تعتمد في إنتاجها كمادة أولية على بودة معقمة مستوردة من الخارج، ضف إلى ذلك إلى الحليب بأنواعه الذي تقتنيه من الفلاحين على المستوى المحلي، و الجدول التالي يوضح لنا مراحل تطور القدرة الإنتاجية في المؤسسة 2007 إلى 2015.

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية حول مؤسسة ملبنة تيفرالي.

الجدول رقم (4-1) يمثل تطور القدرة الإنتاجية للمؤسسة للفترة 2007 إلى 2015.

السنة	القدرة الإنتاجية ل/سا
2007	3000
2008	3000
2009	8000
2010	8000
2011	8000
2012	8000
2013	8000
2014	14000
2015	14000
لغاية اليوم	

المصدر: ملحق (01).

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك ارتفاع مستمر في القدرة الإنتاجية للمؤسسة، إذ

أن في سنتي 2007-2008 بلغ حجم القدرة الإنتاجية للحليب 3000 ل/سا، أما بالنسبة لسنة

2008 إلى غاية 2013 وصل حجم القدرة الإنتاجية إلى 8000 ل/سا، في سنتي

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية حول مؤسسة ملبنة تيفرالي.

2014 و 2015 بلغت 14000ل/سا.

وهذا راجع لنمو و ازدياد حجم المؤسسة و استحداثها لمعدات جديدة ، و تحسين إنتاجها و اتساع حصتها في السوق ، و ارتفاع الطلب ما أدى إلي الزيادة في الطاقة الإنتاجية للاستجابة لذلك .

3-شبكة التوزيع : إن منتجات المؤسسة تتوزع على كامل جهات الوطن كالتالي :

- **الوسط:** الجزائر العاصمة ، بومرداس ، تيبازة ، تيزي وزو ، البويرة .

- **الشرق:** سطيف ، برج بوعريج ، عنابة ، سكيكدة ، قالمة ، جيجل ، بجاية ، قسنطينة ، باتنة .

- **الغرب:** وهران ، تلمسان ، غليزان ، مستغانم ، معسكر ، عين تيموشنت ، سيدي بلعباس ، تيارت ، عين الدفلى ، الشلف .

- **الجنوب :** ورقلة ، الأغواط .

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للمؤسسة :

يتكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة كما يلي:

(1) المسير: وهو مالك مؤسسة " تيفرالي " ، و هو الذي يصدر القرارات.

(2) المدير: يقوم المدير بمتابعة شؤون المؤسسة و يدير أعمالها، و يحرص على الأداء الجيد

للعمال، يتلقى الأوامر من المسير .

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية حول مؤسسة ملبنة تيفرالي.

(3) مراقب التسيير: يقوم المراقب العام بمراقبة سيرورة أعمال المؤسسة قصد تحقيق العمل الجيد و تطبيق القوانين.

(4) الأمانة العامة: وهو الجهاز التنفيذي للمؤسسة .

(5) المخبر: و يقوم بمختلف التحاليل الضرورية التي تدخل في عملية الإنتاج قصد الحصول على منتج صحي. و يراعي سلامة و صحة المستهلك.

تنشط في المؤسسة أربعة مصالح و هي :

- مصلحة الإنتاج : ومن مهامها تحضير الحليب و كذا و التعقيم و التغليف و

التخزين

- مصلحة التجارة : ومهمتها إعداد الفاتورة للزبائن و المتعاملين مع المؤسسة.

- مصلحة جمع الحليب :متابعة عملية جمع الحليب و كذا الاستقبال .

- الإدارة و التمويل : تشمل هذه مصلح المحاسبة العامة و أيضا إدارة و تسيير

الموارد البشرية

المبحث الثاني:مساهمة المؤسسة في التشغيل و القيمة المضافة.

تعتبر مؤسسة "تيفرالي" لإنتاج الحليب مساهمة في القيمة المضافة و اليد العاملة و هذا

من خلال قراءة معطيات الجداول التالية:

الفصل الرابع :دراسة تطبيقية حول مؤسسة ملبنة تيفرالي.

المطلب الأول : مساهمة المؤسسة من حيث اليد العاملة .

إن المؤسسة تشغل يد عاملة مباشرة أي التي تعمل داخل المؤسسة و يد عاملة غير مباشرة مثل المزودين لها بالحليب بمختلف أنواعه :

الجدول رقم (4-2) يمثل تطور اليد العاملة الغير المباشرة في المؤسسة في الفترة 2009الى 2015.

المصدر : الملحق رقم (02).

السنة	عدد المزودين بالحليب	عدد الموزعين	المجموع
2009	5	55	60
2010	8	64	82
2011	13	193	106
2012	19	235	254
2013	22	289	311
2014	35	371	406
2015	46	547	594

الشيءالمصدر : الملحق رقم (02).

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد الموزعين كان 55 في 2009، ليزداد ليبلغ عددهم 64

موزع في 2010 ، أما في 2015 وصل عددهم 547، و كذلك نفس الشيء بالنسبة

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية حول مؤسسة ملبنة تيفرالي.

للمزودين ، بحيث كان عدد العمال في 2009 قد وصل إلى 9 مزودين، أما في 2010 فقدّر عددهم بـ 8 مزود، ليصل في 2015 إلى 46 مزود، وهذا نتيجة استعمال المؤسسة لطرق إغرائي المزودين ،مثلا سعر الذي تستعمله كمادة أولية يكون على أساس الجودة، وهذا دليل على كبر نشاط المؤسسة.

مساهمة المؤسسة في اليد العاملة المباشرة في :

الجدول (3-4): يمثل تطور مساهمة المؤسسة من حيث اليد العاملة المباشرة في الفترة الممتدة ما بين سنة 2009 و 2014.

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد العمال	33	40	45	42	57	67

المصدر : ملحق رقم (03)

من خلال تحليل معطيات الجدول نلاحظ أن هناك تزايد مستمر لتشغيل اليد العاملة في المؤسسة، حيث كان عدد الموظفين في المؤسسة في سنة 2009 يقدر بـ 33 عامل ، ليلبغ العدد اليد فيها في سنة 2010 حوالي 40 عامل ،أما في سنة 2012 بلغ عدد العمال 42 عامل ،أما حاليا فبلغ العمال 67 عامل

المطلب الثاني :مساهمة المؤسسة في القيمة المضافة.

إن القيمة المضافة التي تساهم بها مؤسسة ملبنة تيفرالي و التي سجلتها في الفترة

الممتدة 2009 و 2010 كما يلي:

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية حول مؤسسة ملبنة تيفرالي.

جدول رقم(4-4) يمثل مساهمة المؤسسة من حيث القيمة المضافة في الفترة

الممتدة من 2009 إلى 2014.

السنة	2009	2010
القيمة المضافة	55.521.238.79	61.278.175.55

الوحدة: الدينار الجزائري(دج).

المصدر : ملحق رقم (04).

من خلال الجدول التالي نلاحظ تزايد مساهمة المؤسسة من حيث القيمة

المضافة حيث بلغت في 2009 المبلغ لتزداد 55.521.238.79 ، أما في 2010

فبلغت مساهمة المؤسسة من القيمة المضافة حوالي 61.278.175.55. هذا الارتفاع

الراجع إلي على القوة الاقتصادية للمؤسسة و قوة مرد وديتها .

- ر قم أعمال المؤسسة: كل المؤسسات لها مجلس المحاسبة الذي يهتم بتسجيل

مختلف التدفقات الحاصلة في المؤسسة ، ليعد بعد فترة زمنية محددة تقدر غالبا بالسنة

جداول محاسبية لها و من بينها نجد رقم الأعمال، و مؤسسة ملبنة تيفرالي كغيرها من

المؤسسات لها رقم أعمالها السنوية كما يبينها الجدول التالي :

الجدول رقم (4-5) يمثل رقم أعمال المؤسسة في الفترة ما بين 2008 إلى 2015.

السنة	2008	2009	2010
رقم الأعمال	46.578.647.45	333.318.953.65	377.635.043.70

المصدر: ملحق رقم (05) .
الوحدة :دج

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية حول مؤسسة ملبنة تيفرالي.

خلال معطيات الجدول، نلاحظ أن رقم أعمال المؤسسة في تطور مستمر، حيث أنه بلغ في سنة 2008 بلغ 46.578.647.45 دج، أما في سنة 2009 فقد بلغ رقم أعمال المؤسسة ب الرقم 333.318.953.65 دج و وصل في 2010 إلي مبلغ 7763504360

من خلال ما سبق نستخلص أن "ملبنة تيفرالي" كمؤسسة متوسطة ذات توزيع وطني تساهم في الاقتصاد الوطني الجزائري ، و ذلك من خلال سيطرتها علي مجال الحليب الذي يعتبر من الضروريات و الأساسيات في حياة الأفراد إذ لا يمكن الاستغناء عنه، هذه الحركة التي تعتبر في الحقيقة حركة لرؤوس الأموال الخالقة للقيمة المضافة ، و بالرغم من أنها تعود ملكيتها للخواص إلا أن هناك جزء يذهب لخزينة الدولة من خلال دفعها للضرائب .

كما تقوم مؤسسة ملبنة تيفرالي بخلق مناصب شغل عدة سواء للأفراد الذين يملكون قدرات علمية عالية كالمحاسب و المانجير أو لغير المالكين لهذه الأخير كالسائق و البواب، وتكون المناصب المستحدثة من طرفها مباشرة أو غير مباشرة كالتى تنشط داخلها أي المتواجدة في هذه المؤسسة ، أو يد عاملة غير مباشرة و المتمثلة في التي تقوم بأنشطة مختلفة لتزويدها بالمواد الأولية كمرابي الأبقار .

أما في ما يخص التصدير ، فنجد أن مؤسسة ملبنة تيفرالي لا تقوم بعملية التصدير لأنها حاليا تسعى لتوسيع نشاطها علي المستوى الوطني لتغطي الطلب المحلي و يتحقق الاكتفاء الذاتي في مجال إنتاج الحليب.

لكن رغم كل هذا إلا أن مؤسسة "ملبنة تيفرالي" نجدها لا تعتمد علي المنتجات المحلية لإنتاج موادها كاعتمادها على البودرة المستوردة التي هي مدعمة من طرف الدولة ، هذا يعني

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية حول مؤسسة ملبنة تيفرالي.

أنها في الحقيقة لا يزال منتوجها يعاني من تبعية ، فعليها أن تشجع استعمال الحليب الطبيعي المحلي من خلال توفير كل الآليات التي يمكن أن تربطها بالفلاحين المربين للأبقار أو المعز وتوفر لهم تسهيلات ، كتوفير شاحنات مزودة بالصهاريج خاصة المتواجدة في القرى النائية للتمكن من استغلال الثروة المحلية وفي نفس الوقت تحفز الأفراد علي الاهتمام بهذا القطاع خاصة في أوساط فئة الشباب العازف علي القيام بالأنشطة الفلاحية خاصة تربية الحيوانات على الأقل على مستوي ولاية تيزي وزو خاصة و أنها تتوفر على ظروف طبيعية تمكن من إنجاح هذا النوع من الأنشطة.

الختامة

إن موضوع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعتبر موضوع الساعة نظرا لما يحمله هذا القطاع من أفاق اقتصادية و اجتماعية ، ذلك لمرونته و استعابه لجميع الأنشطة و في كل المجالات ، فهو محرك أساسي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و ساهم في تطوير اقتصاديات معظم الدول المتقدمة و النامية كونه قطاع إستراتيجي يساهم في القضاء على مختلف المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية .

بذلت الجزائر جهود للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال انتهاج إجراءات تساهم في توفير المناخ الملائم و البيئة المناسبة لمزاولة أنشطة هذا القطاع و استمرارها حيث أن مجمل هذه الإجراءات تهدف إلي زيادة و تيرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك لضمان الدور الذي تؤديه في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، خاصة في جانب الرفع من الدخل الوطني الخام ، توفير و استحداث مناصب شغل و تخفيض معدلات البطالة إضافة إلي الرفع و التنويع من الصادرات و التقليل من الواردات ، و نجد أن الجزائر استحدثت عدة إجراءات و برامج تساهم في زيادة إنشاء هذا النوع من المؤسسات و مناصب الشغل من خلال إنشاء مراكز التسهيل و حاضنات الأعمال بالإضافة إلي هيئات و صناديق تدعم و تسهل هذه العملية.

لكن رغم هذه الجهود إلا أنه لم يتم التوصل إلي النتائج المرجوة من وراءها حيث نجد

أن

نسبتها في الرفع من الناتج الداخلي الخام ضعيف و قلة مناصب التشغيل التي توفرها مقارنة بعدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الموجودة علي كامل التراب الوطني إضافة إلي ضئيلة مساهمة هذا القطاع في الصادرات الجزائرية الذي تعتمد كليا تقريبا علي قطاع المحروقات بل نجدها تساهم في الواردات من خلال استيراد العتاد و المواد الأولية التي تحتاجها.

و يمكن إرجاع ذلك إلى مجموعة من العراقيل التي يمكن أن تعرقل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تحقيق الفعالية و الرشادة في الإنتاج و بالتالي المساهمة الحقيقية في التنمية الاقتصادية الجزائرية و من هذه العراقيل نجد:

معوقات البيئة الخارجية التي تتضمن معوقات التمويل والائتمان اللذان يعتبران كأهم العوائق التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث شروط الاقتراض الصعبة وعدم القدرة على التسديد، وطلب البنوك لضمانات عينية ذات قيمة عالية نادرا ما تتوفر لدى هذه المؤسسات ، وقد بينت دراسة البنك العالمي خاصة في الدول النامية أن 80% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تم إنشاؤها بأموال خاصة بنسبة % 100 وهو ما يوضح صعوبة الحصول على قروض من الجهاز المصرفي والمالي بسبب شروط الاقتراض الصعبة ومستوى الضمانات المطلوبة، إضافة إلى مشكل الإجراءات الإدارية والتنفيذية إذا كان نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة من حيث التنظيم والتنفيذ فان إدارتنا لا تزال بعيدة عن تقديم خدمات بأسرع ما يمكن وبكفاءة عالية، إذ يغلب عليها روح الروتين الممل ، مما جعل معالجة

الملفات واعتماد المشاريع تتم ببطء كبير لدرجة أن الكثير منها عطل ولم يحصل على الموافقة في أوانه، مما ضيع على أصحابه وعلى الاقتصاد الوطني فرصا اقتصادية جديدة لا تعوض . إن ضعف نظام المعلومات وسوء التحكم في تقنيات وآليات التسيير يجعل هذا النوع من المؤسسات هشة وغير قادرة على المنافسة، خاصة في بداياتها الأولى فمن المؤكد أن تواجد هذه المؤسسات في محيط معلوماتي ضعيف للغاية لا يساعد على تنميتها وتطويرها ، إضافة إلى ضعف استخدام التكنولوجيا نتيجة قلة وضعف مواردها المالية من جهة، وضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخرى حتى أن ما يتوفر لديها من معارف تقنية معرضة للتجاوز

بفعل الابتكارات والاختراعات الجديدة. أما إشكالية العقار فعوض أن يكون العقار في الجزائر أداة لدعم لاستثمارات أصبح من أكبر العناصر الكابحة لنشاط المؤسسات الوطنية بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص ، فالقيود البيروقراطية التي لا زالت تفرض نفسها على الجماعات المحلية والهيئات المشرفة على التسيير العقاري و كذا المعوقات التسويقية حيث تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من المعوقات تحول دون تسويق منتجاته، فنقص المعلومات والإمكانيات فيما يتعلق بالتعرف على الأسواق وطبيعة المنافسة فيها والمواصفات المطلوبة وغياب عمليات الدعاية والإعلان الكافية للمنتجات المؤسسات نتيجة ارتفاع تكاليف ذلك ، خاصة في ظل فتح باب الاستيراد للمنتجات الأجنبية واستحواذها على الأسواق المحلية ، كما أن في الجزائر هناك غياب للفضاءات الوسيطة كالبورصة. و تطرح البيئة الداخلية للمؤسسات مجموعة من المعوقات منها مشكلة الإدارة و التنظيم لغياب الفصل بين الملكية و الإدارة و عدم الربط بين السلطة و المسؤولية و غياب الوعي المحاسبي و كذا مشكلة العمالة الفنية و المدربة لعدم ملائمة التعليم و التدريب للتنمية الصناعية و تفضيل القدرات المدربة للعمل في المؤسسات الكبرى لظروف عمل أحسن و من أجل أجر أعلي.

ولتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتطلب ترقية الذهنيات والممارسات السائدة إلى المستوى الذي يخدم مصلحة المجتمع، وتحديث أساليب إدارتها والنهوض بها إلى السوق العالمية، وتوفير مستلزمات وتطوير ومناخها، ووضع خطط لتكوين وتسيير الموارد البشرية وتشجيع الإبداع والتجديد، بالإضافة إلى تقديم التسهيلات والمساعدات و التشجيعات للمستثمرين في هذا المجال ، وحتى يكلل مشروع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالنجاح يجب وضع خطة تموية في إطار محكم وجيد يضمن جملة من المقومات التنافسية العالمية ،

والمتمثلة في الإدارة والتكنولوجيا وجودة المنتوجات كما يجب توطيد العلاقة بين منشأة العمل الصناعي وهيكل التعليم العالي ومراكز البحث التطبيقي، باعتبار هذه الأخيرة مصادر هامة لاستقطاب الأفكار والإبداعات التكنولوجية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

I- باللغة العربية:

أولا : الكتب .

- 1- الغالبي، طاهر، محسن منصور، منظمات الأعمال المتوسطة و الصغيرة ، ط1، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2009 ، ص 36 .
- 2- العطية ، ماجدة ، إدارة المشروعات الصغيرة ، عمان:دار المسيرة للنشر و التوزيع الطباعة 2009.
- 3- القرشي ، مدحت ، التنمية الاقتصادية ، عمان : دار وائل للنشر، 2007.
- 4- حلاوة ، جمال ، علي صالح ، مدخل غلي عام التنمية ، ط1 ، عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع ، 2010.
- 5- جامع ، محمد نبيل ، البطالة : قبلة موقوتة ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 2008.
- 6- جواد ، نبيل ، إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع ، 2007 .
- 7- غنيم ، عثمان محمد ، التنمية المستدامة: فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها، عمان : دار صفاء، 2010 .
- 8- محي الدين ، عيسى ، التخلف و التنمية ، بيروت : دار النهضة العربية ، 1975 .

ثانيا :المجالات.

- 1- أيت عيسى ، عيسى ، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أفاق و قيود" ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السادس ، 2006 .
- 2- بوسهمين ، أحمد ، "الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر" ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، الجزائر: جامعة بشار، المجلد 26 ، العدد الأول ، 2010 .

- 3- بوقموم ، محمد ، "التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية" ، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 24 ، العدد الأول، 2008 .
- 4- خنشور، جمال ، "تحو إرساء إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية" ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، العدد الثاني، 2014 .
- 5- زيدان ، محمد ، " الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر" ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السابع.
- 6 - شبوطي ، حكيم ، " الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" ، أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد 03 ، 2008 .
- 7- عبد المومن ، محمد ، "تحليل الاقتصاد الكلي ، مجلة المدرسة الوطنية للإدارة" ، العدد الثاني، 2012.
- 8- عناني ، ساسية ، " دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية" ، مجلة الباحث ، العدد 16 ، ديسمبر 2014 .
- 9- قريشي ، محمد الصغير ، " واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" ، مجلة الباحث ، الجزائر : جامعة ورقلة ، العدد 2011 .
- 10- مسعى ، محمد ، "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر" ، مجلة الباحث ، عدد 10-2001.
- 11- مسغوني ، مني ، " نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" ، مجلة الباحث ، عدد 10 ، 2012.

12- مسغوني ، مني ، " نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة الباحث ، العدد 12 2012.

1. ثالثا:الملتقيات.

1- الأخضر، بن عمر، علي بالموشي ، "مداخلة بعنوان معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها " ، الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي : 5-6 ماي 2013.

2- بركان ، دليلة ، " مداخلة بعنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة" ، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة ، 15-16 نوفمبر 2011.

3- بغداد ، بنين ، "مداخلة بعنوان: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ، 5-8 ماي 2013.

4- بلمقدم ، مصطفى ، مداخلة بعنوان : " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كإستراتيجية حكومية لامتناهات البطالة في الجزائر " ، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة : الجزائر، 15- 16 نوفمبر 2011.

5- بوسعدة ، سعيد ، ليلي قطاف ، " الإئتمان التجاري كطريقة حديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" ، ملتقى دولي حول تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغاربية ، جامعة سطيف ، 25-28 ماي 2003.

6- حميداتو ، صالح ، زكرياء مسعودي ، مداخلة بعنوان : "دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر"، ملتقى و طني إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، يومي 18 و19 أفريل 2012 .

7- حميدي ، عبد الرزاق ، مداخلة بعنوان: "دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من أزمة البطالة"، الملتقى الدولي الموسوم بإستراتيجية الحكومة في القضاء علي البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، المسيلة: جامعة محمد بوضياف ، 2000 .

8-دوابة ، أشرف محمد ،"إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في البلدان العربية"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول ، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير ، شلف : جامعة حسيبة بن بوعلي ، 17-18 أفريل 2006.

9- سليمان ، ناصر، "مداخلة بعنوان : تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية " ، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الإقتصادية و التجارية والتسيير، الجزائر: المركز الجامعي غرداية ، أيام23 - 24 فيفري2011.

10 - سليمان ، ناصر، مداخلة بعنوان:" قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات والحلول " ، الملتقى الدولي الأول حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، يومي 28 و 29 أكتوبر2014 .

11- قدي ، عبد المجيد ، مداخلة بعنوان: " محاولة تقييم برامج و سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائري " ، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على

الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،
أفريل 2009 .

12- عوينات ، عبد القادر ، مداخلة بعنوان : " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد
من أزمة البطالة" ، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق
التنمية المستدامة ، ، الجزائر: جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، أفريل، 2006 .

13- كتوش،عاشور ، مداخلة بعنوان" تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في
الجزائر" ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول
العربي ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، يومي 17 و 18 أفريل، 2006 .

رابعا : الرسائل الجامعية:

1- أوكيل ، حميدة ، "أثر النمو السكاني علي التنمية الاقتصادية في الوطن العربي"،
مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و
علوم التسيير ، 2004 - 2005.

2- بوجرب ، حكيم ، "دور السوق المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة" ، رسالة
ماجستير"، تخصص نفود مالية و بنوك ، جامعة سعد دحلب البليدة ، قسم العلوم
الإقتصادية ، 2008 .

3- برجي ، شهرزاد ، "إشكالية مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" ،
مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية دولية ، جامعة أبي بكر بلقايد
، تلمسان : كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، 2011-2012.

- 4- بودرب ، حكيم ، " دور السوق المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة البليدة : كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،2008 .
- 5- حجاوي ، أحمد ، "إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و علاقتها بالتنمية المستدامة"، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد يتلمسان ، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و العلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، 2010- 2011 .
- 6- حفيف ، فوزية ،"إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حالة الجزائر"، في العلوم الاقتصادية ، جامعة سعيد دحلب بالبليدة ، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و العلوم التسييرية ، قسم العلوم الاقتصادية ، 2008-2009 .
- 7- حمداني ، محي الدين ، "حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل"، رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية ، 2008 - 2009.
- 8- حشمة ، عبد الحميد ، "دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، قسم الاقتصاد، 2012-2013 .
- 9- زويينة ، محمد الصالح ، "أثر التغيرات الإقتصادية علي ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص نقود مالية ، جامعة الجزائر، قسم علوم التسيير ،2007.

- 10- عبد الحافظ ، حسونة ، فاطمة محمد ، "اثر كل من الزكاة والضريبة على التنمية الاقتصادية" ، أطروحة ماجستير في المنازعات الضريبية ، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية نابلس ، 2009.
- 12- عمران ، عبد الحكيم ، "إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، قسم الاقتصاد ، 2007 .
- 13- غدير، أحمد سليمان ، "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية ، 2007 .
- 14- كبداني ، سيدي أحمد ، "اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية" ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية ، 2012- 2013 .
- 15- لوكادير، مالحه ، " دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر" ، مذكرة ماجستير، فرع قانون التنمية الوطنية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق ، 2012 .
- 16- مدخل ، خالد ، "التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير بجامعة الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية ، 2011- 2012 .

أ-القوانين:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الأمر 04-06 ، المتضمن لقانون

المالية ، الجريدة الرسمية ، العدد 44 ، السنة 2006.

ب -المراسيم :

1-لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم تنفيذي رقم 03 - 78 ،

المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات ، الجريدة الرسمية ، العدد 13 ، السنة

2003.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم تنفيذي رقم 03 - 80 ،

المتضمن إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الجريدة الرسمية ، العدد 13

، سنة 2013.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم تنفيذي رقم 96 - 296 ،

المتضمن إنشاء الوكالة لدعم تشغيل الشباب ، الجريدة الرسمية ، العدد 41 ،

سنة 1996 .

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم تنفيذي رقم 02-373

المتضمن إنشاء صندوق القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الجريدة

الرسمية ، العدد 74 ، سنة 2002 .

سابعاً : المنشورات.

1-الديوان الوطني للإحصاء ، البطالة و التشغيل ، نشرية حوصلة إحصائية 1962-

2010.

II - باللغة الأجنبية:

PROMIERMENT: LIVRES.

1 -David begg, **macroéconomie** , 2 eme édition , dunod , Paris , 1999.

DEUSIEMEMENT: Séminaires .

1 -BEZTOUH Djaber, " *Les exportations hors hydrocarbures en Algérie : quelles contraintes et quelles stratégies pour leur développement* " , journées d'études organisées par le département des science commerciales en collaboration avec la chambre de commerce et d'industrie de la Soummam de Bejaia , faculté des science économiques , commerciale et des sciences de gestions ,le 24-25juin 2013.

troisièmement internet

- [http//www. OFFICE NATIONAL DES STATISTIQUES.dz](http://www.OFFICE NATIONAL DES STATISTIQUES.dz)

-[http//www.algex.dz](http://www.algex.dz)

الفهارس و الملاحق

كلمة شكر

الإهداء

المقدمة العامة.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة.

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة.

المطلب الأول: إشكالية تعدد تعريف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة.....-3
4

المطلب الثاني: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....-5
6

المطلب الثالث: تعريف و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....-7
10

المطلب الرابع: تصنيفات و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....-11
16

المبحث الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: ظهور و تطور مفهوم التنمية الاقتصادية.....-17
19

المطلب الثاني: تعريف التنمية الاقتصادية و عناصرها.....-20
22

المطلب الثالث: معايير قياس التنمية الاقتصادية و عناصرها.....-23
29

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

المبحث الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الأول: مرحلة الاشتراكية.....-31
32

المطلب الثاني: مرحلة ما بعد الانفتاح الاقتصادي.....33-39

المبحث الثاني: المنظومة المؤسسية لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الأول: وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة..... 40 - 43
المطلب الثاني: المؤسسات الداعمة لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....-44
48

المطلب الثالث: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....-49
52

المبحث الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الأول: تعريف التمويل وأهميته.....-53
57

المطلب الثاني: مصادر التمويل.....-58
73

الفصل الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية في
الجزائر في الفترة الممتدة من 2000-2010 .

المبحث الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الرفع من الناتج الداخلي
الخام.

المطلب الأول: تعريف الناتج الداخلي الخام.....75-
79

المطلب الثاني: نسب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام...80-
85

المبحث الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تقليص البطالة

المطلب الأول: مفهوم البطالة.....86-89
المطلب الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق مناصب الشغل...90-
95

المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات.

المطلب الأول: عملية التصدير و الجهود الحكومية في رفعها.....96-
98

المطلب الثاني: حصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات.....98-
103

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لمؤسسة " لملبنة تيفرالي " لإنتاج الحليب و مشتقاته

المبحث الأول: تقديم المؤسسة

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة.....105-
108

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.....108-
110

المبحث الثاني: مساهمة المؤسسة في التشغيل و في القيمة المضافة

المطلب الأول: مساهمة مؤسسة تيفرالي في التشغيل.....-111-

112

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسة في القيمة المضافة.....112-115

الخاتمة.....116-120

فهرس الجداول.

فهرس الملاحق.

فهرس الجداول

فهرس الجداول :

رقم الجدول	عنوانه	الصفحة
1-2	تطور عدد الم. الص و الم في الجزائر 1994 - 2005.	36
2-2	تطور الم. الص و الم حسب القطاعات 2003-2004.	37
3-2	تطور اليد العاملة المشتغلة في قطاع الم. الص. الم لفترة 2002-2005.	39
4-2	ترتيب الولايات عدد الم. الص. الم لسنة 2004.	41
5-2	حجم القروض المقدمة من البنوك العمومية لمؤسسات الص و الم	55
6-2	حجم التمويل المقدم من البنوك العمومية نحو الم. الص و الم لسنة 2004	56
1-3	مساهمة الم. الص و الم في الدخل الوطني من سنة 2000 إلى سنة 2010	74-73
2-3	مساهمة الم. الص و الم في القيمة المضافة لفترة 2000-2006	75
3-3	عدد مناصب الشغل المستحدثة لفترة 2003-2009	84
4-3	تعداد الم. الص و الم لسنة 2001-2009	85
5-3	مساهمة الم. الص و الم في الصادرات خارج المحروقات 2007-2010	92
1-4	تطور القدرة الإنتاجية لملمبة تيفرالي 2007-2015	101
2-4	تطور اليد العاملة الغير المباشرة لملمبة تيفرالي 2009-2010	104
3-4	تطور اليد العاملة المباشرة لملمبة تيفرالي 2009-2014	105

دلالات الكلمات المختصرة :

الم : المؤسسات .

الص : الصغيرة

و الم : و المتوسطة